بنك السلام
Al Salam Bank

أنتم مصدر إلهامنا

اجتماعا الجمعيتيْن العموميتيْن
العادية وغير العادية 2022

خاضع ومرخص كبنك تجزئة إسلامي من قبل مصرف البحرين المركزي

المحتويات

أولاً

اجتماع الجمعية العمومية العادية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021

05 جدول أعمال الجمعية العمومية العادية 2022
07 محضر اجتماع الجمعية العمومية العادية المنعقد بتاريخ 17 مارس 2021
14 تقرير مجلس الإدارة عن أعمال البنك للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021
19 تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للبنك عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021
22 تقرير مدققي الحسابات الخارجيين عن البيانات المالية الموحدة للبنك للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021
28 البيانات المالية الموحدة للبنك للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021
92 العمليات مع الأطراف ذات العلاقة
93 توصية مجلس الإدارة بتخصيص صافي الأرباح
94 مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
95 تقرير حوكمة الشركات
125 التعديلات المقترحة في سياسة نظام المكافآت الداخلي
126 إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021
127 تعيين أو إعادة تعيين أعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لعام 2022
128 تعيين مدققي الحسابات الخارجيين لعام 2022
129 ما يستجد من أعمال

ثانيـــاً

اجتماع الجمعية العمومية غير العادية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021

131 جدول أعمال الجمعية العمومية غير العادية 2022
132 محضر اجتماع الجمعية العمومية غير العادية والمنعقد 30 سبتمبر 2021
136 الموافقة على رفع رأس المال المصرح به للبنك
137 الموافقة على رفع رأس المال الصادر والمدفوع للبنك
138 الموافقة على تعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك
139 التخويل بالتوقيع على تعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي

أولاً

اجتماع الجمعية العمومية العادية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020

الخميس 17 مارس 2022
الساعة 11 صباحاً

فندق موفنبيك
مملكة البحرين

جدول أعمال الجمعية العامة العادية السنوية

1. المصادقة على محضر اجتماع الجمعية العامة العادية السنوي السابق والمنعقد بتاريخ 17 مارس 2021 .
2. مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن أعمال البنك للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021 والمصادقة عليه.
3. الاستماع إلى تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للبنك عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021 .
4. الاستماع إلى تقرير مدققي الحسابات الخارجي عن البيانات المالية الموحدة للبنك للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021 .
5. مراجعة ومناقشة البيانات المالية الموحدة للبنك للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021 والمصادقة عليها.
6. المصادقة على وترخيص العمليات التي أجراها البنك خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021 مع أي أطراف ذوي علاقة أو مع مساهمين رئيسين في البنك، وكما هو مبين في ايضاحات البيانات المالية (رقم 28) من القوائم المالية الموحدة.
7. اعتماد توصية مجلس الإدارة بتخصيص صافي أرباح السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021 والبالغة قيمتها 21.37 مليون دينار بحريني، بالتوزيعات التالية:

   أ. تحويل مبلغ 2.14 مليون دينار بحريني إلى الاحتياطي القانوني.

   ب. توزيع أرباح بنسبة 7% من قيمة من قيمة رأس المال الصادر والمدفوع للبنك، ولمجموع قيمته 16.35 مليون دينار بحريني عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021، على النحو التالي:

   - أرباح نقدية بنسبة 4% ولمجموع قيمته9.09 مليون دينار بحريني وذلك باستثناء أسهم الخزينة
   - أسهم منحة بنسبة 3% ولمجموع قيمته 72.592 مليون سهم أي ما يعادل سهم واحد لكل 33.333 سهم من الأسهم المملوكة

   سيتم توزيع الأرباح على المساهمين المستحقين في 5 إبريل 2022, آخر يوم تداول لاستحقاق الأرباح، ليتم تقييد اسم المساهم في سجل الأسهم يوم الاستحقاق 20 مارس 2022 وأول يوم تداول بدون استحقاق للأرباح 21 مارس 2022.

   ج. تحويل المبلغ المتبقي والبالغ 2.88 مليون دينار بحريني الى حساب الأرباح المستبقاة.

8. الموافقة على تخصيص مبلغ 690 ألف دينار بحريني كمكافأة لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021.
9. الاطلاع على ومناقشة تقرير حوكمة الشركات (Corporate Governance Report) للبنك للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021، وفقا لمتطلبات مصرف البحرين المركزي ووزارة الصناعة والتجارة والسياحة.
10. الموافقة على التعديلات المقترحة في سياسة نظام المكافآت الداخلي وتفويض مجلس الإدارة لإجراء التعديلات اللازمة عليه من وقت لآخر، حسب ما تقتضيه الحاجة، ويخضع هذا لموافقة مصرف البحرين المركزي.
11. إبراء ذمة السادة أعضاء مجلس الإدارة عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم كأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021 .
12. تعيين أو إعادة تعيين السادة أعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.
13. تعيين أو إعادة تعيين مدققي الحسابات الخارجيين للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022، وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم، مع الأخذ بأن التعيين سيكون خاضعاً لموافقة مصرف البحرين المركزي.
14. مناقشة ما يستجد من أعمال طبقاً للمادة 207 من قانون الشركات التجارية رقم (21) لسنة 2001 وتعديلاته اللاحقة.

01

المصادقة على محضر اجتماع الجمعية العامة العادية السنوي السابق والمنعقد بتاريخ 17 مارس 2021

محضر إجتماع الجمعية العمومية العادية 2021

الوقت:

10:00 صباحاً المكان: فندق فورسيزونز خليج البحرين المنامة – مملكــة البحريــن

الرئيس:

ترأس الإجتماع سعادة الشيخ خالد بن مستهيل المعشني- رئيس مجلس الإدارة.

النصاب:

أعلن رئيس الإجتماع إكتمال النصاب القانوني لعقد إجتماع الجمعية العمومية العادية وفقاً لقانون الشركات والنظام الأساسي للمصرف حيث بلغت نسبة حضور المساهمين (أصالة ووكالة) ما مجموعه 72.13% من إجمالي أسهم رأس مال المصرف.

مقرر الإجتماع:

أجازت الجمعية تعيين المستشار العام/ إيهاب عبداللطيف أحمد – سكرتير مجلس الإدارة – مقرراً للإجتماع.

حضر الإجتماع من مجلس الإدارة كل من:

1	سعادة الشيخ خالد بن مستهيل المعشني	رئيس مجلس الإدارة
2	السيد / سلمان صالح المحميد	عضو مجلس الإدارة
3	السيد / زايد الأمين	عضو مجلس الإدارة
4	السيد/ سالم العوادي	عضو مجلس الإدارة
5	السيد/خالد الحليان	عضو مجلس الإدارة

سكرتير الإجتماع:

1	المستشار إيهاب عبد اللطيف أحمد	

وحضر من أعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

1	الدكتور أسامة بحر	عضو الهيئة

بينما حضر من الإدارة التنفيذية للمصرف كل من:

1	السيد / رفيق النايض	الرئيس التنفيذي
2	السيد / أنور مراد	نائب الرئيس التنفيذي
3	المستشار إيهاب أحمد	نائب الرئيس التنفيذي – سكرتير المجلس
4	السيد/ يوسف إبراهيم	رئيس الشؤون المالية

وحضر الإجتماع كل من:

1	السيدة/ علياء عمران (عبر الهاتف)	ممثل مصرف البحرين المركزي
2	السيد/عيسى الزياني (عبر الهاتف)	ممثل مصرف البحرين المركزي
3	السيدة/خديجة أحمد(عبر الهاتف)	ممثل مصرف البحرين المركزي
4	السيدة/نوف البلوشي (عبر الهاتف)	ممثل مصرف البحرين المركزي
5	السيدة/نوف الدوسري	ممثل وزارة الصناعة والتجارة
6	السيد / جمال فخرو	ممثل السادة KPMG Fakhro مدققي حسابات المصرف
7	السيد/Mahesh Balasubramanian	ممثل السادة KPMG Fakhro مدققي حسابات المصرف
8	السيدة/ هبة مبارك	ممثل شركة البحرين للمقاصة، مسجلي أسهم المصرف
9	السيد/ وجدي الجلاد	ممثل كي بوينت، مسجلي أسهم المصرف.

محضر إجتماع الجمعية العمومية العادية 2021 (يتبع)

إستهل الإجتماع سعادة الشيخ خالد بن مستهيل المعشني رئيس الإجتماع باسم الله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين، معلناً ترحيبه بالسادة المساهمين وشكرهم على حضور الإجتماع، كما رحب بممثلي مصرف البحرين المركزي وممثلي وزارة الصناعة والتجارة والسياحة و ممثلي السادة KPMG Fakhro مراقبي حسابات البنك وممثل مسجلي أسهم البنك.

1 المصادقة على محضر اجتماع الجمعية العامة العادية المنعقد بتاريخ 19 مارس2020م:

أبان سعادة الشيخ خالد المعشني أنه قد تم تقديم نسخة من المحضر المذكور لجميع السادة المساهمين ولم ترد أية ملاحظات أو إستفسارات بشأنه، وطلب من المساهمين الحاضرين إبداء أي ملاحظات لديهم أو إجازة المحضر والمصادقة عليه كما جاء.

أشاد المساهم السيد / علي الطريف بجهود مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في تحقيق النتائج الإيجابية للمصرف وأثنى على محضر الاجتماع السابق والذي دُوّن بدقة بحسب المادة 208 من قانون الشركات.

تمت المصادقة على المحضر من دون أي ملاحظات أو تعديلات.

قرار رقم 1: أجازت الجمعية بالإجماع محضر الإجتماع السابق المنعقد في 19مارس 2020.

2 مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن أعمال المصرف للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020 والمصادقة عليه:

إستعرض سعادة الشيخ خالد المعشني رئيس الاجتماع تقرير مجلس الإدارة ة متناولاً أبرز جوانب أعمال المصرف في عام 2020 والنتائج الجيدة التي حققها المصرف رغم صعوبة الأسواق والتحديات وتطرق كذلك للخطط المستقبلية للمصرف، ثمّ أتاح رئيس الاجتماع الفرصة للسادة المساهمين لإبداء أي ملاحظات لديهم على تقرير مجلس الإدارة المعروض على الجمعية العامة.

و تعليقاً على تقرير مجلس الإدارة أبدى المساهم علي الطريف عدداً من الملاحظات تلخصت في النقاط التالية: بحسب المادة رقم 3.35 من "دليل إجراءات قواعد الإدراج" الصادر من بورصة البحرين في يناير 2020، فإنه يجب ألا تتجاوز نسبة الأسهم المراد إدراجها في الأسواق الثانوية 30% من إجمالي الأسهم، فما مدى التزام المجموعة بهذه النسبة ولا سيما بأن أسهم المجموعة مدرجة في بورصة دبي، وما مدى تأثير هذه المادة على نية المجموعة لإدراج أسهمها في أسواق أخرى؟

أوضحت الإدارة التنفيذية أنه قد تم تقديم خطة (لمدة سنة) لبورصة البحرين لدراسة مدى جدوى تطبيق المتطلب من الناحية القانونية وقد وافقت بورصة البحرين على الطلب المقدم من قبل المصرف بتأجيل الإمتثال لمدة سنة ، و حول معايير الإستدامة (ESG) بينت الإدارة التنفيذية بأن المصرف بصدد الرد على مسودة ورق عمل الإستشارية من قبل البنك المركزي في هذا الشأن .

وبشأن أن النظرة المستقبلية واستراتيجية المجموعة خلال عام 2021 أوضح رئيس مجلس الإدارة خطة المصرف لعام 2021 والمبنية على التركيز على العمليات المصرفية الرئيسية وزيادة حصة المصرف السوقية مضيفا أن الإستحواذات و الإندماجات خاضعة للفرص المتاحة ، فإن وجدت الفرصة الجيدة للاستثمار والتوسع من خلال الاستحواذ أو الاندماج، فإن المصرف سيسعى إليها وفقا للدراسات و الموافقات اللازمة.

ولما لم تكن هناك أية ملاحظات أخرى حول التقرير:

قرار رقم 2: أجازت الجمعية بالإجماع تقرير مجلس الإدارة عن أعمال المصرف للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020م.

3 الإستماع إلى تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للمصرف عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020:

إستعرض الشيخ الدكتور أسامة بحر عضو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية بالمصرف تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للمصرف، وأبان ان الهيئة تؤكد أن مسؤولية تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع أنشطة ومعاملات المصرف تقع على عاتق إدارة المصرف، مضيفا أنّ معاملات المصرف المنفذة خلال العام لا تخالف في جملتها أحكام الشريعة الإسلامية، وذلك في حدود ما اطلعت عليه من معلومات وبيانات ، وما قدمته الهيئة بشأنها من ملاحظات، وما أبدته إدارة المصرف من استجابة لتنفيذ تلك الملاحظات. وكذلك راجعت الهيئة تقارير التدقيق الشرعي الداخلي والخارجي وأبدت ملاحظاتها عليها واطمأنت على قيام الإدارة التنفيذية بمتابعة هذه الملاحظات والعمل على معالجتها.

قرار رقم 3: أجازت الجمعية بالإجماع تقرير هيئة الرقابة الشرعية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020م

4 الإستماع إلى تقرير مدققي الحسابات الخارجيين عن البيانات المالية الموحدة للمصرف للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020:

إستعرض السيد جمال فخرو ممثلاً عن السادة KPMG Fakhro مدققي حسابات المصرف تقرير مدققي الحسابات الخارجيين، وذكر أن البيانات المالية الموحدة تعبر بصورة حقيقية وعادلة، عن المركز المالي الموحد للمجموعة كما في 31 ديسمبر2020، ونتائج أعمالها الموحدة والتغيرات في حقوق الملكية الموحدة وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وذلك وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، بصيغتها المعدلة من قبل مصرف البحرين المركزي.

ولما لم تكن هناك أية ملاحظات أخرى حول التقرير:

قرار رقم 4: أجازت الجمعية بالإجماع مدققي الحسابات الخارجيين عن البيانات المالية الموحدة للمصرف للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020م

5 مراجعة ومناقشة البيانات المالية الموحدة للمصرف للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020والمصادقة عليها:

عرض رئيس الشؤون المالية للمصرف السيد يوسف إبراهيم البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 مبينا أن المصرف قدد حقق نموا مضطردا في كافة عملياته الرئيسة وما صاحبه من نتائج إيجابية رغم الظروف الصعبة. ولكن بسبب المخصصات اللازمة بأثر جائحة الكورونا، انخفض صافي أرباح المصرف إلى 9.1 مليون دينار بحريني.

وأضاف أنه وبسبب خسائر التعديل (بما يعادل 24.8 مليون دينار بحريني) على الموجودات المالية الناتجة من تأجيل دفعات القروض المقدمة للعملاء المتأثرين بجائحة كرونا، بدون إحتساب أرباح إضافية، بحسب التوجيه التنظيمي من مصرف البحرين المركزي كإجراء ميسر للتخفيف من أثر جائحة كرونا وكذلك معاملة شراء حصص غير مسيطرة (بما يعادل 16.6 مليون دينار بحريني) من المقرضين الخارجيين بعد تحويل ديونهم إلى فئة أسهم جديدة في مشروع بايو ديزل – هونغ كونغ وذلك للحفاظ على موجودات واستمرارية الشركة إلى حين الإنتهاء من عملية التخارج، فقد إنخفضت حقوق الملكية، وخاصة الأرباح المستبقاة، مما أدى إلى ضرورة تحويل الاحتياطيات (إحتياطي القانوني وإحتياطي علاوة إصدار أسهم) لإطفاء الخسائر في بند الأرباح المستبقاة.

وطلب رئيس الاجتماع من السادة المساهمين إبداء أي ملاحظات.

و رداً على إستفسارات المساهم السيد علي الطريف بيّن رئيس الشؤون المالية للمصرف أنّ:

- نسبة التكاليف للدخل (كفاءة التشغيل) تحسّنت منخفضة من 56% إلى 52% في سنة 2020 و وتعمل الإدارة على الوصول بها إلى النسبة المستهدفة عند 36% بإذن اللّه.
- نسبة التمويل المتعثر في محفظة التمويل (تكلفة المخاطر) انخفضت من 5.6% إلى 5.1% في سنة 2020 و هي نسبة وإن كانت أقل من متطلبات مصرف البحرين المركزي عند 4% ولكن تعمل الإدارة على مواصلة التحسن لنصل الى نسبة أقل من 2.5% إن شاء اللّه
- رغم إنخفاض نسبة تغطية السيولة من 230% إلى 126% في سنة 2020 إلا أن هذه النسبة هي في الحقيقة أعلى من المطلوب من قبل مصرف البحرين المركزي ولكن يعمل المصرف على تحسين هذه النسبة لتصل 150% أو أعلى إن شاء اللّه
- صافي نسبة التمويل المستقر انخفضت من 105% لغاية 99% في سنة 2020 وهي أعلى من المطلوب حاليا من قبل مصرف البحرين المركزي ولكن يعمل المصرف على تحسين هذه النسبة لتصل 110% أو أعلى إن شاء اللّه
- أوضح رئيس الشؤون المالية بأن المصرف، ضمن إستراتيجيته المالية، قد أخذ في الاعتبار تحسين متوسط العائد على الاستثمارات و يعكف حاليا على التخارج من الإستثمارات غير المجزية.

و بشأن تفاصيل محفظة التمويل اشار رئيس الشؤون المالية إلى أن إفصاح تفاصيل المحفظة بهذا الشكل قد يؤثر سلباً على قدرة المصرف التنافسية بين البنوك. وعليه، فإن الإفصاح الحالي يوافق مع متطلبات الإفصاح حسب معايير المحاسبة.

- و بشأن تسمية صافي انخفاض القيمة أوضح المدقق الخارجي بأن التسمية بالبيانات المالية صحيحة لأنها تشمل موجودات الإيجارة بالإضافة إلى موجودات التمويلات.

كذلك استفسر المساهم محمد بدر حامد حول سبب زيادة في المخصصات؟ وهل ستكون هناك مخصصات إضافية في السنوات القادمة؟ و بدوره أوضح رئيس الشؤون المالية بأن عمل المخصصات تخضع إلى عوامل عدة، منها جودة محفظة التمويلات والعوامل الاقتصادية المحيطة. وعليه، من الصعب التكهن بالمخصصات المطلوبة، ولكن المصرف يحرص على تقديم وتسجيل تمويلات ذات جودة عالية مع تغطيات ملائمة. و ردا على طلب توضيح لحركة الأرباح المستبقاة قي الميزانية العمومية اشار يوسف ابراهيم الى ان جميع مبالغ حقوق الملكية وتحركاتها بما يشمل الاحتياطيات تم ذكرها في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد والمصاحب ل لميزانية العمومية بحسب متطلبات المعيار المحاسبي ، و حول السبب في انخفاض مكافأة هيئة الرقابة الشرعية مقارنة بالعام الماضي أوضح أن جميع أعضاء هيئة الرقابة الشرعية الحالية من البحرين، مقارنة بالسابق، فإن المصروفات المصاحبة لحضور الاجتماعات قد إنخفض بشكل كبير.

و تطرق المساهم أحمد عبدالله لمسألة المخصصات، وزيادتها بصورة كبيرة، مستفسراً عن مخصصات NMC وقيمتها و وضعها الآن، بيَّن سعادة الشيخ خالد بإن القرض المقدم لـNMC دخل فيه المصرف مشاركاً في Syndication بقيادة مصرف الطاقة الأول، و هذا القرض تم منحه قبل دخول الرئيس السابق للمجلس في المصرف، حيث كان القرض في عام 2017 بينما إنضم السيد خليفة لمصرف السلام في عام 2018، مشيراً لعدم وجود تضارب مصالح حين تقديم التمويل للشركة، مبيناً أن المصرف أخذ مخصصاً على التمويل بنسبة 70% حتى الآن، و أضاف الرئيس التنفيذي أن المصرف دخل في التمويل مع مجموعة بنوك بحرينية مؤكداً انه لم يكن هناك تضارب مصالح في العملية وقت تقديم التمويل، و أن المصرف يتابع مع اللجنة القائمة على الشركة لدراسة إمكانية إسترداد أموال المصرف.

و ردّا على مداخلة المساهم منصور العجمي من دولة الكويت عبر الـZOOM ، حول الديون المتعثرة بسبب الأزمة و الرؤية المستقبلية للمصرف أبان سعادة الشيخ خالد أن نسبة الديون المتعثرة بلغت 5% من المحفظة وهو ضمن النطاق المقبول في السوق أخذاً في الاعتبار الوضع الحالي، وأضاف سعادة الشيخ خالد رغم ظروف السوق والجائحة نجح المصرف في زيادة نسبة النمو وتحقيق أرباح وتجاوز كل العقبات الصعبة،

وبدوره أضاف السيد رفيق نايض بالنسبة للجائحة لازلنا نتعاطى معها بحذر و رؤية واعية لتجاوز هذا الظرف الدقيق وتحقيق المزيد من النمو و الأرباح ولدينا اليوم أفضل نسبة ملاءة مالية في السوق ونحن مستعدون للتعامل مع الجائحة.

ولما لم تكن هناك أية ملاحظات أخرى حول التقرير:

قرار رقم 5: أجازت الجمعية بالإجماع البيانات المالية الموحدة للمصرف للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020 كما تم تقديمه من مجلس الإدارة

6 المصادقة على وترخيص العمليات على العمليات التي أجراها المصرف خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر2020 مع أي أطراف ذوي علاقة أو مع مساهمين رئيسيين في المصرف، وكما هو مبين في إيضاحات البيانات المالية (رقم 29) من القوائم المالية الموحدة:

أوضح رئيس الشؤون المالية بأن المصرف يتعامل مع أعضاء مجلس إدارته ومدرائه والمؤسسات التابعة على أساس عدم التضارب في المصالح وبمقتضى الشروط التجارية السائدة. وعليه، تم عرض العمليات مع أطراف ذات العلاقة، وخاصة عملية شراء حصص غير مسيطرة (بما يعادل 16.6مليون دينار بحريني) في مشروع بايو ديزل – هونغ كونغ، بحسب متطلبات المصرف المركزي.

قرار رقم 6: أجازت الجمعية بالإجماع العلميات التي التي أجراها المصرف خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر2020 مع أي أطراف ذوي علاقة أو مع مساهمين رئيسيين في المصرف، وكما هو مبين في إيضاحات البيانات المالية (رقم 29) من القوائم المالية الموحدة

7 الموافقة على تحويل مبلغ 914 ألف دينار بحريني إلى الاحتياطي القانوني من صافي أرباح السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020 والبالغة قيمتها 9.1 مليون دينار بحريني.

قرار رقم 7: أجازت الجمعية بالإجماع تحويل مبلغ 914 ألف دينار بحريني إلى الاحتياطي القانوني من صافي أرباح السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020 والبالغة قيمتها 9.1 مليون دينار بحريني

8 الموافقة على تحويل مبلغ 17 مليون دينار بحريني (بواقع 12 مليون دينار من رصيد علاوة إصدار الأسهم، ومبلغ 5مليون دينار من الاحتياط القانوني) إلى حساب الأرباح المستبقى:

قرار رقم 8: أجازت الجمعية بالإجماع تحويل مبلغ 17 مليون دينار بحريني (بواقع 12 مليون دينار من رصيد علاوة إصدار الأسهم، ومبلغ 5مليون دينار من الاحتياط القانوني) إلى حساب الأرباح المستبقى.

9 الموافقة على توزيع أسهم منحة بواقع 5%من إجمالي رأس المال المدفوع، أي ما يعادل سهم واحد لكل 20 من الأسهم المملوكة (ما مجموعه 11.5 مليون دينار بحريني) عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020

أوضح سعادة الشيخ خالد أن المقترح كان بتوزيع 5% نقداً ولكن بسبب ظروف السوق و بالتشاور مع الجهات الرقابية وحفاظاً على وضع السيولة فقد تقرر توزيع الـ 5% كأسهم منحة.

أبدى المساهم محمد بدر حامد إقتراح عدم توزيع أرباح هذا العام ولم يجد المقترح تثنية أو تأييدا من بقية المساهمين، و رداً على المقترح بين سعادة الشيخ خالد بأن القصد من ذلك هو المحافظة على إيقاع المصرف القوى في السوق و إرسال مؤشرات إيجابية للمساهمين والسوق عامة.

قرار رقم 9: أجازت الجمعية بالإجماع توزيع أسهم منحة بواقع 5%من إجمالي رأس المال المدفوع ، أي ما يعادل سهم واحد لكل 20 من الأسهم المملوكة (ما مجموعه 11.5 مليون دينار بحريني) عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020

10 الموافقة على تخصيص مبلغ 615 ألف دينار بحريني كمكافأة لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020 وسيكون هذا التخصيص خاضعاً لموافقة الجهات الرقابية المعنية.

قرار رقم 10: أجازت الجمعية بالإجماع على تخصيص مبلغ 615 ألف دينار بحريني كمكافأة لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020 وسيكون هذا التخصيص خاضعاً لموافقة الجهات الرقابية المعنية.

11 الاطلاع على ومناقشة تقرير حوكمة الشركات(Corporate Governance Report) للمصرف للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020 ، وفقا لمتطلبات مصرف البحرين المركزي.

إستعرض نائب الرئيس التنفيذي المستشار إيهاب أحمد أبرز الجوانب والموضوعات التي شملها تقرير مجلس الإدارة حول إلتزام المصرف بمتطلبات حوكمة الشركات، وطلب من السادة المساهمين إبداء أي ملاحظات على تقرير حوكمة الشركات المعروض على الجمعية العامة للمناقشة والتعليق.

- طلب المساهم علي الطريف عرض تقييم أداء مجلس الإدارة كوحدة وتقييم أداء اللجان كوحدة والتقييم الذاتي لأعضاء مجلس الإدارة مستقبلا ، أوضح المستشار إيهاب بأن خلاصة التقييم قد تم ذكره في التقرير أما إذا أراد المساهم تفاصيل التقييم، فنجدد دعوة المساهم لزيارة المصرف للاطلاع على المعلومات المطلوبة، مضيفا أن المصرف سيعمل مستقبلا على تضمين التقرير أعضاء اللجان وعدد مرات الانعقاد (أسبوعيا أو شهريا أو أكثر) لجميع اللجان التي تكون ضمن صلاحيات السيد الرئيس التنفيذي و الإدارة العليا ،

- و بشأن الإفصاح عن أتعاب المدقق الخارجي لخدمات التدقيق والخدمات الاستشارية الأخرى عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020 " دعا المساهم إلى زيارة المصرف لاطلاعه على المعلومات المطلوبة وذلك للحفاظ على القدرة التنافسية للمصرف. كما تطرق المستشار إيهاب أحمد لاستفسار المساهم الطريف حول تمثيل المرأة في مجالس الإدارات وفقا لمنشور صادر مؤخرا في الامارات العربية مبينا انطباق المنشور على الشركات الممارسة لأعمالها في الإمارات وليست تلك المدرجة هناك.

قرار رقم 11: أجازت الجمعية بالإجماع تقرير حوكمة الشركات(Corporate Governance Report) للمصرف للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020 ، وفقا لمتطلبات مصرف البحرين المركزي.

12 إبراء ذمة السادة أعضاء مجلس الإدارة عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم كأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020 .

وافق السادة المساهمون على إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة.

قرار رقم12 : أجازت الجمعية بالإجماع إبراء ذمة السادة أعضاء مجلس الإدارة عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم كأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020 .

13 تعيين أو إعادة تعيين السادة أعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

أوصى المجلس بإعادة تعيين السادة أعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية عن الفترة اللازمة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021 وطلب من السادة المساهمين إبداء أي تعليق أو اقتراح على ذلك.

قرار رقم 13: أجازت الجمعية بالإجماع إعادة تعيين السادة الأعضاء الحاليين بهيئة الفتوى والرقابة الشرعية عن الفترة اللازمة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم وهم:

١ فضيلة الشيخ الدكتور/ عدنان القطّان

٢ فضيلة الشيخ الدكتور/ فريد المفتاح

٣ فضيلة الشيخ الدكتور/ نظام يعقوبي

٤ فضيلة الشيخ الدكتور/ أسامة بحر

14 تعيين أو إعادة تعيين مدققي الحسابات الخارجيين للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021، وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم، مع الأخذ بأن التعيين سيكون خاضعاً لموافقة مصرف البحرين المركزي.

أوصى المجلس بإعادة تعيين مدققي الحسابات الخارجيين شركة KPMG لأعمال التدقيق للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021 وطلب من السادة المساهمين إبداء أي تعليق أو اقتراح على ذلك.

قرار رقم 14: أجازت الجمعية بالإجماع إعادة تعيين شركة KPMG كمدققي الحسابات الخارجيين للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021م وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم، وذلك خاضع لموافقة مصرف البحرين المركزي.

15 تعيين / انتخاب مجلس إدارة للمصرف مكون من تسعة أعضاء لفترة الثلاث سنوات القادمة، مع الأخذ بعين الاعتبار بأن التعيين سيكون خاضعاً لموافقة مصرف البحرين المركزي.

بعد أن تمت عملية التصويت على أسماء المرشحين للمجلس في دورته الجديدة تحت إشراف لجنة مشكلة من ممثلي كل من مسجلي الاسهم و وزارة الصناعة و التجارة بالإضافة الى ممثل عن المساهمين ، قام مقرر الإجتماع السيد إيهاب أحمد بتلاوة أسماء الفائزين بعضوية المجلس في دورته الجديدة وفقا لنتيجة الفرز المعتمدة من قبل ممثلة وزارة الصناعة والتجارة والسادة مسجلي الأسهم حيث جاءت النتيجة كالتالي:

قرار رقم 15: وافقت الجمعية العامة على تحديد عدد أعضاء المجلس من تسعة أعضاء وانتخبت الأعضاء التالية أسماؤهم لعضوية مجلس إدارة مصرف السلام – البحرين للدورة القادمة لفترة ثلاث سنوات من مارس 2021 وحتى مارس 2024م وفقاً للترتيب التالي:

1. سعادة الشيخ خالد بن مستهيل المعشني
2. السيد مطر محمد مراد البلوشي
3. السيد زايد راشد الأمين
4. السيد خالد سالم الحليان
5. السيد سالم عبدالله العوادي
6. السيد الحر محمد السويدي
7. السيد طارق بن عبدالحافظ العجيلي
8. السيد هشام صالح الساعي
9. السيد سلمان صالح المحميد

16 مناقشة ما يستجد من أعمال طبقاً للمادة 207 من قانون الشركات التجارية.

لم يتم طرح أي مواضع تحت هذا البند.

ولما لم تكن هناك بنود أخرى على جدول أعمال الجمعية المنعقدة بصفة عادية، تقدم سعادة الشيخ خالد المعشني رئيس الجمعية بشكره لجميع الحاضرين من المساهمين وممثلي الجهات الرسمية وفريق الإدارة التنفيذية على مساهمتهم الفعالة في إنجاح أعمال الجمعية العادية، وأعلن فض الإجتماع ورفع الجلسة.

رفعت الجلسة في تمام الساعة 12:00 صباحاً

سعادة الشيخ خالد بن مستهيل المعشني
رئيس مجلس الإدارة
رئيس الجمعية

المستشار العام / إيهاب عبداللطيف أحمد
نائب الرئيس التنفيذي
مقرر الإجتماع

02

مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن أعمال البنك للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021 والمصادقة عليه

تقرير مجلس الإدارة إلى السادة المساهمين

يسر أعضاء مجلس إدارة بنك السلام "البنك" تقديم التقرير السنوي مصحوبًا بالبيانات المالية الموحدة والشركات التابعة له "المجموعة" للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021 لمساهمي البنك الكرام.

يتمحور تركيز العالم كله حول مكافحة جائحة كوفيد19– وذلك للحفاظ على ثبات الاقتصاد العالمي الذي من المتوقع أن ينمو بنسبة 4.9% في عام 2022 وذلك في أعقاب التوسع الذي شهده بنسبة 5.9% في عام 2021. وهو ما يدل على ازدهار الاقتصاد العالمي برغم استمرار بعض التحديات، مثل: اضطرابات واردات السلع وارتفاع معدلات التضخم، خلال العام 2022. أما على الصعيد المحلي، فمن المتوقع أن يشهد الاقتصاد الوطني نموًا بنسبة 3.1% في عام 2022 مقارنة مع 2.5% في عام 2021، وهو ما يُعزى بشكل رئيسي لانتعاش القطاع غير النفطي، بالإضافة لارتفاع أسعار النفط. في حين يستمر القطاع المصرفي بإظهار مرونة مستدامة، برغم الصعوبات المتباينة والتحديات الناجمة عن معدل الربح المنخفض.

ولذلك، سارع بنك السلام بوضع استراتيجية قصيرة الأجل بأهداف محددة للتخفيف من تأثير تبعات الجائحة، للوصول لبر الأمان خلال هذه الفترة الصعبة، والتي – بفضل الله تعالى – شهدت نجاحًا وحققت نتائج باهرة، حيث تمكن البنك من إحراز تقدم استثنائي في استراتيجية النمو الشاملة لتنمية الأنشطة المصرفية الأساسية والاستحواذ بنجاح على حصة سوقية إضافية. وهو الآن يتمتع بمكانة قوية تُمكنه من اجتياز مختلف الصعوبات مع الاستمرار في اتخاذ خطوات واسعة نحو تنفيذ مبادرات النمو.

بلغ إجمالي الدخل التشغيلي على أساس سنوي لبنك السلام 64.2 مليون دينار بحريني في العام 2021، بزيادة قدرها 12%، مقارنة مع 57.4 مليون دينار بحريني المسجلة في عام 2020. وشهد إجمالي النفقات التشغيلية على أساس سنوي زيادة طفيفة تماشت مع الأنشطة التشغيلية وذلك من 30 مليون دينار بحريني إلى 33.9 مليون دينار بحريني. ونظرًا لتحسن العوامل الكلية للاقتصاد العالمي في عام 2021 مقارنة بعام 2020، حرص البنك على اتباع نهج حذر في مستويات المخصصات مما نتج عنه انخفاض مخصصات انخفاض القيمة من 18.28 مليون دينار بحريني في عام 2020 إلى 9.16 مليون دينار بحريني في عام 2021. بينما ارتفع صافي الأرباح من 9.12 مليون دينار بحريني في عام 2020 إلى 21.22 مليون دينار بحريني في عام 2021، مما يعكس زيادة ملحوظة على أساس سنوي بنسبة 133%.

وسجل البنك أيضًا نموًا قويًا في جميع القطاعات محققًا مستويات قياسية في ودائع الزبائن بنهاية العام 2021 بلغت 1.8 مليار دينار بحريني مقارنة مع 1.3 مليار دينار بحريني في عام 2020، مما يعكس زيادة سنوية بنسبة 36%. كما زادت التمويلات بنسبة 6% في عام 2021، لتصل إلى 1.36 مليار دينار بحريني مقارنة مع 1.28 مليار دينار بحريني في عام 2020. وارتفع إجمالي أصول المجموعة من 2.3 مليار دينار بحريني في عام 2020 إلى 2.7 مليار دينار بحريني بنهاية شهر ديسمبر من العام 2021، مما يعكس نموًا قويًا بنسبة 19%. كما انخفض حجم التمويلات المتعثرة بشكل كبير من 5.1% في عام 2020 ليمثل فقط 2.1% في العام 2021. واستمر البنك بالنمو وتنويع محفظة الدخل الثابت بقيمة 640 مليون دينار بحريني والتي تمثل زيادة قوية بنسبة 56%. وكذلك بلغت نسبة التكلفة للدخل 52.7% في عام 2021 مقارنة مع 52.3% في عام 2020. وحفاظًا على مركز رأس المال القوي، بلغت نسبة كفاية رأس المال 28.5% في نهاية العام 2021 وهي أعلى من الحد الأدنى البالغ 12.5% والذي يحدده مصرف البحرين المركزي.

وبشكل عام، واصلت الخدمات المصرفية الأساسية ضمن الاستمرار التصاعدي مدفوعة بالنمو الداخلي القوي في جميع القطاعات. وقام بنك السلام بتبني عدة مبادرات للخروج من الاستثمارات التقليدية وتقليل التركيز على العقارات وذلك تماشيًا مع استراتيجيتنا للتركيز على الأصول المصرفية الأساسية، وهو ما ساعد بشكل كبير على خلق قاعدة رأس مال قوية مع إرساء مقاييس جيدة لمستوى السيولة، حيث تم تعزيز مرونة وضع البنك عن طريق دمج اختبار الضغط الأساسي مع السيناريوهات الاستراتيجية المستقبلية.

وفي إطار مساعي بنك السلام للاستمرار بالنمو، تم إطلاق العديد من المشاريع الاستراتيجية التي ساعدت في تعزيز مكانة المجموعة ومكانتها في السوق. كما ساهم كل من التوسع الحكيم والمدروس بعناية على الحصة السوقية للبنك، والنمو وتحسين جودة الأرباح، ومواصلة تطوير الكفاءة التشغيلية، ومبادرات الرقمنة سريعة التتبع، بالإضافة إلى الالتزام بمعايير المسؤولية الاجتماعية، بتشكيل أساس استراتيجيتنا.

وتماشيًا مع رؤية البنك الاستراتيجية للحفاظ على موقعه الريادي، وبهدف مواكبة تغيرات السوق وتلبية احتياجات أصحاب المصلحة في مرحلة ما بعد الجائحة، قام بنك السلام بتسريع عملية إطلاق مبادرات الرقمنة الشاملة مع التركيز على زيادة الدخل القائم على الرسوم وتوسيع عمليات التجارة الدولية والمعاملات المصرفية. كما أطلق البنك رؤية مؤسسية جديدة تضمنت قيم إرشادية ومبادئ توجيهية تهدف لتحقيق الوعد المؤسسي "تجربة مميزة لعلاقة دائمة".

وبناءً على ما سبق، تبنى بنك السلام عقلية رقمية حيث قام بطرح عدة مميزات حديثة عبر التطبيق الإلكتروني، أبرزها: التمويل الرقمي وعروض التوفير الجديدة مثل: "تحدي الفلس"، وخاصية التحليلات، مما يوفر منصة خدمة ذاتية متكاملة لمتابعة الأنشطة المصرفية. ويسعى مختبر الابتكار لدى البنك لتسريع عملياته مع الوضع بعين الاعتبار الخدمات المصرفية الخاصة وزبائن الشركات الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب مجموعة متنوعة من الخدمات الرقمية الجديدة وعروض الأعمال.

بالأصالة عن نفسي ونيابة عن جميع أعضاء مجلس الإدارة، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأرفع أسمى آيات التقدير وعظيم الامتنان إلى المقام السامي لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، وإلى صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله على توجيهاتهم السديدة وقراراتهم الحكيمة في الحفاظ على استقرار الوطن والتي ساعدت مختلف هيئات ومؤسسات الدولة على تخطي التحديات والصعوبات التي صاحبت هذه الأوقات الحرجة. كما نود أن نتقدم بالشكر الجزيل لوزارة المالية والاقتصاد الوطني ووزارة الصناعة والتجارة والسياحة ومصرف البحرين المركزي وبورصة البحرين وسوق دبي المالي والبنوك التابعة للمجموعة والزبائن والمساهمين والشركاء والموظفين لدعمهم المستمر وتعاونهم معنا.

ونتطلع بعون الله لعام مليء بالنجاحات والإنجازات مع الاستمرار بالنمو والتقدم والازدهار.

وفي الختام، تماشيًا مع قانون الشركات التجارية رقم (21) لسنة 2001 وتعديلاته، واستنادًا إلى أحكام المادة رقم (188) من قانون الشركات التجارية والمادة رقم (125) من اللائحة التنفيذية للقرار رقم (3) لسنة 2022، يسرنا أن نرفق الجدول أدناه الذي يتضمن مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021.

أولاً: مكافآت أعضاء مجلس الإدارة:

	الاسم	المكافآت الثابتة					المكافآت المتغيرة						
		مكافأة رئيس وأعضاء المجلس	مجموع بدلات حضور جلسات المجلس واللجان	رواتب	أخرى*	المجموع	مكافأة رئيس وأعضاء المجلس	خطط تحفيزية Bonus	أخرى**	المجموع	مكافأة نهاية الخدمة	المجموع الكلي (لا يشمل بدل المصروفات)	بدل المصروفات
اولاً: الأعضاء المستقلين:													
1	السيد الحر محمد السويدي	75,000	64,000	-	-	139,000	-	-	-	-	-	139,000	-
2	السيد خالد سالم الحليان	75,000	64,000	-	-	139,000	-	-	-	-	-	139,000	-
3	السيد سالم عبد اللّه العوادي	75,000	52,000	-	-	127,000	-	-	-	-	-	127,000	-
4	السيد طارق عبد الحافظ سالم العجيلي	75,000	48,000	-	-	123,000	-	-	-	-	-	123,000	-
ثانياً: الأعضاء غير التنفيذيين:													
1	سعادة الشيخ خالد بن مستهيل المعشني	90,000	66,000	-	-	156,000	-	-	-	-	-	156,000	-
2	السيد مطر محمد البلوشي	75,000	52,000	-	-	127,000	-	-	-	-	-	127,000	-
3	السيد سلمان صالح المحميد	75,000	52,000	-	-	127,000	-	-	-	-	-	127,000	-
4	السيد زايد علي الأمين	75,000	44,000	-	-	119,000	-	-	-	-	-	119,000	-
5	السيد هشام الساعي	75,000	36,000	-	-	111,000	-	-	-	-	-	111,000	-
ثالثاً: الأعضاء التنفيذيين:													
1		-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
2		-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع		**690,000**	**478,000**	**-**	**-**	**1,168,000**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**1,168,000**	**-**

ملاحظة: جميع المبالغ المذكورة بالدينار البحريني

ملاحظات:

1. ليس لدى البنك أي مدفوعات متغيرة أو مكافآت نهاية الخدمة أو مخصصات مصروفات مدفوعة لأعضاء المجلس.
2. ليس لدى البنك أي مديرين تنفيذيين في مجلس إدارته.
3. تمثل مكافآت مجلس الإدارة المخصصات المقترحة لعام 2021 والتي تخضع لموافقة الجمعية العمومية السنوية.

المكافآت الأخرى:

* وتشمل المزايا العينية – مبلغ معين – مكافأة الأعمال الفنية والإدارية والاستشارية (إن وجدوا).

** وتشمل نصيب عضو مجلس الإدارة من الأرباح – الأسهم الممنوحة (يتم ادخال القيمة) (إن وجدوا).

تقرير مجلس الإدارة إلى السادة المساهمين (يتبع)

ثانياً: تفاصيل مكافآت الإدارة التنفيذية:

الإدارة التنفيذية	مجموع الرواتب والبدلات المدفوعة	مجموع المكافآت المدفوعة (Bonus)	مجموع المكافآت المدفوعة (Bonus)	المجموع الكلي (د.ب)
أعلى ستة مكافآت من التنفيذيين بما فيهم الرئيس التنفيذي* والمسؤول المالي الأعلى**	1,688,000	749,151	-	2,437,151

ملاحظة: جميع المبالغ المذكورة بالدينار البحريني

ملاحظات:

1. لا تشمل الرواتب والبدلات المدفوعة نفقات الموظفين غير المباشرة مثل اشتراكات التأمينات الاجتماعية والإجازات ومستحقات التعويضات والتأمين الطبي وسداد تكاليف السفر بالطائرة.
2. تستثني تفاصيل المكافآت أي مكافأة لمجلس الإدارة تكتسبها الإدارة التنفيذية من دورها في الشركات المستثمر فيها أو الشركات التابعة .
3. الرجوع إلى الإفصاحات المتعلقة بالمكافآت في التقرير السنوي من أجل فهم أفضل لإطار المكافآت المتغيرة للبنك.

* أعلى سلطة في الجهاز التنفيذي بالشركة، ممكن أن تختلف التسمية: (الرئيس التنفيذي (CEO)، الرئيس (President)، المدير العام (GM) ، العضو المنتدب (Managing Director) ...الخ).

** أعلى مسؤول مالي بالشركة، (CFO، المدير المالي، ...الخ).

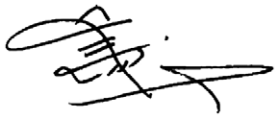

سعادة الشيخ خالد بن مستهيل المعشني
رئيس مجلس الإدارة
12 فبراير 2022
المنامة، مملكة البحرين

03

الاستماع إلى تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للبنك عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021

تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية إلى السادة المساهمين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

ت قرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لبنك السلام المقدم إلى الجمعية العمومية عن أعمال السنة المالية المنتهية بتاريخ 2021/12/31م

أولا: النظام الأساسي

إن بنك السلام ش.م.ب. يعمل بصفته بنكًا إسلاميًا بموجب الترخيص الصادر من مصرف البحرين المركزي وعقد تأسيسه والنظام الأساسي متوافقان مع أحكام الشريعة الإسلامية.

ثانيًا: أنشطة البنك وتوجيه الهيئة

أشرفت الهيئة على أنشطة البنك ومعاملاته خلال العام وقامت بدورها في توجيه الإدارات المختلفة إلى الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية وفتاوى الهيئة في هذه الأنشطة وتلك المعاملات، وعقدت الهيئة أربعة اجتماعات عن بُعد بسبب جائحة كورونا خلال هذه السنة مع المسئولين بالبنك.

ثالثًا: العقود والمعاملات

درست الهيئة هياكل العمليات التي عرضت عليها أثناء العام، واعتمدت عقودها ومستنداتها، وأجابت عن الأسئلة والاستفسارات التي طرحت بشأنها، وأصدرت في ذلك القرارات والفتاوى بخصوصها، وقد عممت هذه الفتاوى والقرارات على إدارات البنك المختصة لتنفيذها، كما راجعت الهيئة نماذج العقود والاتفاقيات التي عرضت عليها في معاملات صكوك وتمويلات مجمعة وصناديق الاستثمار ونحوها وأبدت عليها ملاحظاتها وأقرتها.

رابعًا: الاطلاع على السجلات

قامت إدارة البنك بالتجاوب مع الهيئة مشكورة بتوفير جميع ما طلبته الهيئة من سجلات البنك وبيانات ومعلومات يقتضيها التدقيق الشرعي والرقابة الشرعية.

خامسا: التدقيق الشرعي

راجعت الهيئة تقارير التدقيق الشرعي الداخلي، وأبدت ملاحظاتها عليها، كما اطلعت على الملاحظات التي أبداها المدقق الشرعي الخارجي وأخذت ذلك في الاعتبار.

سادسا: التدريب

اطلعت الهيئة على ما قامت به الإدارة من تدريب العاملين، وتوصي الهيئة إدارة البنك باستمرار التدريب بصفة منتظمة لرفع مستوى الأداء والالتزام الشرعي.

سابعا: الميزانية العمومية

اطلعت الهيئة على الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر والسياسات المحاسبية لإعداد الميزانية وعلى أسس توزيع الأرباح بين المساهمين والمودعين.

وترى الهيئة أن الأرقام الواردة في هذه الميزانية في حدود ما عرضته إدارة البنك وما قدمته من معلومات وما تم تنفيذه من بعض الملاحظات لم تنتج عن معاملات مخالفة لأحكام ومبادئ الشريعة، وأن الدخل المحرم قد تم التخلص منه، وعليه أقرت الهيئة الشرعية هذه الميزانية.

ثامنا: الزكاة

لما كان النظام الأساسي للبنك لا يلزم البنك بإخراج زكاة حقوق المساهمين المستثمرة لديه، فقد قامت الهيئة بمراجعة حساب الزكاة الواجبة على المساهمين لإبلاغهم بها عن طريق الإفصاح عنها في الميزانية، أو بأي آلية أخرى. وقد تم إعداد حساب الزكاة وفقا لما ورد في معيار الزكاة الشرعي الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي)، وأقرت الهيئة حساب الزكاة وفقا لذلك، وطلبت إبلاغ المساهمين بحساب الزكاة لهذا العام، سواء بالإفصاح عن الزكاة الواجبة في الميزانية، أو بأي آلية أخرى.

تاسعا: صندوق الخيرات

قامت الهيئة بالتأكد من صرف وتوجيه جميع العوائد غير المتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة إلى صندوق الخيرات بالبنك، والتي نتجت إما من معاملات سابقة نتيجة لإدماج بنوك تقليدية محولة إلى بنك السلام أو لأي سبب آخر.

قرار الهيئة

وتؤكد الهيئة أن مسئولية تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع أنشطة ومعاملات البنك تقع على عاتق إدارة البنك، كما تقرر أنَّ معاملات البنك المنفذة خلال العام، لا تخالف في جملتها أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وذلك في حدود ما اطلعت عليه من معلومات وبيانات. كما تؤكد الهيئة أن دقة المعلومات والبيانات والأرقام وصحة الأرباح الموزعة من مسؤولية الإدارة. واللّه الموفق وهو الهادي إلى سواء السبيل.

ونسأل للبنك دوام التوفيق والسداد لما يحبه ويرضاه.

وصلى اللّه على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

فضيلة الشيخ القاضي عدنان عبد اللّه القطان
رئيس الهيئة

فضيلة الشيخ الدكتور فريد يعقوب المفتاح
نائب رئيس الهيئة

فضيلة الشيخ الدكتور نظام محمد يعقوبي
عضو الهيئة ورئيس اللجنة التنفيذية

فضيلة الشيخ الدكتور أسامة محمد بحر
عضو الهيئة وعضو اللجنة التنفيذية

د. محمد برهان عربونة التوقيع
XXX

04

الاستماع إلى تقرير مدققي الحسابات الخارجي عن البيانات المالية الموحدة للبنك للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة المساهمين

بنك السلام ش.م.ب، المنامة، مملكة البحرين

تقرير حول البيانات المالية الموحدة

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية الموحدة المرفقة لبنك السلام ش.م.ب (مصرف السلام – البحرين ش.م.ب. سابقاً) («البنك») وشركاته التابعة (المشار إليها معاً بـ «المجموعة») والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2021، والبيانات الموحدة للدخل، والتغيرات في حقوق الملكية، والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات التي تتكون من ملخص السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات الإيضاحية الأخرى.

برأينا أن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2021، ونتائج أعمالها الموحدة والتغيرات في حقوق الملكية الموحدة وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وذلك وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، بصيغتها المعدلة من قبل مصرف البحرين المركزي.

وبرأينا، فإن المجموعة قد التزمت بمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية على النحو الذي حددته هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. إن مسئولياتنا وفق هذه المعايير مشروحة بمزيد من التفصيل في قسم «مسئوليات المدققين عن تدقيق البيانات المالية الموحدة » من تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لمدونة قواعد السلوك الأخلاقي لمحاسبي ومدققي المؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ووفقاً للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة في مملكة البحرين، وقد استوفينا مسئولياتنا الأخلاقية الأخرى طبقاً لهذه المتطلبات وللمدونة المذكورة. إننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس للرأي الذي توصلنا إليه.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي تعتبر، وفق تقديرنا المهني، الأكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للفترة الحالية. تم اعتبار هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة ككل، وفي صياغة رأينا المهني بشأنها، ونحن لا نُبدي رأياً منفصلاً بشأن هذه الأمور.

مخصص انخفاض القيمة على موجودات التمويل وموجودات الإيجارات التمويلية

(راجع السياسة المحاسبية في إيضاح رقم 2.4، استخدام التقديرات والأحكام في إيضاح رقم 2.5(د)، وإدارة مخاطر الائتمان في إيضاح رقم31.2).

أمر التدقيق الرئيسي	كيف تم تناول هذا الأمر في عملية التدقيق
تم التركيز على هذا الأمر للأسباب التالية: ■ أهمية الموجودات المالية والموجودات المشتراة لغرض التأجير والتي تمثل 51% من مجموع الموجودات؛ ■ يتضمن انخفاض قيمة موجودات التمويل وموجودات الإيجارات التمويلية ما يلي: ➢ تقديرات وأحكام تقديرية معقدة لكل من التوقيت واحتساب انخفاض القيمة بما في ذلك قابلية تحيز الإدارة، ➢ استخدام النماذج والمنهجيات الإحصائية لتحديد خسائر الائتمان المتوقعة. تمارس المجموعة أحكام تقديرية مهمة وتضع عددًا من الافتراضات في تطوير نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة الخاصة بها والتي يتم تحديدها كوظيفة لتقييم احتمالية حدوث التعثر في السداد ("PD")، والخسارة في حالة التعثر في السداد ("LGD") ، وقيمة التعرض للتعثر في السداد ("EAD") المرتبطة بالموجودات المالية؛ ➢ متطلبات الإفصاح المعقدة المتعلقة بجودة الائتمان للمحفظة بما في ذلك شرح الأحكام التقديرية الرئيسية والمدخلات الجوهرية المستخدمة في تحديد خسائر الائتمان المتوقعة.	تشمل إجراءاتنا، من بين أمور أخرى، مايلي: ■ تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة بناءً على متطلبات معايير المحاسبة المعمول بها، والتوجيهات التنظيمية، وفهمنا لأعمال وممارسات القطاع؛ ■ تأكيد فهمنا لعمليات الإدارة والأنظمة والضوابط المتبعة على الخسائر الائتمانية المتوقعة. **اختبار أنظمة الرقابة** لقد قمنا باختبارات تعقب الإجراءات للتعرف على الأنظمة، والتطبيقات ونظم الرقابة الرئيسية المستخدمة في إجراءات احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. تشمل الجوانب الرئيسية لاختبار الضوابط على ما يلي: ■ اختبار الضوابط على نقل المعلومات بين مصادر الأنظمة الرئيسية ونماذج احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة المستخدمة من قبل المجموعة؛ ■ إجراء تقييم مفصل لمخاطر الائتمان لعينات من عقود التمويل غير المتعثرة السداد لاختبار الضوابط على تصنيف الائتمان وعملية المراقبة عليها؛ ■ اختبار الضوابط على مراجعة واعتماد تعديلات ما بعد النموذج، وتعديلات الإدارة وعملية الحوكمة على مثل هذه التعديلات. ■ اختبار الضوابط الرئيسية على عملية وضع النماذج، بما في ذلك الحوكمة على مراقبة النماذج، والتحقق منها والموافقة عليها.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة المساهمين (يتبع)

أمر التدقيق الرئيسي	كيف تم تناول هذا الأمر في عملية التدقيق
▪ الحاجة لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس استشرافي غير منحاز، يعكس مجموعة من الظروف الاقتصادية. يتم تطبيق تقديرات إدارية جوهرية في تحديد السيناريوهات الاقتصادية المستخدمة، وترجيح الاحتمالات المطبقة عليها. ➢ يتم إجراء تعديلات على نتائج نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة من قبل الإدارة لمعالجة قيود نموذج الانخفاض المعروفة أو الاتجاهات أو المخاطر الناشئة. أن الفرضيات المتعلقة بالمستقبل الاقتصادي غير مؤكدة بدرجة كبيرة، نتيجة لجائحة كورونا (كوفيد – 19) والتي، و بجانب استجابة الحكومة (مثل برامج التأجيل وحزمة الحوافز الحكومية)، تزيد من مستوى الأحكام التقديرية من قبل المجموعة في حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.	**اختبارات التفاصيل** تشمل الجوانب الرئيسية للأمور التي تم فحصها: ▪ اختبار عينة من ملفات الائتمان للحسابات المنتجة وتقييم الأداء المالي للمقترض، ومصدر السداد والضمانات المؤهلة، وعلى هذا الأساس تقييم ملائمة تصنيف وترحيل الائتمان؛ ▪ اختبار عينة من المدخلات الرئيسية المستخدمة لتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، وتقييم اكتمال ودقة وملائمة البيانات المستخدمة؛ ▪ اختبار الدقة المحاسبية لحساب نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة؛ ▪ مراجعة الأثر على الخسائر الائتمانية المتوقعة بسبب جائحة كورونا (كوفيد – 19)، مع تركيز محدد على إعادة تقييم عوامل الاقتصاد الكلي، وأوزان الاحتمالات، وأثر الضغط المالي على القطاعات المختلفة والنظر في الإرشادات التنظيمية؛ ▪ اختبار عينة من العوامل المستخدمة لتحديد ما إذا كان قد تم تحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان بصورة مناسبة؛ ▪ واختيار عينة من تعديلات ما بعد النموذج وتعديلات الإدارة بغرض تقييم مدى معقولية التعديلات من خلال اختبار الفرضيات الرئيسية، وفحص منهجية الاحتساب وتتبع عينة من البيانات المستخدمة إلى مصدر المعلومات. ▪ تقييم كفاية المخصصات مقابل القروض والسلف منخفضة القيمة بصورة منفردة (المرحلة الثالثة) وفقًا لمعايير اعداد التقارير المالية الواجب تطبيقها. **الاستعانة بالمتخصصين** بالنسبة للمحافظ ذات الصلة التي تم فحصها، قمنا بإشراك أخصائي كي بي أم جي لمساعدتنا في تقييم ضوابط نظام تكنولوجيا المعلومات ومناقشة افتراضات الإدارة الرئيسية المستخدمة في تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة. تشمل الجوانب الرئيسية لمشاركتهم فيما يلي: ▪ لقد قمنا بإشراك أخصائي تكنولوجيا المعلومات لدينا لاختبار الضوابط العامة على أنظمة تكنولوجيا المعلومات والتطبيقات ذات الصلة على الأنظمة الرئيسية المستخدمة لاستخراج البيانات كجزء من عملية حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. ▪ لقد قمنا بإشراك اخصائيي مخاطر الائتمان الخاصين بنا لمساعدتنا في: ▪ تقييم ملائمة منهجيات المجموعة لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة (بما في ذلك محددات المراحل المستخدمة)؛ ▪ إعادة احتساب بعض مكونات نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة (بما في ذلك محددات المراحل المستخدمة)؛ ▪ تقييم ملائمة منهجية المجموعة لتحديد السيناريوهات الاقتصادية المستخدمة وأوزان الاحتمالات المطبقة عليها؛ ▪ تقييم المعقولية الشاملة للتوقعات الاقتصادية التطلعية للإدارة عن طريق مقارنتها ببيانات السوق الخارجية، وفهمنا للقطاع المعني، واتجاهات الاقتصاد الكلي بما في ذلك تأثير جائحة كورونا (كوفيد 19). **الإفصاحات** قمنا بتقييم مدى كفاية إفصاحات المجموعة فيما يتعلق باستخدام التقديرات الهامة والأحكام والجودة الائتمانية لموجودات التمويل و موجودات الايجارات التمويلية بالرجوع إلى متطلبات المعايير المحاسبية ذات الصلة.

تقييم الاستثمارات في أوراق مالية غير مدرجة

راجع السياسة المحاسبية في إيضاح رقم 2.5 (ي) واستخدام التقديرات و الأحكام في إيضاح رقم 2.4 و إيضاح رقم 41.

أمر التدقيق الرئيسي	كيف تم تناول هذا الأمر في عملية التدقيق
تشمل الاستثمارات المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة استثمارات في حقوق الملكية غير مدرجة يتم احتسابها بالقيمة العادلة. تم اعتبار هذا الأمر أحد أمور التدقيق الرئيسية التي تم التركيز عليها لأن تقييم استثمارات حقوق الملكية غير المدرجة (المستوى 3 من الأدوات المالية) المحتفظ بها بالقيمة العادلة يتطلب تطبيق تقنيات تقييم غالباً ما تنطوي على ممارسة اجتهادات جوهرية من قبل المجموعة، واستخدام مُدخلات جوهرية غير قابلة للرصد.	تشمل إجراءات تدقيقنا ما يلي: ■ مقارنة مدخلات المعلومات المالية الرئيسية مع المصادر الخارجية والمعلومات المالية الإدارية للشركة المستثمر فيها، حسب الاقتضاء؛ ■ تقييم مؤهلات وخبرات خبراء التقييم المستقلين المعينين من خلال قراءة شروط التعيين لتحديد إذا ما كانت هناك أية أمور قد أثرت على موضوعيتهم أو قامت بالحد من نطاق عملهم. ■ لقد قمنا بإشراك اخصائي تقييم تابعين لنا، تم القيام بالتالي: ➢ تقييم ملائمة منهجية التقييم المستخدمة من قبل المجموعة ومقيميها المعينين من خلال المقارنة مع ممارسة القطاع المرصودة؛ ➢ بالنسبة للأصول المقيمة باستخدام طريقة البواقي، فيتم تقييم معقولية المدخلات والفرضيات الرئيسية المستخدمة من خلال استخدام لمعرفتنا بالقطاعات التي تعمل فيها الشركات المستثمر فيها، وأعراف القطاع؛ ➢ تقييم كفاية إفصاحات المجموعة المتعلقة بتقييم الاستثمارات في حقوق الملكية غير مدرجة بالرجوع للمعايير المحاسبية ذات العلاقة.

تقييم الاستثمارات العقارية

راجع السياسة المحاسبية في إيضاح رقم 2.5 (م) و استخدام التقديرات و الأحكام في إيضاح رقم 2.4 و إيضاح رقم 13.

أمر التدقيق الرئيسي	كيف تم تناول هذا الأمر في عملية التدقيق
تم اعتبار هذا الأمر أحد أمور التدقيق الرئيسية التي ركزنا عليها للأسباب التالية: ■ حالة عدم التيقن السائدة في سوق العقارات؛ ■ تطبيق تقنيات التقييم التي غالباً ما تنطوي على ممارسة الاجتهادات الجوهرية، والفرضيات والتقديرات.	تشمل إجراءات تدقيقنا ما يلي: ■ لقد قمنا بإشراك اخصائي تقييم العقارات الخاصين بنا للاستعانة بمعرفتهم بالقطاع والمعلومات التاريخية المتوفرة في الآتي: ➢ تقييم ملائمة منهجية التقييم المستخدمة من قبل مقيم العقارات المستقل الذي عينته المجموعة؛ ➢ للأصول المقيمة باستخدام طريقة البواقي، اختبار المُدخلات والفرضيات المستخدمة في التقييم؛ ■ تقييم مؤهلات وخبرات خبراء التقييم المستقلين المعينين من خلال قراءة شروط التعيين لتحديد إذا ما كانت هناك أية أمور قد أثرت على موضوعيتهم أو حدت من نطاق عملهم؛ ■ تقييم كفاية إفصاحات المجموعة المتعلقة بتقييم الاستثمارات العقارية بالرجوع للمعايير المحاسبية ذات العلاقة.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة المساهمين (يتبع)

المعلومات الأخرى

إن مجلس الإدارة مسئول عن المعلومات الأخرى. تتضمن المعلومات الأخرى المعلومات الواردة في التقرير السنوي، ولكنها لا تشمل البيانات المالية الموحدة وتقريرنا حولها. وقد حصلنا قبل تاريخ هذا التقرير على تقرير مجلس الإدارة والتي تمثل جزءاً من التقرير السنوي، ومن المتوقع أن تتاح لنا الأقسام المتبقية من التقرير السنوي بعد ذلك التاريخ.

إن رأينا في البيانات المالية الموحدة لا يشمل المعلومات الأخرى، وإننا لا نبدي أي شكل من أشكال استنتاجات التأكيد في هذا الشأن.

وفيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة، تكمن مسئوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وعند القيام بذلك نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت هذه المعلومات الأخرى تتعارض جوهرياً مع البيانات المالية الموحدة، أو مع معرفتنا التي حصلنا عليها من خلال أعمال التدقيق، أو يبدو أنها تحتوي على معلومات جوهرية خاطئة.

وإذا ما استنتجنا، بناءً على العمل الذي قمنا به على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير، أنها تحتوي على معلومات جوهرية خاطئة، فإنه يتوجب علينا الإفصاح عن ذلك. ولم نلاحظ ما يتوجب الإفصاح عنه في هذا الشأن.

مسئولية مجلس الإدارة عن البيانات المالية الموحدة

إن مجلس الإدارة مسئول عن إلتزام المجموعة بالعمل وفقا لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية على النحو الذي حددته هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة.

كما إن مجلس الإدارة مسئول عن إعداد البيانات المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية بصيغتها المعدلة من قبل مصرف البحرين المركزي، وعن نظام الرقابة الداخلي الذي يراه مجلس الإدارة ضرورياً لإعداد البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة وخالية من أية معلومات جوهرية خاطئة، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ.

وعند إعداد البيانات المالية الموحدة، فإن مجلس الإدارة مسئولاً عن تقييم قدرة المجموعة على العمل كمنشأة مستمرة، والإفصاح، كلما كان ذلك ضرورياً، عن الأمور المتعلقة بفرضية الاستمرارية، واستخدامها كأساس محاسبي إلا إذا كان مجلس الإدارة ينوي تصفية المجموعة أو إيقاف أعمالها، أو ليس لديه بديل واقعي إلا القيام بذلك.

مسئولية المدققين عن تدقيق البيانات المالية الموحدة

إن أهدافنا تتمثل في الحصول على تأكيد معقول من خلو البيانات المالية الموحدة ككل من أية معلومات جوهرية خاطئة، سواءً كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ، وإصدار تقرير المدققين الذي يتضمن رأينا. يعتبر التأكيد المعقول مستوى عال من التأكيد، ولكنه ليس ضماناً بأن التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية سيكشف دائماً عن المعلومات الجوهرية الخاطئة عند وجودها. يمكن أن تنجم المعلومات الخاطئة من الاحتيال أو الخطأ، وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع أن تؤثر، بصورة فردية أو مجتمعة، على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي البيانات المالية الموحدة.

كجزء من أعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، إننا نمارس التقديرات المهنية ونحافظ على منهج الشك المهني في جميع مراحل التدقيق. كما نقوم بالآتي:

- تحديد وتقييم مخاطر المعلومات الجوهرية الخاطئة في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم والقيام بإجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفير أساساً لرأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف معلومات جوهرية خاطئة ناتجة عن الاحتيال أعلى من عدم اكتشاف معلومات جوهرية خاطئة ناتجة عن الخطأ، كون الاحتيال قد ينطوي على التواطؤ، أو التزوير، أو الحذف المتعمد، أو التحريف، أو تجاوز نظم الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لنظم الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء الرأي حول مدى فاعلية نظم الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة، ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قام بها مجلس الإدارة.

- الوصول إلى استنتاج حول مدى ملائمة استخدام مجلس الإدارة الأساس المحاسبي لفرضية الاستمرارية، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تيقن جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المجموعة على العمل كمنشأة مستمرة. وإذا توصلنا لمثل هذا الاستنتاج، فإنه يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا هذا إلى الإفصاحات ذات العلاقة في البيانات المالية الموحدة، أو إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية، يتوجب علينا تعديل رأينا المهني. تستند استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ هذا التقرير، مع ذلك فإنه يمكن للأحداث أو الظروف المستقبلية أن تدفع البنك للتوقف عن العمل كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى البيانات المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث الأساسية بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للشركات أو الأنشطة التجارية ضمن المجموعة بغرض إبداء الرأي حول البيانات المالية الموحدة. نحن مسئولون عن التوجيه والإشراف وأداء أعمال تدقيق المجموعة، ومسئولون حصراً فيما يخص رأينا هذا.

إننا نتواصل مع مجلس الإدارة فيما يخص، من بين أمور أخرى، نطاق التدقيق وتوقيت أعماله المخطط لها والنقاط المهمة التي برزت اثناء أعمال التدقيق بما في ذلك أوجه القصور الهامة، إن وجدت، في نظم الرقابة الداخلية.

كما نقدم لمجلس الإدارة بياناً يفيد امتثالنا للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بالاستقلالية، ونطلعه على جميع العلاقات والأمور الأخرى، إن وجدت، التي قد يعتقد بشكل معقول بأنها قد تؤثر على استقلاليتنا، والإجراءات المتخذة للتخلص من مخاطرها، أو الوقاية منها.

من بين الأمور التي يتم إبلاغها لمجلس الإدارة، نقوم بتحديد الأمور الأكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية الموحدة للفترة الحالية، والتي تمثل أمور التدقيق الرئيسية. كما أننا نقوم بشرح هذه الأمور في تقرير المدققين، مالم تحظر القوانين أو الأنظمة الإفصاح العلني عن هذه الأمور، أو عندما نحدد، في حالات نادرة جداً، أنه لا ينبغي الإفصاح عن أمر معين في تقريرنا لأن الآثار السلبية لذلك من المتوقع بشكل معقول أن تفوق منافع المصلحة العامة المحققة عن ذلك الإبلاغ.

تقرير حول المتطلبات التنظيمية الأخرى

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية والمجلد رقم (2) من دليل أنظمة مصرف البحرين المركزي، نفيد بما يلي:

أ) إن البنك يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وان البيانات المالية الموحدة تتفق معها؛

ب) إن المعلومات المالية الواردة في تقرير رئيس مجلس الإدارة متفقة مع البيانات المالية الموحدة؛

ج) أنه لم يرد إلى علمنا وقوع أية مخالفات خلال السنة لقانون الشركات التجارية، أو قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية رقم (64) لسنة 2006 (وتعديلاته) أو دليل أنظمة مصرف البحرين المركزي (المجلد رقم (2) والفقرات النافذة من المجلد رقم (6) وتوجيهات مصرف البحرين المركزي)، أو أنظمة أسواق المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي والقرارات ذات العلاقة أو أنظمة وإجراءات بورصة البحرين أو لمتطلبات عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك، يمكن أن يكون لها أثر سلبي جوهري على أعمال البنك أو مركزه المالي؛

د) وقد حصلنا من الإدارة على جميع الإيضاحات والمعلومات التي طلبناها لأغراض التدقيق.

الشريك المسئول عن مهمة التدقيق الناتج عنها هذا التقرير للمدققين المستقلين هو ماهيش بالاسوبرامانيان.

كي بي إم جي فخرو
رقم قيد الشريك 137
12 فبراير 2022

05

مراجعة ومناقشة البيانات المالية الموحدة للبنك للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021 والمصادقة عليها.

بيان المركز المالي الموحد

كما في31 ديسمبر 2021

	إيضاح	2021 ألف دينار بحريني	2020 ألف دينار بحريني
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي	4	309,149	288,266
إيداعات لدى مؤسسات مالية	5	133,860	37,965
صكوك سيادية	6	613,403	393,108
صكوك الشركات	6	26,285	16,395
موجودات التمويلات	7	806,968	814,449
موجودات الإيجارات التمويلية	8	555,909	469,363
استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	10	91,591	98,034
عقارات استثمارية	11	57,961	67,586
عقارات للتطوير	12	2,943	2,943
استثمار في شركات زميلة	13	14,533	12,036
موجودات أخرى	14	45,998	35,237
الشهرة	15	25,971	25,971
مجموع الموجودات		2,684,571	2,261,353
المطلوبات، وحقوق حاملي حسابات الاستثمار، وحقوق ملكية المساهمين، وحصة غير مسيطرة			
المطلوبات			
إيداعات من مؤسسات مالية	5	126,891	116,883
حسابات جارية للعملاء		482,739	363,970
تمويل مرابحة لأجل	16	100,216	221,671
مطلوبات أخرى	17	53,789	52,282
مجموع المطلوبات		763,635	754,806
حقوق حاملي حسابات الاستثمار			
عقود وكالة من مؤسسات مالية	18	299,607	264,784
عقود وكالة ومضاربة من العملاء	18	1,324,570	960,596
مجموع حقوق حاملي حسابات الاستثمار		1,624,177	1,225,380
حقوق ملكية المساهمين			
رأس المال	19	241,972	230,450
أسهم الخزينة	19	(12,473)	(7,530)
علاوة إصدار أسهم		209	12,209
أرباح مستبقاة / خسائر متراكمة		19,531	(5,549)
احتياطيات		47,012	51,186
مجموع حقوق ملكية المساهمين		296,251	280,766
حصة غير مسيطرة		508	401
مجموع حقوق الملكية		296,759	281,167
مجموع المطلوبات، وحقوق حاملي حسابات الاستثمار، وحقوق ملكية المساهمين، و حصة غير مسيطرة		2,684,571	2,261,353

سعادة الشيخ خالد بن مستهيل المعشني
رئيس مجلس الإدارة

رفيق النايض
الرئيس التنفيذي للمجموعة

مطر محمد البلوشي
نائب رئيس مجلس الإدارة

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 45 جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان الدخل الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

	إيضاح	2021 ألف دينار بحريني	2020 ألف دينار بحريني
الدخل التشغيلي			
دخل التمويل	22	76,357	74,863
دخل من الصكوك		22,421	19,481
(خسارة) صافي من استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	23	(2,981)	(8,964)
دخل / (خسارة) من العقارات	24	56	(1,825)
الرسوم والعمولات، صافي	25	8,239	7,406
حصة الربح من شركات زميلة	13	2,697	1,953
إيرادات أخرى	26	462	3,665
مجموع الدخل التشغيلي		107,251	96,579
مصروفات التمويل على إيداعات من المؤسسات المالية		(4,154)	(4,265)
مصروفات التمويل على تمويل مرابحة لأجل		(2,876)	(5,559)
العائد على حقوق حاملي حسابات الاستثمار قبل حصة المجموعة كمضارب ووكيل		(68,425)	(60,186)
حصة المجموعة كمضارب		552	925
رسوم وكالة للمجموعة		31,896	29,926
حصة حاملي حسابات الاستثمار من الأرباح	18	(35,977)	(29,335)
صافي الدخل التشغيلي		64,244	57,420
المصروفات التشغيلية			
تكاليف الموظفين	27.1	17,033	14,759
تكلفة المباني		1,866	2,293
استهلاك		1,283	1,882
مصروفات تشغيلية أخرى	27.2	13,675	11,091
مجموع المصروفات التشغيلية		33,857	30,025
الربح قبل مخصصات انخفاض القيمة		30,387	27,395
صافي مخصص انخفاض القيمة	9	(9,163)	(18,277)
صافي ربح السنة		21,224	9,118
العائد إلى:			
– مساهمي البنك		21,367	9,142
– حصة غير مسيطرة		(143)	(24)
		21,224	9,118
العائد على السهم الأساسي والمخفض (فلس)	21	9.1	3.9

سعادة الشيخ خالد بن مستهيل المعشني
رئيس مجلس الإدارة

رفيق النايض
الرئيس التنفيذي للمجموعة

مطر محمد البلوشي
نائب رئيس مجلس الإدارة

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 45 جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

المبالغ بآلاف الدنانير البحرينية

	المنسوب إلى مساهمي البنك										
				الاحتياطيات							
	رأس المال	أسهم الخزينة	احتياطي علاوة إصدار أسهم	أرباح مستبقاة	احتياطي قانوني	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات	احتياطي القيمة العادلة للعقارات	احتياطي تحويل عملات أجنبية	مجموع الاحتياطيات	مجموع حقوق ملكية المساهمين	حصة غير مسيطرة	مجموع حقوق الملكية
الرصيد في 1 يناير 2021	**230,450**	**(7,530)**	**12,209**	**(5,549)**	**21,778**	**9,844**	**23,348**	**(3,784)**	**51,186**	**280,766**	**401**	**281,167**
أثر تطبيق معيار المحاسبة المالي رقم 32												
(إيضاح 2.6)	-	-	-	**57**	-	-	-	-	-	**57**	-	**57**
الرصيد في 1 يناير 2021 (المعدل)	**230,450**	**(7,530)**	**12,209**	**(5,492)**	**21,778**	**9,844**	**23,348**	**(3,784)**	**51,186**	**280,823**	**401**	**281,224**
صافي ربح السنة	-	-	-	**21,367**	-	-	-	-	-	**21,367**	**(143)**	**21,224**
الحركة في القيمة العادلة	-	-	-	-	-	**(312)**	-	-	**(312)**	**(312)**	-	**(312)**
الحركة من الاحتياطي إلى بيان الدخل	-	-	-	-	-	-	**(483)**	-	**(483)**	**(483)**	-	**(483)**
إعادة تحويل عملات أجنبية	-	-	-	-	-	-	-	**(201)**	**(201)**	**(201)**	-	**(201)**
مجموع الإيرادات والمصروفات المحتسبة	-	-	-	**21,367**	-	**(312)**	**(483)**	**(201)**	**(996)**	**20,371**	**(143)**	**20,228**
أسهم منحة صادرة	**11,522**	-	-	**(11,522)**	-	-	-	-	-	-	-	-
المحول للأرباح المستبقاة (إيضاح 19.2)	-	-	**(12,000)**	**17,315**	**(5,315)**	-	-	-	**(5,315)**	-	-	-
المحول للاحتياطي القانوني	-	-	-	**(2,137)**	**2,137**	-	-	-	**2,137**	-	-	-
شراء أسهم خزينة	-	**(4,943)**	-	-	-	-	-	-	-	**(4,943)**	-	**(4,943)**
الحركة في حصة غير مسيطرة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**250**	**250**
الرصيد في 31 ديسمبر 2021	241,972	(12,473)	209	19,531	18,600	9,532	22,865	(3,985)	47,012	296,251	508	296,759
الرصيد في 1 يناير 2020	221,586	(6,758)	12,209	42,608	21,107	8,257	23,589	(3,223)	49,730	319,375	699	320,074
صافي ربح السنة	–	–	–	9,142	–	–	–	–	–	9,142	(24)	9,118
الحركة في القيمة العادلة	–	–	–	–	–	1,587	–	–	1,587	1,587	–	1,587
الحركة من الاحتياطي إلى بيان الدخل	–	–	–	–	–	–	(241)	–	(241)	(241)	–	(241)
إعادة تحويل عملات أجنبية	–	–	–	–	–	–	–	(561)	(561)	(561)	–	(561)
مجموع الإيرادات والمصروفات المحتسبة	–	–	–	9,142	–	1,587	(241)	(561)	785	9,927	(24)	9,903
أسهم منحة صادرة	8,864	–	–	(8,864)	–	–	–	–	–	–	–	–
أرباح أسهم نقدية لسنة 2019	–	–	–	(8,551)	–	–	–	–	–	(8,551)	–	(8,551)
خسارة التعديل (إيضاح 2.2)	–	–	–	(24,768)	–	–	–	–	–	(24,768)	–	(24,768)
دعم من الحكومة	–	–	–	2,143	–	–	–	–	–	2,143	–	2,143
شراء أسهم خزينة	–	(772)	–	–	–	–	–	–	–	(772)	–	(772)
الحركة في حصة غير مسيطرة	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	(274)	(274)
معاملات مع حصة غير مسيطرة	–	–	–	(16,588)	–	–	–	–	–	(16,588)	–	(16,588)
المحول للاحتياطي القانوني	–	–	–	(671)	671	–	–	–	671	–	–	–
الرصيد في 31 ديسمبر 2020	230,450	(7,530)	12,209	(5,549)	21,778	9,844	23,348	(3,784)	51,186	280,766	401	281,167

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 45 جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

	2021 ألف دينار بحريني	2020 ألف دينار بحريني
الأنشطة التشغيلية		
صافي ربح السنة	21,224	9,118
تعديلات للبنود التالية:		
إستهلاك	1,283	1,882
خسارة من استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة وعقارات	3,506	10,616
صافي مخصص انخفاض القيمة	9,163	18,277
إطفاء علاوة إصدار صكوك – صافي	1,016	–
أثر خسارة التعديل	-	(23,170)
حصة الربح من شركات زميلة	(2,697)	(1,953)
الدخل التشغيلي قبل التغييرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية	33,495	14,770
تغييرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:		
إحتياطي إجباري لدى المصرف المركزي	(10,530)	10,093
أرصدة لدى بنوك أخرى	-	(9,955)
ذمم مدينة لعقود مرابحات ووكالة من بنوك فترات استحقاقها الأصلية 90 يوماً أو أكثر	(2,019)	–
موجودات تمويلية وموجودات الإيجارات التمويلية	(86,520)	(224,612)
موجودات أخرى	(10,990)	(7,109)
إيداعات من مؤسسات مالية	10,100	(94,576)
حسابات جارية للعملاء	118,769	74,514
مطلوبات أخرى	2,864	14,912
حقوق حاملي حسابات الاستثمارات	398,797	190,637
صافي النقد الناتج من / (المستخدم في) الأنشطة التشغيلية	453,966	(31,326)
الأنشطة الاستثمارية		
صكوك سيادية	(221,487)	(46,440)
صكوك الشركات	(9,904)	5,743
استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة وعقارات	12,079	4,147
شراء مباني ومعدات	(2,815)	(2,304)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية	(222,127)	(38,854)
الأنشطة التمويلية		
تمويل مرابحة لأجل	(121,455)	76,081
أرباح أسهم مدفوعة	(1,139)	(12,993)
شراء أسهم الخزينة	(4,943)	(772)
صافي النقد (المستخدم في) / الناتج من الأنشطة التمويلية	(127,537)	62,316
صافي التغير في النقد وما في حكمه	104,302	(7,864)
النقد وما في حكمه في 1 يناير	291,645	299,509
النقد وما في حكمه في 31 ديسمبر	395,947	291,645
يتكون النقد وما في حكمه من: *		
نقد وأرصدة أخرى لدى المصرف المركزي	79,458	82,286
أرصدة لدى بنوك أخرى**	184,648	171,253
إيداعات لدى مؤسسات مالية فترات استحقاقها الأصلية أقل من 90 يوماً	131,841	38,106
	395,947	291,645

* النقد وما في حكمه كما في 31 ديسمبر 2021 يظهر بإجمالي الخسائر الائتمانية المتوقعة بمبلغ 87 ألف دينار بحريني (2020: 217 ألف دينار بحريني).

** أرصدة لدى بنوك أخرى صافي من النقد المقيد بمبلغ 9,746 ألف دينار بحريني الغير متوفر للعمليات اليومية للبنك.

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 45 جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

31 ديسمبر 2021

1 تقرير المنشأة

تأسس بنك السلام ش.م.ب. («البنك») في مملكة البحرين بموجب قانون الشركات التجارية البحريني رقم 21/2001 وسجل لدى وزارة الصناعة والتجارة والسياحة بموجب سجل تجاري رقم 59308 بتاريخ 19 يناير 2006. يعمل البنك تحت إشراف وتنظيم مصرف البحرين المركزي، ولدى البنك ترخيص مصرفي إسلامي بالتجزئة، ويزاول البنك أعماله بموجب قواعد الشريعة الإسلامية، ووفقاً لكافة متطلبات الأنظمة المعنية بالبنوك الإسلامية الصادرة عن مصرف البحرين المركزي. حصل البنك في اجتماع الجمعية العمومية غير الاعتيادية الذي عقد بتاريخ 30 سبتمبر 2021، على موافقة المساهمين لتغيير إسم البنك من مصرف السلام – البحرين ش.م.ب إلى بنك السلام ش.م.ب. تم الانتهاء من الإجراءات القانونية في هذا الصدد بتاريخ 28 أكتوبر 2021.

عنوان البنك هو مبنى 935، طريق 1015، مجمع 410، السنابس، مملكة البحرين. يتم تداول الأسهم العادية للبنك في بورصة البحرين وسوق دبي المالي.

الشركات التابعة الرئيسية هي كما يلي:

اسم الشركة	بلد التأسيس	الأنشطة الرئيسية	نسبة الملكية %	
			2021	2020
إيه إس بي – سيشل ("ASBS")	سيشل	تقديم خدمات مصرفية	70%	70%
إيه إس بي بيوديزل (هونغ كونغ) المحدودة هونغ كونغ		إنتاج الديزل الحيوي	36%	36%

يعمل البنك وشركته البنكية التابعة الرئيسية من خلال تسعة فروع في مملكة البحرين وفرع واحد في سيشل، ويقدم جميع أصناف الخدمات والمنتجات المصرفية المتفقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية. تتضمن أنشطة البنك على إدارة الحسابات الاستثمارية المشاركة في الأرباح، وتقديم العقود التمويلية الإسلامية، والتعامل في الأدوات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية كمدير/ وكيل، وإدارة الأدوات المالية طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية والأنشطة الأخرى المسموح بها بموجب الخدمات المصرفية لمصرف البحرين المركزي كما هو محدد في إطار الترخيص.

لقد تم اعتماد إصدار هذه البيانات المالية الموحدة بناءً على قرار مجلس الإدارة الصادر بتاريخ 12 فبراير 2022.

2 السياسات المحاسبية

2.1 أسس الإعداد وعرض البيانات المالية

أعدت البيانات المالية الموحدة للمجموعة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء الاستثمارات في الصكوك السيادية وصكوك الشركات، والاستثمارات المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة، والاستثمارات العقارية وبعض أدوات التحوط التي تظهر بالقيمة العادلة.

تم عرض البيانات المالية الموحدة بالدينار البحريني، كونها العملة الرئيسية الوظيفية وعملة عرض عمليات المجموعة، وتم تقريبها إلى أقرب ألف دينار بحريني، ما لم يذكر خلاف ذلك.

السياسات المحاسبية المستخدمة لإعداد البيانات المالية الموحدة المدققة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 للمجموعة كانت وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. باستثناء تغييرات السياسات المحاسبية المذكورة أدناه والتي تم تطبيقها باثر رجعي، والتغييرات الناتجة من تطبيق المعايير المحاسبية الجديدة كما هو مشروح في إيضاح رقم (2.3) أدناه، فإن جميع السياسات المحاسبية الأخرى لم تتغير، وتم تطبيقها بثبات على هذه البيانات المالية الموحدة. لم يكن لتطبيق التغيير في السياسات المحاسبية بأثر رجعي والمعدلة من قبل مصرف البحرين المركزي أي أثر على المعلومات المالية لسنة المقارنة.

أعدت البيانات المالية الموحدة للمجموعة وفقاً للقواعد واللوائح الصادرة عن مصرف البحرين المركزي، بما في ذلك آخر تعميمات صادرة عن البنك حول الإجراءات التنظيمية الميسرة استجابة لتطورات جائحة كورونا (كوفيد – 19). هذه القواعد واللوائح تتطلب تطبيق جميع معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، باستثناء:

أ) احتساب خسائر التعديل على الموجودات المالية الناتجة من تأجيل دفعات القروض المقدمة للعملاء المتأثرين بجائحة كورونا (كوفيد – 19)، بدون احتساب أرباح إضافية، في حقوق الملكية، بدلا من حساب الأرباح والخسائر حسب متطلبات معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية . أي أرباح أو خسائر أخرى من تعديلات موجودات مالية يتم احتسابها وفقاً لمتطلبات معايير المحاسبة المالية . الرجاء الرجوع لإيضاح رقم (2.2) للتفاصيل الإضافية؛

ب) احتساب المساعدة المالية المستلمة من الحكومة و/ أو الجهات التنظيمية استجابة لإجراءات الدعم الخاصة بجائحة كورونا (كوفيد – 19) التي تستوفي متطلبات المنح الحكومية، في حقوق الملكية، بدلاً من حساب الأرباح أو الخسائر حسب المتطلبات المحاسبية لتأثير جائحة كورونا (كوفيد – 19) الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. سيكون هذا فقط إلى حد أي خسارة تعديل محتسبة في حقوق الملكية نتيجة لـ (أ) أعلاه، ويتم احتساب الرصيد المتبقي في بيان الدخل. يتم احتساب أي مساعدات مالية أخرى وفقاً لمتطلبات معايير المحاسبة المالية.

الإطار المستخدم أعلاه في إعداد البيانات المالية الموحدة للمجموعة يشار إليه فيما يلي بإسم «معايير المحاسبة المالية بصيغتها المعدلة من قبل مصرف البحرين المركزي».

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.1 أسس الإعداد وعرض البيانات المالية (يتبع)

وفقاً لمتطلبات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ودليل أنظمة مصرف البحرين المركزي، بالنسبة للأمور التي لا تتناولها معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، فإن المجموعة تسترشد بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ذات العلاقة الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

2.2 أثر جائحة كورونا

في 11 مارس 2021 ، أعلنت منظمة الصحة العالمية تفشي جائحة كورونا (كوفيد 19) وتطور بسرعة على مستوى العالم. وقد أدى ذلك إلى تباطؤ اقتصادي عالمي مع عدم اليقين في البيئة الاقتصادية. كما شهدت أسواق الأسهم والسلع العالمية تقلبات كبيرة وانخفاضًا كبيرًا في الأسعار. إن تقدير عدم اليقين مرتبط بمدى وفترة التباطؤ الاقتصادي، وتوقعات العوامل الاقتصادية الرئيسية، مثل إجمالي الناتج المحلي، والعمل، وأسعار النفط، وما غير ذلك. ويشمل ذلك تعطيل العمل في أسواق المال، وأسواق الائتمان المتدهورة، ومخاوف السيولة.

تراقب الإدارة ومجلس الإدارة عن كثب الأثر المحتمل لتطورات جائحة كورونا (كوفيد 19) على عمليات المجموعة ومركزها المالي ؛ بما في ذلك الخسارة المحتملة في الإيرادات، والتأثير على تقييمات الأصول، والانخفاض في القيمة، ومراجعة العقود المثقلة بالأعباء، واتفاقيات الديون، وترتيبات الاستعانة بمصادر خارجية وما إلى ذلك. وضعت المجموعة أيضًا إجراءات الطوارئ، والتي تشمل على سبيل المثال لا الحصر تعزيز واختبار خطط استمرارية العمل، بما في ذلك متطلبات السيولة.

عند إعداد البيانات المالية الموحدة، فإن الأحكام التي تم اتخاذها من قبل الإدارة في تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة ومصادر التقدير تخضع لعدم اليقين بخصوص الآثار المحتملة للتقلبات الاقتصادية الحالية، وتمثل هذه الأحكام أفضل تقييم للإدارة بناء على المعلومات المتوفرة أو القابلة للرصد.

كما في 31 ديسمبر 2021، فإن البنك ملتزم بمعدل كفاية رأس المال التنظيمي، ومعدل صافي التمويل المستقر، ومعدلات تغطية السيولة.

أثر الإجراءات الميسرة لجائحة كورونا

تعديل الموجودات المالية

خلال السنة السابقة، وبناء على التوجيه التنظيمي الصادر عن مصرف البحرين المركزي، كإجراءات ميسرة للتخفيف من أثر جائحة كورونا، فإن خسارة التعديل لمرة واحدة والبالغة 24,768 ألف دينار بحريني الناتجة عن تأجيل دفع أقساط التمويلات لفترة 6 أشهر المقدمة لعملاء التمويل دون احتساب أرباح إضافية، قد تم احتسابها مباشرة في حقوق الملكية. تم حساب خسارة التعديل بالفرق بين صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المعدلة المحتسبة باستخدام معدل الربح الفعلي الأصلي والقيمة الدفترية الحالية للموجودات المالية بتاريخ التعديل. خلال 2020، قدمت المجموعة تأجيلاً لأقساط القروض على تعرضات التمويل بمبلغ 896,279 الف دينار بحريني، كجزء من دعمها للعملاء المتضررين.

2.3 أسس التوحيد

1) دمج الأعمال

يتم احتساب عمليات دمج الأعمال باستخدام طريقة الاستحواذ للمحاسبة، عندما تستوفي مجموعة الأنشطة المستحوذة تعريف العمل. يتم قياس تكلفة الاستحواذ كإجمالي المقابل المحول والمقاس بالقيمة العادلة بتاريخ الاستحواذ، وقيمة أي حصص غير مسيطرة في الملكية المشتراة. لكل عملية من عمليات دمج الأعمال، تختار المجموعة ما إذا كانت ستقيس الحصص غير المسيطرة في الملكية المشتراة إما بالقيمة العادلة، أو بالحصة التناسبية في صافي الموجودات المحددة للملكية المشتراة.

إذا تحققت عمليات دمج الأعمال على مراحل، فإن المجموعة تقوم بإعادة قياس حصتها في حقوق الملكية المحتفظ بها سابقاً بالقيمة العادلة بتاريخ الاستحواذ، وتقوم باحتساب الناتج من الربح أو الخسارة، إن وجد، في بيان الدخل الموحد أو مجموع الدخل الشامل، حسب ما يناسب.

عندما تقوم المجموعة باستحواذ الأعمال، فإنها تقيّم الموجودات المالية والمطلوبات المفترضة للتصنيف والتعيين المناسب وفقاً للشروط التعاقدية والظروف الاقتصادية والشروط ذات الصلة كما هو بتاريخ الاستحواذ.

إذا تحققت عمليات دمج الأعمال التي يتبادل فيها البنك والملكية المشتراة فقط حصص الملكية، فإنه يتم استخدام القيمة العادلة بتاريخ استحواذ حصة الملكية المشتراة لتحديد قيمة الشهرة.

بشكل عام، يتم قياس المقابل المحول من الشراء بقيمته العادلة، كما هو الحال بالنسبة لصافي الأصول القابلة للتحديد المستحوذ عليها. أي شهرة ناتجة يتم اختبارها لانخفاض القيمة، بشكل سنوي (راجع إيضاح 2.5 (ف)). يتم تسجيل أي أرباح مساومة عند الشراء فوراً في بيان الربح أو الخسارة. يتم احتساب تكاليف المعاملة عند تكبدها، إلا إذا كانت هذه التكاليف تتعلق بإصدار أوراق مالية للدين أو أدوات حقوق الملكية. المقابل المحول لايشمل المبالغ المتعلقة بسداد العلاقات الموجودة سابقاً. يتم احتساب مثل هذه المبالغ في بيان الدخل الموحد.

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.3 أسس التوحيد (يتبع)

يتم قياس أي مقابل طارئ بالقيمة العادلة بتاريخ الاستحواذ. إذا تم تصنيف أي التزام لسداد مقابل طارئ والذي يستوفي تعريف الأداة المالية على أنه من أدوات حقوق الملكية، فإنه لا يتم إعادة قياسه ويتم احتساب عملية السداد ضمن حقوق الملكية. وبخلاف ذلك، يتم إعادة قياس أي مقابل طارئ آخر بالقيمة العادلة بتاريخ كل بيان للمركز المالي، ويتم احتساب التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة للمقابل الطارئ في بيان الدخل الموحد.

يتم تسجيل الاستثمارات المستحوذ عليها والتي لا تستوفي تعريف دمج الأعمال كموجودات مالية أو استثمارات عقارية، كلما كان ذلك مناسباً. عندما يتم الاستحواذ على مثل هذه الاستثمارات، تقوم المجموعة بتخصيص تكلفة الاستحواذ بين الموجودات والمطلوبات القابلة للتحديد بشكل فردي بناءً على قيمها العادلة النسبية بتاريخ الاستحواذ. إن تكلفة تلك الموجودات هي إجمالي مجموع المقابل المدفوع وأي حصص غير مسيطرة محتسبة. إذا كانت لدى الحصص غير المسيطرة حصة ملكية حالياً ويحق لهم حصة تناسبية من صافي الموجودات عند التصفية، فإن المجموعة تقوم باحتساب الحصص غير المسيطرة بالتناسب مع حصتهم في صافي الموجودات.

2) الشركات التابعة

تشتمل البيانات المالية الموحدة على البيانات المالية للبنك وشركاته التابعة كما في 31 ديسمبر 2021. أعدت البيانات المالية للشركات التابعة لنفس السنة المالية للبنك، ما عدا شركة تابعة واحدة. جميع الشركات التابعة تستخدم سياسات محاسبية متوافقة مع البنك.

الشركات التابعة هي مؤسسات (وتشمل شركات ذات أغراض خاصة) خاضعة لسيطرة البنك. توجد السيطرة عندما يكون للمجموعة سلطة، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في إدارة السياسات المالية والتشغيلية لمؤسسة من أجل الحصول على منافع من أنشطتها. يتم توحيد البيانات المالية للشركات التابعة من تاريخ تحويل السيطرة إلى المجموعة ويتم التوقف عن توحيد البيانات المالية عند فقدان تلك السيطرة. يتم اعتبار السيطرة عند امتلاك البنك لأغلبية الأصوات في الشركة المستثمر فيها.

الشركات ذات الأغراض الخاصة هي شركات تم إنشاؤها لتحقيق هدف مُحدد وواضح كتوريق موجودات معينة، أو تنفيذ معاملة معينة لتمويل أو إستثمار وعادة تكون حقوق التصويت غير ذات صلة لتشغيل هذه الشركات. إن إمتلاك المستثمر سلطة إتخاذ القرار في الإستثمار والمقدرة على التحكم في العوائد يحدد ما إذا كان يتصرف كمدير أو وكيل، لتحديد ما إذا كان هناك علاقة بين السلطة والعوائد. إذا كان صانع القرار وكيلاً، فلا توجد علاقة بين السلطة والعوائد، والسلطة المفوضة لصانع القرار لا تؤدي لإستنتاج السيطرة. عند إتخاذ المجموعة قرارات إختيارية، كإقراض مبالغ تفوق التسهيلات المالية المقدمة، أو تمديد الشروط لتتجاوز الشروط الأصلية، أو في حالة تغير العلاقة بين المجموعة والشركة ذات الأغراض الخاصة، فإن المجموعة تقوم بإعادة تقييم السيطرة على الشركة ذات الأغراض الخاصة.

البيانات المالية لهذه الشركات ذات الأغراض الخاصة لم يتم توحيدها في هذه البيانات المالية الموحدة، إلا إذا كانت المجموعة تسيطر على الشركة. يتضمن إيضاح رقم 36 معلومات عن الموجودات تحت الإدارة من قبل المجموعة.

3) حصص غير مسيطرة

يتم قياس الحصص غير المسيطرة بحصتها التناسبية في صافي موجودات الشركة المستحوذ عليها القابلة للتحديد في تاريخ الاستحواذ. يتم إدراج الأرباح أو الخسائر المنسوبة للحصص غير المسيطرة في بيان الدخل الموحد كدخل منسوب للحصص غير المسيطرة. الخسائر القابلة للتطبيق على الحصص غير المسيطرة في شركة تابعة، يتم تخصيصها للحصص غير المسيطرة، حتى لو كان ذلك يؤدي لتكبد الحصص غير المسيطرة عجزاً في الرصيد.

تعامل المجموعة المعاملات مع الحصص غير المسيطرة كمعاملات مع مساهمي المجموعة.

4) فقدان السيطرة

عند فقدان السيطرة أو التأثير الجوهري، يتم إعادة قياس أي حصة محتفظ بها في الشركة التابعة السابقة بالقيمة العادلة، مع احتساب التغير في القيمة الدفترية في بيان الدخل الموحد. القيمة العادلة هي القيمة الدفترية المبدئية لأغراض المحاسبة اللاحقة للحصة المحتفظ بها كشركة زميلة، أو مشروع مشترك، أو كأصل مالي. بالإضافة لذلك، فإن أي مبالغ محتسبة سابقاً في حقوق الملكية فيما يتعلق بتلك المنشأة يتم احتسبها كما لو أن المجموعة قد استبعدت الموجودات والمطلوبات ذات العلاقة مباشرة. قد يعني ذلك أن المبالغ المحتسبة سابقاً في حقوق الملكية الأخرى يعاد تصنيفها إلى بيان الدخل الموحد.

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.3 أسس التوحيد (يتبع)

5) معاملات تم إستبعادها عند توحيد البيانات المالية

تم إستبعاد جميع المعاملات والأرصدة، وأي أرباح غير محققة نتجت عن عمليات مع شركات المجموعة عند إعداد البيانات المالية الموحدة. كما تم أيضاً إستبعاد الأرباح الناتجة من المعاملات التي تتم بين المجموعة والشركات الزميلة والتي تم إحتسابها بطريقة حقوق الملكية إلى حد استثمار المجموعة في هذه الشركات. ويتم أيضاً إستبعاد الخسائرغير المحققة بالطريقة ذاتها، ولكن إلى الحد بحيث لاتكون هناك أدلة على حدوث أي إنخفاض في القيمة. تم تغيير السياسات المحاسبية للشركات التابعة والشركات الزميلة عند الضرورة وذلك لضمان توافقها مع السياسات التي تطبقها المجموعة.

6) العملة الأجنبية

أ) عملة التعامل وعملة العرض

يتم إحتساب البنود المتضمنة في البيانات المالية الموحدة للمجموعة بالعملة الإقتصادية الرئيسية للبيئة التي تعمل فيها المنشأة («عملة التعامل»). يتم إعداد البيانات المالية الموحدة بالدينار البحريني وهي العملة التي يستخدمها البنك في معاملاته وكذلك في إعداد البيانات المالية.

ب) العملات الأجنبية

يتم تحويل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية إلى عملة التعامل بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملة. يتم إعادة تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية في تاريخ المركز المالي الموحد إلى عملة التعامل بأسعار الصرف السائدة في نهاية فترة إعداد التقارير المالية. تدرج أرباح وخسائر فروقات العملة الناتجة من تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية التي تتم بالعملات الأجنبية في بيان الدخل الموحد. البنود غير النقدية بالعملة الأجنبية والتي يتم قياسها بناء على التكلفة التاريخية يتم تحويلها بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملة. تدرج أرباح أو خسائر تحويل البنود غير النقدية المصنفة «بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية» في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد إلى حين بيع، أو إلغاء احتساب الموجودات ذات العلاقة، والتي يتم احتسابها آنذاك في بيان الدخل الموحد. أرباح تحويل الموجودات غير المالية المصنفة «بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة» يتم احتسابها مباشرة في بيان الدخل الموحد كجزء من تغيرات القيمة العادلة.

ج) تحويل العمليات الأجنبية

يتم تحويل موجودات ومطلوبات الشركات التابعة والشركات الزميلة الأجنبية التي عملتها الوظيفية ليست الدينار البحريني إلى الدينار البحريني وفقا لأسعار الصرف السائدة في تاريخ بيان المركز المالي. تحول بنود إيرادات ومصروفات العمليات الأجنبية إلى الدينار البحريني وفقا لمتوسط أسعار الصرف السائدة خلال السنة. تحتسب الفروقات الناتجة من تحويل العملات ضمن احتياطي تحويل العملات الأجنبية الذي يمثل جزء من حقوق الملكية، باستثناء إلى حد تخصيص فروقات التحويل إلى الحصة غير المسيطرة. عند بيع العمليات الأجنبية ، فإن فروقات التحويل المتعلقة بالبيع، والمحتسبة سابقاً في احتياطي تحويل العملات الأجنبية يتم احتسابها في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد.

2.4 القرارات والتقديرات المحاسبية الهامة

إن إعداد البيانات المالية الموحدة يتطلب من الإدارة اتخاذ قرارات وتقديرات قد تؤثر على المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات المالية والإفصاح عن الالتزامات المحتملة. كما تؤثر هذه القرارات والتقديرات على الدخل والمصروفات ومخصصات الخسائر الناتجة، وكذلك على تغيرات القيمة العادلة المسجلة في حقوق الملكية.

عدم يقينية التقديرات

الإفتراضات الرئيسية التالية المتعلقة بالمستقبل والمصادر الأساسية للتقديرات المستقبلية الغير مؤكدة بتاريخ المركز المالي الموحد، والتي لها مخاطر جوهرية مما قد يتسبب في تعديل كبير في القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية القادمة وقد تم مناقشتها أدناه:

تقييم انخفاض القيمة للعقود المالية الخاضعة لمخاطر الائتمان

عند تحديد الخسائرالائتمانية المتوقعة على العقود المالية الخاضعة لمخاطر الائتمان، يتم استخدام التقديرات الجوهرية لتقديرالمدخلات في نموذج قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة،بما في ذلك الفرضيات الرئيسية المستخدمة في تقدير التدفقات النقدية القابلة للاسترداد، واستخدام المعلومات المستقبلية في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة. لتفاصيل إضافية، راجع إيضاحات 2.5 (د)، و31.2.

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.4 القرارات والتقديرات المحاسبية الهامة (يتبع)

انخفاض قيمة الشهرة

يوجد انخفاض القيمة عندما تفوق القيمة الدفترية للموجودات أو الوحدة المنتجة للنقد قيمتها القابلة للاسترداد، وهي قيمتها العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع وقيمتها المستخدمة، أيهما أعلى.

تستند القيمة القابلة للاسترداد لشهرة الوحدات المنتجة للنقد بناءً على حسابات القيمة المستخدمة باستخدام توقعات التدفقات النقدية حسب الميزانيات المالية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، المتوقعة لفترة ثلاث سنوات باستخدام معدل النمو الاسمي. يتضمن تحديد توقعات معدل النمو ومعدل الخصم على قرارات تقديرية، بينما يتطلب إعداد توقعات التدفقات النقدية على افتراضات مختلفة من قبل الإدارة.

يتم مراجعة المنهجية والفرضيات المستخدمة في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية بانتظام للحد من أي فروقات قد تنتج بين تقديرات الخسارة بناء على خبرة الخسائر الفعلية. لتفاصيل إضافية، راجع إيضاح 15.

انخفاض قيمة استثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية

تقرر المجموعة، بأن الاستثمارات في الأسهم المصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية منخفضة القيمة عندما يكون هناك إنخفاض جوهري أو إنخفاض لفترة طويلة في القيمة العادلة بأقل من تكلفتها. ان تحديد إذا ما كان هناك انخفاض جوهري أو طويل الأجل يتطلب اتخاذ قرارات تقديرية. في حالة أسهم حقوق الملكية المدرجة في أسواق نشطة تعتبر المجموعة ان الانخفاض يكون جوهرياً عندما تنخفض قيمته العادلة بنسبة تفوق 30% من تكلفته، كما تعتبر المجموعة ان أي انخفاض في قيمة الأسهم بأقل من تكلفتها ولمدة تتجاوز 9 أشهر انخفاضاً لفترة طويلة. في حالة ما إذا كانت أسواق هذه الاستثمارات غير نشطة، تحدد المجموعة انخفاض القيمة بناءً على تقييمها للقيمة العادلة وللقوة المالية للاستثمار، وأداء الصناعة والقطاع .

القيمة العادلة لاستثمارات حقوق الملكية غير المدرجة

تحدد المجموعة القيمة العادلة لاستثمارات حقوق الملكية وغير المدرجة في أسواق نشطة باستخدام أساليب تقييم، مثل التدفقات النقدية المخصومة وأسعار أحدث المعاملات. يتم تحديد القيمة العادلة في وقت معين، على أساس ظروف السوق ومعلومات عن الشركات المستثمر فيها. ان هذه التقديرات ذات طبيعة غير موضوعية ومتضمنة لأمور غير مؤكدة وتحتاج إلى درجة عالية من القرارات التقديرية، وعليه لا يمكن تحديدها بدقة متناهية.

إن الأحداث المستقبلية (كاستمرار الأرباح التشغيلية والقوة المالية) غير مؤكدة، وإنه من الممكن بناءاً على المعلومات المتوفرة حالياً، بأن تختلف النتائج خلال السنة المالية التالية عن الفرضيات، مما يتطلب تعديلات جوهرية على القيمة الدفترية للاستثمارات. في الحالات التي يتم استخدام فيها نماذج التدفقات النقدية المخصومة لتقدير القيم العادلة، يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية من قبل الإدارة وفقاً للمعلومات والمناقشات مع ممثلي الشركات المستثمر فيها ووفقاً لأحدث البيانات المالية المتوفرة المدققة وغير المدققة. تم مراجعة أساس التقييم من قبل الإدارة من حيث ملائمة الطريقة، وسلامة الفرضيات، وصحة الاحتساب، وتم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة بهدف تضمينها في البيانات المالية الموحدة.

تقييم الاستثمارات في أسهم حقوق الملكية الخاصة والمشاريع المشتركة والعقارات المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة يتضمن قرارات تقديرية، وعادة يستند على ما يلي:

- تقييم من قبل مقيمين خارجيين مستقلين للعقارات / المشاريع المعنية؛
- أحدث معاملات السوق دون شروط تفضيلية؛
- القيمة العادلة الحالية لعقد آخر مشابه إلى حد كبير؛
- القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة بالمعدلات الحالية المطبقة لبنود تحمل ذات الشروط وخصائص المخاطر؛ أو
- تطبيق نماذج التقييم الأخرى.

تقدير القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية وصافي القيمة القابلة للتحقق لعقارات قيد التطوير

تظهر العقارات الاستثمارية بالقيمة العادلة. تظهر العقارات قيد التطوير بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل. صافي القيمة القابلة للتحقق هي سعر البيع المقدر في سياق العمل الاعتيادي مطروحاً منه مصروفات البيع المقدرة. تقوم المجموعة بتعيين مقيمين خارجيين من ذوي الخبرة، بموجب فئة معتمدة من قبل مؤسسة التنظيم العقاري لتحديد القيمة السوقية للاستثمار والعقارات قيد التطوير كما في تاريخ بيان المركز المالي. بالنسبة لمشاريع التطوير الكبيرة، يتم استخدام منهجية القيمة المتبقية، والتي تقدّر التكلفة المستقبلية للإنجاز واستخدام التطوير المتوقع. قامت الإدارة بتقدير تكلفة إنجاز العقارات قيد التطوير، وقامت بتكليف مقيمين مستقلين لتقدير القيمة المتبقية للعقارات قيد التطوير بناء على أسعار البيع التقديرية / المتوقعة للسوق لعقارات مماثلة. يتم عمل تقديرات صافي القيمة القابلة للتحقق في فترة زمنية محددة، بناءً على أوضاع السوق والمعلومات حول الاستخدام المتوقع للعقارات قيد التطوير.

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.4 القرارات والتقديرات المحاسبية الهامة (يتبع)

يحتوي تقييم السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 على بند «عدم يقينية جوهرية للتقييم» نتيجة لاضطراب السوق الناتج عن جائحة الكورونا، والذي أدى لانخفاض في أدلة المعاملات وعوائد السوق. هذا البند لا يبطل التقييم ولكن يشير لوجود حالة أكبر من عدم اليقينية بشكل جوهري، مقارنة بأوضاع السوق العادية. بالتالي، فإن المقيم لا يستطيع أن يربط وزناً كالمعتاد على ادلة السوق السابقة لأغراض المقارنة، وهناك مخاطر متزايدة من أن السعر المحقق في معاملة فعلية سيختلف عن نتيجة القيمة. نتيجة للزيادة في عدم اليقينية هذه، قد يتم تعديل الفرضيات بصورة جوهرية في 2022.

تقوم المجموعة بمعايرة تقنيات التقييم سنوياً وتفحص صلاحيتها، إما باستخدام أسعار معاملات السوق الحالية القابلة للرصد لنفس العقد، أو بيانات أخرى متوفرة في السوق قابلة للرصد.

القرارات التقديرية

فرضية الاستمرارية

قامت الإدارة بعمل تقييم لقدرة المجموعة على المواصلة على أساس مبدأ الاستمرارية وهي مقتنعة بأن المجموعة لديها المصادر للاستمرار في أعمالها في المستقبل المنظور. وعلاوة على ذلك، فإن الإدارة ليست على علم بأي أمور جوهرية غير مؤكدة والتي من الممكن أن تسبب شكوكاً جوهرية حول قدرة المجموعة على المواصلة على أساس مبدأ الاستمرارية. ولذلك، تم إعداد البيانات المالية الموحدة على أساس مبدأ الاستمرارية.

السيطرة على شركات ذات أغراض خاصة

ترعى المجموعة تأسيس الشركات ذات الأغراض الخاصة بصورة أساسية لغرض السماح للعملاء الاحتفاظ بالاستثمارات. تقوم المجموعة بتقديم خدمات الإدارة و إدارة الاستثمار والخدمات الاستشارية إلى هذه الشركات ذات الأغراض الخاصة، حيث تتضمن اتخاذ القرارات من قبل المجموعة بالنيابة عنهم. كما تقوم المجموعة بإدارة هذه الشركات بالنيابة عن العملاء وهم عبارة عن أطراف ثالثة كبيرة وهم المستفيدون الاقتصاديون للاستثمارات الأساسية. لا تقوم المجموعة بتوحيد بيانات الشركات ذات الأغراض الخاصة والتي لا تمارس عليها صلاحية السيطرة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وذلك للتحكم في السياسات المالية والتشغيلية لهذه الشركات، للحصول على منافع من أنشطتها. في الحالات التي يصعب تحديد ما إذا كانت المجموعة تمارس صلاحية السيطرة، تقوم المجموعة باتخاذ قرارات تقديرية لأهداف أنشطة الشركات ذات الأغراض الخاصة، وتحديد مدى تعرضها لمخاطر ومنافع هذه الشركات، وكذلك قدرتها على اتخاذ قرارات تشغيلية لها وتحديد ما إذا كانت المجموعة تحصل على منافع من هذه القرارات.

تصنيف الاستثمارات

عند تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، تقرر المجموعة عند شراء استثمار التصنيف المناسب لهذا الاستثمار، إما استثمار محدد بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل أو كاستثمار بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية أو كاستثمارات تظهر بالتكلفة المطفأة. ويعكس هذا التصنيف نية الإدارة بخصوص كل استثمار ويخضع كل تصنيف إلى معالجة محاسبية مختلفة بناءً على هذا التصنيف.

تستخدم الأحكام والتقديرات الجوهرية في تقييم نموذج العمل الذي يتم من خلال إدارة الاستثمارات، وتقييم ما إذا كانت الشروط التعاقدية للاستثمار تمثل إما أداة دين، أو أداة استثمارية أخرى ذات عائد فعال يمكن تحديده بشكل معقول.

انخفاض القيمة على استثمارات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية

بالنسبة لأدوات حقوق الملكية التي تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية والتي تم يتم قياسها بالقيمة العادلة، فإن الانخفاض الجوهري أو لفترة طويلة في القيمة العادلة بأقل من سعر التكلفة يعتبر دليل موضوعي على انخفاض القيمة. إذا وجد مثل هذا الدليل، فإن الخسارة المتراكمة المحتسبة سابقاً في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد، يتم حذفها من حقوق الملكية، واحتسابها في بيان الدخل الموحد. خسائر انخفاض القيمة المحتسبة في بيان الدخل الموحد على استثمارات حقوق الملكية يتم عكسها لاحقاً من خلال حقوق الملكية.

في ظروف السوق الحالية الغير متيقنة والاستثنائية، ولغرض تحديد ما يمثل انخفاضاً جوهرياً أو لفترة طويلة في القيمة العادلة للاستثمار، تأخذ الإدارة بالاعتبار العوامل الإضافية التالية:

- نية الإدارة المتعلقة بفترات الاحتفاظ ذات الصلة بمثل هذه الاستثمارات، أي لأغراض التداول، أو بنية الاستثمار الاستراتيجي، أو لغرض أرباح الأسهم طويلة الأجل والأرباح الرأسمالية، وما إلى ذلك؛
- ما إذا كان الانخفاض في قيمة الاستثمار يتماشى مع الاتجاه العام للانخفاض في السوق ذي الصلة، أو السوق المحلي، بما يتوافق مع الظروف الاقتصادية الغامضة نتيجة لجائحة كورونا؛
- تقديرات الاستردادات المتوقعة لقيم السوق خلال سنوات الاحتفاظ المتوقعة؛ و/ أو
- تقديرات الاستردادات المتوقعة لأعمال الأساسية للشركة المستثمر فيها خلال سنوات الاحتفاظ المتوقعة، والتدفقات النقدية المترتبة على المنشأة.

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.5 السياسات المحاسبية الهامة

أ) الأدوات المالية

تتكون الموجودات المالية من أرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي، وصكوك سيادية، وصكوك شركات، وإيداعات لدى مؤسسات مالية، وتمويلات مرابحة (صافي من الأرباح المؤجلة)، وتمويلات مضاربة، ومشاركة، وذمم مدينة بموجب عقود موجودات الإيجارات التمويلية، وموجودات قيد التحويل، واستثمارات في أسهم حقوق الملكية محتفظ بها لغرض غير المتاجرة، ومشتقات تستخدم لإدارة المخاطر وذمم مدينة أخرى.

تتكون عقود المطلوبات المالية من إيداعات من مؤسسات مالية وإيداعات من العملاء، وحسابات جارية للعملاء، وتمويل مرابحة لأجل، وذمم دائنة أخرى.

باستثناء الصكوك، والاستثمارات المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة والمشتقات التي تستخدم لإدارة المخاطر، تحتسب جميع الموجودات والمطلوبات المالية مبدئياً بالتكلفة المطفأة.

يتم قياس الأصل المالي أو الالتزام المالي مبدئياً بالقيمة العادلة، زائداً، للبند غير المصنف بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، تكاليف المعاملة المنسوبة مباشرة للشراء أو الإصدار. القيمة العادلة للأداة المالية عند الاحتساب المبدئي هي عادة سعر المعاملة.

إن التكلفة المطفأة للموجودات أو المطلوبات المالية هو المبلغ الذي يتم من خلاله قياس الموجود أو المطلوب المالي في الاحتساب المبدئي، مطروحاً منه التسديدات الرأسمالية، مضافاً إليه أو مطروحاً منه الإطفاء المتراكم باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي لأي فرق بين المبلغ المحتسب مبدئياً ومبلغ الاستحقاق، مطروحاً منه مبلغ (مباشرة أو باستخدام حساب مخصص) لانخفاض القيمة أو عدم القدرة على التحصيل. يتضمن احتساب معدل الربح الفعلي كل الأتعاب المدفوعة أو المستلمة والتي تشكل جزءاً أساسياً من معدل الربح الفعلي.

ب) المحاسبة في تاريخ المتاجرة والسداد

تحتسب المجموعة التمويلات، والاستثمارات، والودائع، وحقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار بتاريخ نشأتها. يتم احتساب جميع المشتريات والمبيعات للموجودات والمطلوبات المالية في تاريخ المتاجرة، وهو التاريخ الذي تلتزم فيه المجموعة بشراء أو بيع الموجود أو المطلوب.

ج) إلغاء احتساب الموجودات المالية

يتم إلغاء احتساب الموجودات المالية عند انتهاء حقوق استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، أو عند قيام المجموعة بنقل جميع مخاطر ومكافآت الملكية بصورة جوهرية.

يتم قياس استمرار المشاركة التي تأخذ شكل ضمان على الموجودات المحولة بالقيمة الدفترية الأصلية للموجود والحد الأقصى للمقابل الذي قد يكون من الواجب على المجموعة دفعه، أيهما أقل.

تقوم المجموعة بإلغاء احتساب المطلوبات المالية عند الوفاء بالالتزامات التعاقدية المحددة في العقد، أو إلغائها أو انتهائها.

د) تقييم انخفاض القيمة

انخفاض قيمة الموجودات المالية والالتزامات

تطبق المجموعة منهجية المراحل الثلاث لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية التي تظهر بالتكلفة المطفأة. ترحّل الموجودات من خلال المراحل الثلاث التالية، بناء على التغيرات في الجودة الائتمانية منذ الاحتساب المبدئي.

المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً:

بالنسبة للتعرضات التي لم يكن هناك أي زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاحتساب المبدئي، يحتسب جزء الخسائر الائتمانية المتوقعة مدى الحياة فقط المتعلق باحتمالية أحداث التخلف ضمن 12 شهراً.

الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً (المرحلة 1) هي الجزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن أحداث احتمالية حدوث التعثر في السداد على عقد مالي خلال 12 شهراً بعد تاريخ إعداد التقارير المالية.

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.5 السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ليست منخفضة القيمة

بالنسبة لتعرضات الائتمان التي يوجد لها ارتفاع جوهري في مخاطر الائتمان منذ الاحتساب المبدئي، لكنها غير ضعيفة ائتمانياً، يتم احتساب خسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة.

الخسائر الائتمانية المتوقعة (المرحلة 2) هي تقدير الاحتمالية المرجحة للخسائر الائتمانية المتوقعة ويتم تحديدها بناءً على الفرق بين القيمة الحالية لكافة العجز النقدي. إن العجز النقدي هو الفرق بين جميع التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة الدفع للمجموعة والقيمة الحالية للقيمة القابلة للاسترداد للموجودات المالية غير منخفضة القيمة ائتمانياً في تاريخ إعداد التقارير المالية.

المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – منخفضة القيمة

تقيم العقود المالية بأنها ضعيفة ائتمانياً عندما يقع حدث أو أكثر من الأحداث ذات الآثار السلبية على التدفقات النقدية المتوقعة لذلك الأصل.

بالنسبة للعقود المالية للمرحلة 3، يتم تحديد المخصصات المتعلقة بانخفاض القيمة الائتمانية على أساس الفرق بين صافي القيمة الدفترية والقيمة القابلة للاسترداد للعقد المالي.

الموجودات المالية والموجودات المشتراة لغرض التأجير منخفضة القيمة ائتمانياً

في تاريخ إعداد التقرير المالي، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة وموجودات الإيجارات التمويلية هي منخفضة القيمة ائتمانياً. يعد الموجود المالي وموجودات الإيجارات التمويلية منخفضة القيمة ائتمانياً عند وقوع حدث أو أكثر من الأحداث ويكون لها تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة بالنسبة لذلك الموجود المالي.

الأدلة التي تثبت بأن الموجودات المالية وموجودات الإيجارات التمويلية منخفضة القيمة ائتمانياً تتضمن المعلومات القابلة للرصد التالية:

- الصعوبات المالية الكبيرة التي تواجه العميل أو الجهة المصدرة؛
- خرق العقد مثل التعثر في السداد أو تجاوز موعد الاستحقاق لأكثر من 90 يوماً؛
- إعادة هيكلة القرض أو السلفية من قبل المجموعة بشروط لن تأخذها المجموعة بالاعتبار في ظروف أخرى؛
- من المحتمل بأن العميل سيعلن إفلاسه أو في عملية إعادة تنظيم مالي أخرى؛ أو
- اختفاء سوق نشط للأداة المالية بسبب الظروف المالية الصعبة.

الشطب

يتم شطب الموجودات المالية (إما جزئياً أو كلياً) عند عدم وجود أي احتمال واقعي للاسترداد. تكون هذه هي الحالة عامة عندما تحدد المجموعة أن العميل ليس لديه أصول أو مصادر دخل يمكن أن تولد تدفقات نقدية كافية لسداد المبالغ الخاضعة للشطب. بالرغم من ذلك، فإن الأصول المالية المشطوبة لا تزال خاضعة لأنشطة التنفيذ لغرض الامتثال بإجراءات المجموعة لاسترداد المبالغ المستحقة.

عرض مخصص الخسائر الائتمانية في بيان المركز المالي الموحد

يتم عرض مخصص الخسائر الائتمانية في بيان المركز المالي الموحد كما يلي:

- الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة، كخصم من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات.
- الالتزامات التمويلية وعقود الضمانات المالية: عامةً كمخصص ضمن بند المطلوبات الأخرى؛ و
- حين يشتمل العقد المالي على مكونين مسحوب وغير مسحوب، وقد حددت المجموعة الخسائر الائتمانية المتوقعة على الالتزامات المالية / بند خارج الميزانية العمومية بشكل منفصل عن تلك المتعلقة بالبند المسحوب، تعرض المجموعة مخصصاً للخسائر الائتمانية للمكونات المسحوبة. يتم عرض المبلغ كتخفيض من إجمالي القيمة الدفترية للمكونات المسحوبة. يتم عرض مخصص الخسائر الائتمانية للمكون المسحوب كمخصص في المطلوبات الأخرى.

هـ) النقد وما في حكمه

لغرض إعداد بيان التدفقات النقدية الموحد، يشتمل «النقد وما في حكمه» على النقد في اليد، وأرصدة لدى مصرف البحرين المركزي، عدا ودائع الاحتياطيات الإجبارية، وأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى (باستثناء الأرصدة المقيدة)، وإيداعات لدى مؤسسات مالية ذات استحقاق أصلي خلال 90 يوم أو اقل من تاريخ شرائها.

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.5 السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

و) موجودات التمويلات

موجودات التمويلات هي عبارة عن عقود تمويلات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية تكون مدفوعاتها ذات طبيعة ثابتة أو قابلة للتحديد. وتشتمل هذه الموجودات على تمويلات بعقود مرابحة، ومشاركة، ومضاربة، والذمم المدينة القائمة على بطاقات الائتمان. يتم احتساب موجودات التمويلات من تاريخ نشأتها، وتظهر بالتكلفة المطفأة بعد طرح مخصصات الإنخفاض في القيمة للخسائر الائتمانية المتوقعة، إن وجدت.

تعديل موجودات التمويل

إذا تم تعديل شروط موجودات التمويل، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كانت التدفقات النقدية للموجود المعدل مختلفة بصورة جوهرية. إذا كانت التدفقات النقدية مختلفة جوهرياً، فإن الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من موجودات التمويل الأصلية تعتبر منتهية. في هذه الحالة، يتم إلغاء احتساب موجودات التمويل الأصلية واحتساب موجودات التمويل الجديدة بالقيمة العادلة زائداً أي تكاليف معاملة مؤهلة.

إذا كان تعديل الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة لا ينتج عنها إلغاء احتساب موجودات التمويلات، تقوم المجموعة أولاً بإعادة احتساب مبلغ القيمة الدفترية الإجمالي للموجودات المالية باستخدام معدل الفائدة الفعلي للموجودات، وتحتسب التسوية الناتجة كربح أو خسارة التعديل في الدخل الموحد.

تطبق السياسة أعلاه على جميع فترات إعداد التقارير المالية، باستثناء العقود التي كانت خاضعة لتوجيهات مصرف البحرين المركزي بشأن التدابير التساهلية المتعلقة بجائحة الكورونا (راجع إيضاح 2.2)

جميع العقود المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية يتم تفسيرها للأغراض المحاسبية بمجملها، وجميع العقود المربوطة أو ترتيبات السندات الأذنية يتم أخذها بالاعتبار مع عقد التمويل الأساسي لتعكس نتيجة اقتصادية واحدة، وهدف العقود.

و1) تمويل المرابحات

المرابحة هو عقد يقوم بموجبه أحد الأطراف («البائع») ببيع أصل لطرف آخر («المشتري») بالتكلفة زائداً هامش ربح على أساس دفعات مؤجلة. بعد أن يقوم البائع بشراء الموجود بناءً على وعد المشتري بشراء نفس الموجود على أساس عقد هذه المرابحة ذاتها. سعر البيع يشتمل على التكلفة زائداً هامش ربح متفق عليه. إن سعر البيع (التكلفة مضافاً إليها هامش الربح) يعاد سداده على أقساط من قبل المشتري بموجب فترة التمويل المتفق عليها. بموجب عقد المرابحة، يجوز للمجموعة التصرف إماّ كبائع أو مشتري، حسب الحالة. تعتبر المجموعة أن وعد الشراء الذي قام به المشتري في معاملة مرابحة لصالح البائع ملزماً.

و2) تمويل مضاربة

المضاربة هي عقد بين طرفين، والذي بموجبه يقدم أحدهما الأموال (رب المال)، حيث يقوم بتوفير مبلغ معين من المال (رأس مال المضاربة) إلى الطرف الأخر (المضارب). ومن ثم يقوم المضارب باستثمار رأس مال المضاربة في مؤسسة أو نشاط معين مستخدماً خبرته ومعرفته نظير حصة محددة من الأرباح الناتجة المتفق عليها مسبقاً. لا يشارك رب المال في إدارة نشاط المضاربة. يتحمل المضارب الخسارة في حال إهماله أو انتهاك أي من شروط أو بنود عقد المضاربة؛ عدا ذلك، فإن رب المال يتحمل الخسارة. بموجب عقد المضاربة يجوز للمجموعة التصرف إما كمضارب أو رب المال، حسب الحالة.

و3) تمويل المشاركات

تستخدم عقود المشاركة لتقديم رأس مال مشترك أو تمويل مشروع. تساهم المجموعة والعميل في رأس مال المشاركة. يتم تقاسم الأرباح وفقاً لنسبة من الربح متفق عليها مسبقاً، غير أن الخسارة يتحملها الشركاء بناءً على مساهمة كل شريك في رأس المال. وقد يكون رأس مال المشارك إما بصورة نقدية أو عينية، ويتم احتساب قيمته في وقت إبرام المشاركة.

ز. موجودات الإيجارات التمويلية

موجودات الإيجارات التمويلية (تعرف أيضاً بعقود إجارة منتهية بالتمليك) هي عبارة عن اتفاقية مع العملاء تقوم بموجبها المجموعة («المؤجر») بتأجير أحد الموجودات للعميل («المستأجر») بعد شراء أو / اقتناء الموجود المحدد، سواءً من بائع طرف ثالث أو من العميل نفسه، حسب طلب العميل والوعد بالتأجير مقابل بعض مدفوعات الإيجار لمدة تأجير أو سنوات تأجير محددة، مستحقة الدفع على أساس إيجار ثابت أو متغير.

تحدد اتفاقية الإجارة الأصل المؤجر ومدة الإيجار، وكذلك الأسس لحساب الإيجار وتوقيت دفعات الإيجار ومسؤوليات كلا الطرفين خلال مدة الإيجار. يقدم العميل (المستأجر) للمجموعة (المؤجر) تعهد بتجديد مدة عقد الإيجار ودفع دفعات الإيجار المتعلقة بذلك حسب جدول زمني متفق عليه خلال مدة الإيجار.

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

ز. موجودات الإيجارات التمويلية (يتبع)

يحتفظ المؤجر بملكية الموجود خلال مدة الإيجار. في نهاية مدة التأجير، وبعد الوفاء بكافة الالتزامات من قبل المستأجر بموجب اتفاقية الإجارة، يقوم المؤجر ببيع الموجود المؤجر للمستأجر بقيمة اسمية بناءً على تعهد بالبيع من قبل المؤجر. وعادةً ما تكون الموجودات المؤجرة عقارات سكنية أو عقارات تجارية أو طائرات.

يتم حساب الاستهلاك على أساس القسط الثابت لجميع موجودات الإيجارات التمويلية فيما عدا الأراضي (التي ليس لها عمر محدد)، بمعدلات يتم احتسابها لشطب التكلفة لكل أصل على مدى فترة عقد التأجير أو العمر الاقتصادي للموجود، أيهما أقل.

تقوم المجموعة بعمل تقييم في نهاية فترة إعداد التقارير المالية لتحديد وجود دليل موضوعي يثبت انخفاض في قيمة موجودات الإيجارات التمويلية. تحتسب خسارة انخفاض القيمة عندما تفوق القيمة الدفترية للموجودات قيمتها القابلة للاسترداد. إن تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية، عندما تعتمد على عميل واحد، تأخذ بالاعتبار التقييم الائتماني للعميل، بالإضافة لعوامل أخرى. تحتسب خسائر انخفاض القيمة، إن وجدت، في بيان الدخل الموحد.

تعديل موجودات الإيجارات التمويلية

إذا تم تعديل شروط موجودات الإيجارات التمويلية، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كانت التدفقات النقدية للموجود المعدل مختلفة بصورة جوهرية. إذا كانت التدفقات النقدية مختلفة جوهرياً، فإن الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من موجودات التمويل الأصلية تعتبر منتهية. في هذه الحالة، يتم إلغاء احتساب موجودات الإيجارات التمويلية الأصلية واحتساب موجودات لإيجارات التمويلية الجديدة بالقيمة العادلة زائداً أي تكاليف معاملة مؤهلة.

إذا كان تعديل موجودات الإيجارات التمويلية المقاسة بالتكلفة المطفأة لا ينتج عنها إلغاء احتساب موجودات الإيجارات التمويلية، تقوم المجموعة أولاً بإعادة احتساب مبلغ القيمة الدفترية الإجمالي موجودات الإيجارات التمويلية باستخدام معدل الفائدة الفعلي للموجودات، وتحتسب التسوية الناتجة كربح أو خسارة التعديل في بيان الدخل الموحد.

ح. إيداعات لدى المؤسسات المالية

تشتمل هذه الإيداعات على عقود خزينة قصيرة الأجل لدى مؤسسات مالية في شكل ذمم مرابحات سلع مدينة وذمم وكالات مدينة. تظهر هذه الإيداعات بالتكلفة المطفأة مطروحاً منها الأرباح المؤجلة ومخصص الخسائر الائتمانية، إن وجدت.

ط. صكوك سيادية وصكوك الشركات

هذه الاستثمارات هي في طبيعة أدوات الدين توفر دفعات أرباح ودفعات رأس مالية ثابتة أو قابلة للتحديد. الصكوك التي تحدد بأنها أدوات دين يتم تصنيفها كاستثمارات تظهر بالتكلفة المطفأة من خلال حقوق الملكية. سيتم احتساب أي تغير في القيمة العادلة للصكوك كحركة في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد ضمن احتياطي القيمة العادلة. عند إلغاء احتساب الصكوك نتيجة لاستبعادها، سيتم تدوير الرصيد في احتياطي القيمة العادلة إلى بيان الدخل الموحد.

ي. الموجودات والمطلوبات قيد التحويل

موجودات ومطلوبات قيد التحويل:

قروض وسلفيات:

بالتكلفة المطفأة، مطروحاً منها المبالغ المشطوبة ومخصص الخسائر الائتمانية ، إن وجد.

استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة

تم تصنيف الاستثمارات المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة كاستثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، ويتم تقييم القيمة العادلة على أساس المعايير المنصوص عليها في إيضاح 2.5 (ك).

مطلوبات قيد التحويل:

يتم إعادة قياس المطلوبات قيد التحويل بالتكلفة المطفأة.

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.5 السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ك) استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة

استثمارات أسهم حقوق الملكية

استثمارات أسهم حقوق الملكية هي استثمارات لا تحمل ملامح أدوات الدين، وتشمل أدوات تملك تبرهن على القيمة المتبقية من موجودات المنشأة، بعد طرح كل المطلوبات المتعلقة بها. يتم تصنيف الاستثمارات في أدوات أسهم حقوق الملكية في الفئات التالية: 1) بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل أو 2) بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، بما يتفق مع استراتيجيتها الاستثمارية.

الاحتساب و إلغاء الاحتساب

يتم مبدئيا قياس الاستثمارات في الأوراق المالية بتاريخ المتاجرة، أي التاريخ الذي تلتزم فيه المجموعة بشراء أو بيع الأصل، وهو التاريخ الذي تصبح فيه المجموعة طرفاً في الشروط التعاقدية للأداة. تقوم المجموعة بإلغاء احتساب الموجودات المالية عندما ينتهي حق استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية أو عندما تقوم المجموعة بنقل جميع مخاطر وعوائد الملكية بشكل جوهري.

القياس

يتم مبدئياً قياس الاستثمارات في الأوراق المالية بالقيمة العادلة، والتي تمثل قيمة المقابل المدفوع. بالنسبة للاستثمارات المقاسة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، يتم احتساب تكاليف المعاملة كمصروفات في بيان الدخل الموحد. بالنسبة للاستثمارات الأخرى في الأوراق المالية، فإن تكاليف المعاملة يتم تضمينها كجزء من الاحتساب المبدئي.

بعد التسجيل المبدئي، يتم لاحقاً إعادة قياس استثمارات أسهم حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل والاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية بالقيمة العادلة. يتم احتساب الأرباح والخسائر الناتجة من تغيرات القيمة العادلة للاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل في بيان الدخل الموحد في السنة التي تنشأ فيها. يتم احتساب الأرباح والخسائر الناتجة من تغيرات القيمة العادلة للاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد، ويتم عرضها في احتياطي منفصل للقيمة العادلة للاستثمارات ضمن حقوق الملكية. عند بيع، أو انخفاض قيمة، أو تحصيل، أو التخلص من الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، تحول الأرباح أو الخسائر المتراكمة التي احتسبت سابقاً في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد إلى بيان الدخل الموحد.

ل) استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة

يتم احتساب استثمارات المجموعة في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة، والتي تم شراؤها لأغراض استراتيجية، بموجب طريقة حقوق الملكية للمحاسبة. تحتسب استثمارات أسهم حقوق الملكية الأخرى في الشركات الزميلة (2.5. ك) كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الموحد عن طريق الاستفادة من نطاق الإعفاء بموجب معيار المحاسبة المالي رقم 24، المتعلق بالاستثمارات في الشركات الزميلة. الشركة الزميلة هي مؤسسة التي تمارس المجموعة نفوذاً مؤثراً عليها وهي ليست شركة تابعة أو مشروع مشترك. تعتبر المؤسسة كشركة زميلة إذا كان لدى المجموعة أكثر من 20% حصة ملكية في المؤسسة، أو لدى المجموعة نفوذ مؤثر من خلال أي طريقة أخرى. المشروع المشترك هو اتفاقية يكون للمجموعة فيها سيطرة مشتركة، حيث تملك الحق في صافي موجودات الاتفاقية، بدلا عن حقوقها في موجوداتها والتزاماتها مقابل مطلوباتها.

بموجب طريقة حقوق الملكية، يظهر الاستثمار في الشركة الزميلة في بيان المركز المالي الموحد بالتكلفة مضافاً إليها تغيرات ما بعد الاستحواذ في حصة المجموعة من صافي موجودات الشركات الزميلة. يتم احتساب الخسائر التي تجاوزت تكلفة الاستثمار في الشركات الزميلة عندما تتكبد المجموعة التزامات نيابةً عن الشركة الزميلة. يتم تضمين الشهرة المتعلقة بالشركة الزميلة في القيمة الدفترية للاستثمار ولا تخضع للإطفاء. بيان الدخل الموحد يعكس حصة المجموعة في نتائج عمليات الشركات الزميلة. أينما وجدت تغيرات احتسبت مباشرةً في حقوق الشركة الزميلة، تقوم المجموعة باحتساب حصتها في هذه التغيرات وتفصح عنها إذا استلزم الأمر في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد.

إن تواريخ إعداد تقارير الشركات الزميلة للمجموعة متطابقة مع المجموعة، والسياسات المحاسبية للشركات الزميلة مطابقة لتلك المستخدمة من قبل المجموعة فيما يتعلق بالمعاملات والأحداث المتشابهة في الظروف المتماثلة.

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كان ضرورياً احتساب خسارة إضافية لانخفاض القيمة على استثمارات المجموعة في الشركات الزميلة. تقوم المجموعة بتاريخ إعداد كل تقرير مالي بتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي يثبت انخفاض قيمة الاستثمارات في الشركات الزميلة. وفي هذه الحالة، تقوم المجموعة باحتساب مبلغ انخفاض القيمة والذي يتمثل في الفرق بين القيمة القابلة للاسترداد للشركة الزميلة وقيمتها الدفترية، وتقوم باحتساب المبلغ في بيان الدخل الموحد.

يتم استبعاد الأرباح والخسائر الناتجة من معاملات بين المجموعة وشركاتها الزميلة إلى حد حصة المجموعة في الشركات الزميلة.

يتم تضمين الأرباح / الخسائر من تحويل العملات الأجنبية الناتجة من تحويل صافي موجودات الاستثمار المذكور أعلاه في الشركات الزميلة في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد.

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.5 السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

م) استثمارات عقارية

يتم تصنيف العقارات المحتفظ بها لغرض الإيجار أو للاستفادة من الزيادة في قيمتها، أو لكليهما كاستثمارات عقارية. يتم احتساب الاستثمار العقاري مبدئياً بالتكلفة ويتم لاحقاً قياسه بناءً على نية ما إذا كان الاحتفاظ بالاستثمار العقاري لغرض الاستخدام أو البيع. قامت المجموعة بتطبيق نموذج القيمة العادلة لاستثماراتها العقارية. بموجب نموذج القيمة العادلة، يتم احتساب أية أرباح غير محققة مباشرةً في حقوق الملكية ضمن احتياطي القيمة العادلة للعقارات. يتم تسوية أي خسائر غير محققة في حقوق الملكية إلى حد الرصيد الدائن المتوفر. عندما تتجاوز الخسائر غير المحققة الرصيد المتوفر في حقوق الملكية، فإنه يتم احتسابها في بيان الدخل الموحد. في حالة وجود خسائر غير محققة متعلقة باستثمارات عقارية يتم احتسابها في بيان الدخل الموحد في السنة المالية السابقة، يتم احتساب الأرباح غير المحققة للسنة المالية الحالية في بيان الدخل الموحد إلى حد عمل رصيد دائن للخسائر السابقة في بيان الدخل الموحد. يتم إدراج الاستثمارات العقارية المحتفظ بها لغرض البيع بقيمتها الدفترية وقيمتها العادلة المتوقعة ناقصاً تكاليف البيع، أيهما أقل. الاستثمارات العقارية المدرجة بالقيمة العادلة يجب أن يستمر قياسها بالقيمة العادلة.

ن) عقارات قيد التطوير

يتم تصنيف العقارات المشتراة تحديداً لغرض التطوير كعقارات قيد التطوير، ويتم قياسها بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل. صافي القيمة القابلة للتحقق هي سعر البيع المتوقع في سياق العمل الاعتيادي، مطروحاً منه التكاليف المقدرة للانجاز والتكاليف المقدرة اللازمة لإتمام البيع.

س) ممتلكات ومعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة بعد طرح الاستهلاك المتراكم وأي انخفاض في القيمة. يتم حساب الاستهلاك على أساس القسط الثابت بناءً على الأعمار الإنتاجية المتوقعة لجميع الممتلكات والمعدات، فيما عدا الأراضي المملوكة تملكاً حراً والأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ.

– معدات الحاسب الآلي	3 إلى 5 سنوات
– برامج الحاسب الآلي	3 إلى 5 سنوات
– أثاث ومعدات مكتبية	3 إلى 5 سنوات
– مركبات	4 إلى 5 سنوات
– تحسينات على العقارات المؤجرة	على مدى فترة عقد التأجير

يتم مراجعة القيمة المتبقية والعمر الإنتاجي وطرق احتساب الاستهلاك الموجودات بتاريخ كل بيان للمركز المالي، وتعديلها كلما كان ذلك مناسباً.

ع) الشركات التابعة المشتراة لغرض البيع

يتم تصنيف الشركة التابعة المشتراة لغرض بيعها لاحقاً خلال اثنى عشر شهراً «كمحتفظ بها لغرض البيع» عندما يكون بيعها محتملاً جداً. يتم إظهار موجودات ومطلوبات الشركة التابعة كبند منفصل في بيان المركز المالي الموحد «كموجودات محتفظ بها لغرض البيع» و«مطلوبات متعلقة بموجودات محتفظ بها لغرض البيع» على التوالي. يتم قياس الموجودات التي تم تصنيفها كموجودات محتفظ بها لغرض البيع بالقيمة الدفترية والقيمة العادلة وقيمتها العادلة ناقصاً تكاليف البيع، أيهما أقل. أي خسارة انخفاض في القيمة ناتجة تخفض القيمة الدفترية للموجودات. لا يتم استهلاك الموجودات التي تم تصنيفها كمحتفظ بها لغرض البيع.

ف) الشهرة

إذا تحققت عمليات دمج الأعمال التي يتبادل فيها البنك والملكية المشتراة فقط حصص الملكية، فإنه يتم استخدام القيمة العادلة بتاريخ استحواذ حصة الملكية المشتراة لتحديد قيمة الشهرة. بعد الاحتساب المبدئي، يتم قياس الشهرة بالتكلفة مطروحاً منها أي خسائر متراكمة لانخفاض القيمة. يتم فحص الشهرة لانخفاض القيمة على الأقل سنوياً. يتم احتساب أي انخفاض في القيمة مباشرةً في بيان الدخل الموحد. يتم تخصيص الشهرة لكل وحدة من وحدات المجموعة المولدة للنقد التي من المتوقع أن تستفيد من أعمال الدمج، بغض النظر عما إذا كانت موجودات أو مطلوبات الشركة المشتراة الأخرى قد تم تخصيصها لتلك الوحدات.

يوجد انخفاض القيمة عندما تتجاوز القيمة الدفترية للموجود أو الوحدة المولدة للنقد قيمتها القابلة للاسترداد، وهي القيمة العادلة مطروحاً منها تكلفة البيع وقيمتها المستخدمة، أيهما أعلى.

يتم تحديد انخفاض قيمة الشهرة عن طريق تقييم المبلغ القابل للاسترداد للوحدة المولدة للنقد (أو مجموعة من الوحدات المولدة للنقد) التي تتعلق بها الشهرة. إذا كانت القيمة القابلة للاسترداد للوحدة المولدة للنقد (أو مجموعة من الوحدات المولدة للنقد) أقل من قيمتها الدفترية، فإنه يتم احتساب خسارة انخفاض القيمة مباشرةً في بيان الدخل الموحد.

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.5 السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

لغرض فحص انخفاض القيمة، يتم تخصيص الشهرة المستحوذة في دمج الأعمال، من تاريخ الاستحواذ لكل وحدة من الوحدات المولدة للنقد للمجموعة، أو مجموعة من الوحدات المولدة للنقد، والتي من المتوقع أن تستفيد من أعمال الدمج، بغض النظر عن ما إذا كانت موجودات أو مطلوبات أخرى للمجموعة تم تخصيصها لتلك الوحدات أو مجموعة من الوحدات. كل وحدة أو مجموعة من الوحدات التي تم تخصيص الشهرة لها:

- تمثل الحد الأدنى ضمن المجموعة والتي يتم فيها مراقبة الشهرة لأغراض الإدارة الداخلية؛ و
- ليست أكبر من القطاع الأساسي سواء قطاعات التقارير الرئيسية للمجموعة أو شكل قطاعات التقارير الجغرافية للمجموعة.

ص) المقاصة

يتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية وإظهار صافي المبلغ في بيان المركز المالي الموحد فقط إذا كان هناك حق شرعي أو قانوني قابل للتنفيذ لمقاصة المبالغ المحتسبة، وعند وجود نية للتسوية على أساس صافي المبلغ أو تسييل الموجودات وسداد المطلوبات في آن واحد.

ق) حسابات جارية للعملاء

أرصدة الحسابات الجارية للعملاء هي حسابات غير استثمارية، ويتم إحتسابها عند إستلامها من قبل البنك. يتم قياس المعاملات بالقيمة النقدية المستلمة من قِبل البنك بتاريخ التعاقد. يتم قياس هذه الحسابات بقيمتها الدفترية في نهاية الفترة المحاسبية، والذي يمثل قيمة السداد للعملاء.

ر) حقوق حاملي حسابات الاستثمار

تمثل حقوق ملكية أصحاب حسابات الاستثمار أموالاً تحتفظ بها المجموعة في حساب استثمار مشترك غير مقيد، وللمجموعة («المضَارب») حرية التصرف في استثمارها. وتشمل هذه الأموال التي يتم جمعها بموجب عقود المضاربة وعقود الوكالة ضمن إطار ترتيبات استثمارات متعددة المستويات. يتم استثمار الأموال المستلمة بموجب اتفاقيات الوكالة في سلة استثمار المضاربة، وتعتبر كاستثمار يقوم به صاحب الحساب الاستثماري. بموجب ترتيبات كلاً من المضاربة والوكالة الممزوجة، يخول أصحاب حسابات الاستثمار المجموعة باستثمار أموالهم بالطريقة التي تراها مناسبة ودون وضع قيود لاستثمارها من حيث المكان والطريقة والغرض. تحتسب المجموعة رسوم إدارة (رسوم مُضارب) على أصحاب حقوق الإستثمار. يتم تخصيص الإيراد من قبل إدارة المجموعة وفقاً للمعدلات المتفق عليها مسبقاً مع أصحاب حسابات الإستثمار. تتحمل المجموعة المصروفات الإدارية المتكبدة المتعلقة بإدارة هذه الأموال، ولا يتم تحميلها على أصحاب حسابات الإستثمار. يتم توزيع الأرباح المكتسبة من سلة الموجودات الممولة من قبل حقوق أصحاب حسابات الاستثمار فقط بين المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمارات. تظهر جميع حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار بالتكلفة، زائداً الأرباح والاحتياطيات ذات العلاقة، مطروحاً منها المبالغ المسددة.

إن الأساس الذي تطبقه المجموعة في الوصول إلى حقوق حاملي حسابات الاستثمار في الدخل هو إجمالي دخل الاستثمار مطروحاً منه دخل المساهمين. في حالة عقود الوكالة، لا يعمل البنك كوكيل استثماري ومضارب لنفس الصندوق في نفس الوقت. وبالتالي، وفي حال مزج أموال استثمارات الوكالة مع سلة المضاربة، فإن وكيل الاستثمار سيقوم فقط بغرض رسوم وكالة، ولن يتقاسم الأرباح من سلة استثمار المضاربة بصفته مضارب.

بموجب معيار المحاسبة المالي رقم 30، يتم تخصيص الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى الموجودات المستثمرة باستخدام الأموال من حسابات الاستثمار غير المقيدة.

ش) مخصصات

يتم احتساب المخصصات إذا كان على المجموعة أي التزام حالي (قانوني أو تعاقدي) ناتج عن حدث سابق وأن تكلفة تسوية الالتزام محتملة ويمكن قياسها بموثوقية.

ت) منافع نهاية الخدمة للموظفين

المنافع قصيرة الأجل

تقاس منافع الموظفين قصيرة الأجل على أساس غير مخصوم وتسجل كمصروف متى ما قدمت الخدمة ذات العلاقة. يتم عمل مخصص للمبلغ المتوقع دفعه ضمن المكافآت النقدية قصيرة الأجل أو خطط المشاركة في الأرباح، إذا كان على المجموعة التزام قانوني أو اعتيادي حالي كنتيجة لخدمات سابقة قام الموظفون بتقديمها، و إذا كان بالإمكان تقدير هذا الالتزام بصورة موثوقة.

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

ت) منافع نهاية الخدمة للموظفين (يتبع)

منافع ما بعد نهاية الخدمة

يتم تغطية حقوق التقاعد والحقوق الإجتماعية الخاصة بالموظفين البحرينيين حسب نظام الهيئة العامة للتأمين الإجتماعي، وهو «نظام إشتراكات محددة» بطبيعته، حيث يتم بموجبه تحصيل إشتراكات شهرية من البنك ومن الموظفين على أساس نسبة مئوية ثابتة من الراتب. يتم إحتساب مساهمة البنك كمصروف في بيان الدخل متى إستُحِقت.

يستحق الموظفون الأجانب الذين يعملون بعقود عمل ثابتة مكافأة نهاية خدمة وفقاً لنصوص قانون العمل البحريني، وذلك على أساس مدة الخدمة والتعويض النهائي. يتم عمل مخصص لهذه الإلتزامات غير الممولة وذلك على إفتراض أن جميع الموظفين قد تركوا العمل في تاريخ البيانات المالية.

ث) احتساب الإيراد

موجودات التمويلات

عندما يكون الدخل قابلاً للتحديد ومعلوماً تعاقدياً عند بداية العقد، فإنه يتم احتساب الدخل على أساس العائد الفعلي على فترة العقد. يعلق احتساب الدخل المستحق عندما تعتقد المجموعة بأن استرداد هذه المبالغ مشكوك في تحصيلها، أو عندما تكون أقساط المرابحات متأخرة عن السداد 90 يوماً، أيهما أسبق.

الصكوك

يتم احتساب الدخل من الصكوك على أساس التناسب الزمني بناءً على معدل العائد الأساسي لذلك النوع من الصكوك المعني.

أرباح الأسهم

يتم احتساب دخل أرباح الأسهم عندما يكون لدى المجموعة الحق في استلام مدفوعاتها.

موجودات الإيجارات التمويلية

يتم احتساب دخل الإيجارات التمويلية على أساس التناسب الزمني على فترة عقد التأجير. يعلق الدخل المتعلق بالإيجارات التمويلية المتعثرة. يعلق احتساب الدخل عندما تعتقد المجموعة بأن استرداد هذه المبالغ مشكوك في تحصيلها، أو عندما تكون مدفوعات الإيجار متأخرة عن السداد 90 يوماً، أيهما أسبق.

دخل الرسوم والعمولات

تكتسب المجموعة دخل الرسوم والعمولات من نطاق متنوع من الخدمات التي تقدمها إلى عملائها. ويمكن تقسيم دخل الرسوم إلى الفئات الرئيسية التالية:

- دخل الرسوم من المعاملات التمويلية: تتضمن الرسوم المكتسبة من المعاملات التمويلية على الرسوم المدفوعة مقدماً ورسوم السداد المبكر ويتم احتسابها عند اكتسابها. إلى الحد الذي تعتبر فيه الرسوم معززة للعائد، فإنها تحتسب على فترة العقود التمويلية.
- دخل الرسوم من خدمات المعاملات: يتم احتساب الرسوم الناتجة من تمويل الشركات، والخدمات الاستشارية للشركات، وترتيب بيع الموجودات وإدارة الثروات عند اكتسابها أو على أساس التناسب الزمني عندما تكون الرسوم مرتبطة بالوقت.
- دخل الرسوم الأخرى: يتم احتساب دخل الرسوم الأخرى عندما يتم تقديم الخدمات.

خ) القيمة العادلة للموجودات المالية

يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المتداولة بنشاط في الأسواق المالية المنظمة بالرجوع إلى أسعار العرض المعلنة السائدة في السوق بتاريخ إعداد التقارير المالية.

بالنسبة للاستثمارات التي ليس لها أسعار سوقية معلنة، فإنه يتم تحديد تقديرات معقولة للقيمة العادلة بالرجوع إلى تقييم يتم إجراؤه من قبل مثمنون خارجيون مستقلون أو بناءً على معاملات السوق الحالية. وبدلاً عن ذلك، قد يستند التقدير أيضاً على القيمة السوقية الحالية لعقد آخر، وهو مشابه له إلى حد كبير، أو بناءً على تقييم التدفقات النقدية المستقبلية. يتم تحديد قيم النقد المعادلة من قبل المجموعة عن طريق احتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية بمعدلات الربح الحالية للعقود ذات شروط وخصائص مخاطر مشابهة.

بالنسبة للاستثمارات التي لها مدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد، فإنه يتم تحديد القيمة العادلة بناءً على الأسعار المتاحة للوسيط النشط وصافي القيمة المقدرة للتدفقات النقدية المستقبلية المحددة من قبل المجموعة باستخدام معدلات الربح السوقية الحالية للأدوات ذات شروط وخصائص مخاطر مشابهة.

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.5 السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ذ) موجودات الأمانة

لا تعامل الموجودات المحتفظ بها بصفة الأمانة كموجودات للمجموعة وبالتالي لا يتم إظهارها في بيان المركز المالي الموحد. تشمل هذه موجودات تحت الإدارة، وموجودات عهدة.

ض) أرباح الأسهم العادية

يتم احتساب أرباح الأسهم المستحقة الدفع على الأسهم العادية الصادرة والمدفوعة بالكامل للبنك كالتزام ويتم طرحها من حقوق الملكية عندما يتم الموافقة عليها من قبل مساهمي المجموعة.

ظ) ضمانات مالية

الضمانات المالية هي العقود التي تتطلب من المجموعة القيام بدفعات محددة لتعويض حامل الضمان عن الخسارة التي يتكبدها بسبب فشل مدين معين عن تسديد دفعات عند حلول أجلها وفقاً لشروط أداة الدين. يحتسب عقد الضمان المالي ابتداءً من تاريخ إصداره. تحتسب المطلوبات الناشئة من عقد الضمانة المالية بالقيمة الحالية للدفعات المقدرة، عندما يصبح وفقاً للضمان محتمل.

غ) أسهم الخزينة

أسهم الخزينة هي أدوات الملكية الخاصة بالبنك التي يتم إعادة شراؤها، ويتم احتسابها بالتكلفة وتطرح من حقوق الملكية. لا يتم احتساب أي ربح أو خسارة من شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات أسهم حقوق الملكية الخاصة بالبنك من خلال بيان الدخل الموحد. يتم احتساب أي فرق بين القيمة الدفترية والمقابل، إذا تم إعادة إصدارها، في علاوة إصدار الأسهم في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد.

أأ) الزكاة

تحتسب الزكاة على قاعدة الزكاة للمجموعة وفقاً لمعيار المحاسبة المالي رقم 9 – الزكاة، باستخدام طريقة صافي الموجودات. تقوم المجموعة بدفع الزكاة بناء على أرصدة الاحتياطي المستحق والأرباح المستبقاة في نهاية السنة، بينما تدفع الزكاة المتبقية من قبل المساهمين بصورة فردية. ويقوم البنك بحساب الزكاة المستحقة الدفع من قبل المساهمين ويتم إبلاغهم بها سنوياً. كما تقوم المجموعة بدفع الزكاة على رصيد أسهم الخزينة المحتفظ بها بتاريخ نهاية السنة بناء على الحصة التناسبية للزكاة. يتم اعتماد حسبة الزكاة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة. دفع الزكاة على حسابات الاستثمار غير المقيدة والحسابات الأخرى هو من مسئولية حاملي حسابات الاستثمار.

أب) استرداد حيازة الموجودات

يتم تملك العقارات في بعض الأحيان بعد غلق الرهن على التسهيلات المالية متخلفة السداد والمتعثرة. يتم قياس العقارات المستردة المحتفظ بها للبيع الفوري بالقيمة الدفترية عند غلق الرهن أو القيمة العادلة ناقصاً مصاريف البيع، أيهما أقل. يتم تصنيف العقارات الأخرى المسترد حيازتها كعقارات استثمارية.

أج) الإيرادات المخالفة للشريعة الإسلامية

تلتزم المجموعة بالتبرع بأي إيراد من مصدر يتنافى مع الشريعة الإسلامية للأعمال الخيرية. ووفقاً لذلك، تحول أرباح المصادر غير الإسلامية إلى حساب الأعمال الخيرية الذي تستخدمه المجموعة للأعمال الخيرية.

2.6 المعايير الصادرة وسارية المفعول

تطبيق المعايير الجديدة في السنة الحالية

معيار المحاسبة المالي رقم (32) الإجارة

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم (32) – «الإجارة» في 2020. يحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة المالي الحالي رقم (8) – «الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك».

الهدف من هذا المعيار هو وضع مبادئ تصنيف واحتساب وقياس وعرض والإفصاح لمعاملات الإجارة (أصل الإجارة، بما في ذلك الصيغ المختلفة للإجارة المنتهية بالتمليك) التي دخلت فيها المؤسسات المالية الإسلامية كمؤجر وكمستأجر. يهدف هذا المعيارالجديد لمعالجة المسائل التي يواجهها قطاع التمويل الإسلامي فيما يتعلق بالمحاسبة وإعداد التقارير المالية، بالإضافة لتحسين طرق المعالجة الحالية بما يتماشى مع الممارسات الدولية. سيصبح هذا المعيار ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ من أو بعد 1 يناير 2021، مع السماح بالتطبيق المبكر.

تحتسب المجموعة أصل حق الانتفاع والتزام الإيجار بتاريخ بدأ الإيجار. يتم قياس أصل حق الانتفاع مبدئياً بالتكلفة، والذي يتكون من المبلغ الابتدائي لالتزام الإيجار ، معدلاً لأي دفعات إيجار مدفوعة في أو قبل تاريخ البدء، زائداً أي تكاليف مبدئية مباشرة متكبدة، وتقديراً لتكلفة تفكيك وإزالة الأصل المعني، أو تأهيل الأصل المعني أو الموقع الذي يقع فيه، مطروحاً أي حوافز إيجار مستلمة.

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.6 المعايير الصادرة وسارية المفعول (يتبع)

يتم لاحقاً احتساب الاستهلاك على أصول حق الانتفاع بطريقة القسط السنوي الثابت من تاريخ البدء وحتى نهاية العمر الافتراضي لأصول حق الانتفاع أو نهاية فترة الإيجار، أيهما أقرب. يتم تحديد العمر الافتراضي لأصل حق الانتفاع على نفس أساس تحديد العمر الافتراضي للممتلكات والمعدات. بالإضافة لذلك، يتم تخفيض أصل حق الانتفاع دورياً من خلال خسائر انخفاض القيمة، إن وجدت، ويعدل لبعض حالات إعادة قياس التزام الإيجار.

يتم قياس التزام الإيجار مبدئياً بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار الغير مدفوعة بتاريخ البدء، مخصومة باستخدام معدل الفائدة الضمني في الإيجار، وإذا لم يكن بالإمكان تحديد معدل الفائدة بسهولة، باستخدام معدل التمويل الإضافي للمجموعة. بشكل عام، فإن المجموعة معدل التمويل الإضافي كمعدل الخصم.

يتم قياس التزام الإيجار بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. يتم قياسه عندما يكون هناك تغيير في دفعات الإيجار المستقبلية ناتجة من تغير في مؤشر أو معدل، أو إذا كان هناك تغيير في تقدير المجموعة للمبلغ المتوقع ان يستحق الدفع بموجب ضمان القيمة المتبقية، أو إذا قامت المجموعة بتغيير تقييمها لما إذا كانت ستمارس خيار الشراء، أو التمديد، أو الإنهاء.

عندما يتم يتم قياس التزام الإيجار بهذه الطريقة، يتم عمل تسوية مقابلة على القيمة الدفترية لأصل حق الانتفاع، أو تسجيلها في بيان الدخل الموحد إذا كانت القيمة الدفترية لأصل حق الانتفاع قد تم تخفيضها للصفر.

الإيجارات قصيرة الأجل وإيجار الأصول ذات القيمة المنخفضة

اختارت المجموعة عدم احتساب أصول حق الانتفاع ومطلوبات الإيجار للإيجارات قصيرة الأجل لأقل من 12 شهراً، وإيجارات الأصول منخفضة القيمة، بما في ذلك أصول تقنية المعلومات. تحتسب المجموعة دفعات الإيجار المتعلقة بهذه الأصول كمصروف على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

السياسة المحاسبية قبل 1 يناير 2021

الأصول المحتفظ بها بموجب الإيجار تم تصنيفها كإيجارات تشغيلية، ولم يتم احتسابها في بيان المركز المالي الموحد للمجموعة. تم احتساب المدفوعات بموجب الإيجارات التشغيلية في بيان الدخل الموحد على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

الأثر عند الانتقال

كما هو مسموح وفقاً لمعيار المحاسبة المالي رقم (1)، قام البنك بتطبيق معيار المحاسبة المالي رقم (32) باستخدام منهجية الأثر الرجعي المعدل، حيث يتم عكس الأثر المتراكم لتطبيق المعيار في الرصيد الافتتاحي للأرباح المستبقاة وبيان المركز المالي الموحد للفترة الحالية.

حق الانتفاع بالأصول والتزام الإيجار بمبلغ 2,094 الف دينار بحريني و 2,036 الف دينار بحريني الناتجة من التطبيق المبدئي لمعيار المحاسبة المالي رقم (32) تم تصنيفها ضمن الموجودات الأخرى (إيضاح 14) ومطلوبات أخرى (إيضاح 17) على التوالي، وأثر اليوم الأول من التطبيق والبالغ 57 ألف دينار بحريني تم تحميله على الأرباح المستبقاة.

2.7 المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة والتي لم يتم تطبيقها بعد

المعايير والتعديلات والتفسيرات التالية أصبحت سارية المفعول للفترات المالية التي تبدأ من أو بعد 1 يناير 2022، مع السماح بالتطبيق المبكر. مع ذلك، لم تقم المجموعة بالتطبيق المبكر لأي من هذه المعايير.

1) معيار المحاسبة المالي رقم (38) - الوعد، والخيار، والتحوط

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم 38 – الوعد، والخيار، والتحوط في 2020. الهدف من هذا المعيار هو تحديد مبادئ المحاسبة وإعداد التقارير المناسبة، لاحتساب، وقياس، والإفصاحات، فيما يتعلق بترتيبات الوعد والخيار والتحوط المتوافقة مع مبادىء الشريعة الإسلامية للمؤسسات المالية الإسلامية. هذا المعيار ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ من 1 يناير 2022، مع السماح بالتطبيق المبكر.

هذا المعيار يصنف ترتيبات الوعد والخيار إلى فئتين كما يلي:

أ) «الوعد أو الخيار التابع للمنتج» والذي يتعلق بهيكل المعاملة التي تتم باستخدام منتجات أخرى، مثل المرابحة، والإجارة المنتهية بالتمليك، وما إلى ذلك؛

ب) "منتج الوعد والخيار" والذي يستخدم كترتيب قائم بذاته، متوافق مع مبادىء الشريعة الإسلامية.

بالإضافة لذلك، ينص المعيار على المعالجة المحاسبية للالتزامات التقديرية والحقوق التقديرية الناتجة من منتجات الوعد والخيار القائمة بذاتها، وترتيبات التحوط التي تستند على سلسلة من عقود الوعد والخيار.

لا تتوقع المجموعة أي أثر جوهري من تطبيق هذا المعيار.

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.7 المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة والتي لم يتم تطبيقها بعد (يتبع)

2) معيار المحاسبة المالي رقم (39) – إعداد التقارير المالية للزكاة

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم 39 – إعداد التقارير المالية للزكاة في 2021. الهدف من هذا المعيار هو وضع مبادئ إعداد التقارير المالية المتعلقة بالزكاة المنسوبة لمختلف الأطراف من ذوي المصلحة بالمؤسسة المالية الإسلامية. هذا المعيار يحل محل معيار المحاسبة المالي رقم 9 – الزكاة، وهو ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ من أو بعد 1 يناير 2023، مع السماح بالتطبيق المبكر.

يسري هذا المعيار على المؤسسة فيما يتعلق باحتساب وقياس والإفصاح عن الزكاة المنسوبة للأطراف المعنيين من ذوي المصلحة. في حين ان احتساب الزكاة ينطبق بشكل فردي لكل مؤسسة ضمن المجموعة، فإن هذا المعيار سيكون واجب التطبيق على جميع البيانات المالية الموحدة والمنفصلة للمؤسسة.

لا يحدد هذا المعيار طريقة تحديد أساس الزكاة، وقياس الزكاة المستحقة للفترة. يجب على المؤسسة الرجوع للإرشادات الرسمية ذات العلاقة لتحديد أساس الزكاة، وقياس الزكاة المستحقة للفترة. (على سبيل المثال، المعيار الشرعي رقم 35 لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية – الزكاة، المتطلبات التنظيمية، أو توجيهات هيئة الرقابة الشرعية، حسب الاقتضاء).

تقوم المجموعة حالياً بتقييم أثر تطبيق هذا المعيار.

3) معيار المحاسبة المالي رقم (1) – العرض العام والإفصاحات في البيانات المالية

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم 1 المعدل – العرض العام والإفصاحات في البيانات المالية في 2021. هذا المعيار يحدد ويحسن متطلبات العرض العام والإفصاحات المنصوص عليها بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية، ويحل محل معيار المحاسبة المالي رقم 1 السابق. يسري هذا المعيار على جميع المؤسسات المالية الإسلامية والمؤسسات الأخرى التي تتبع معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وهو ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ من أو بعد 1 يناير 2023، مع السماح بالتطبيق المبكر.

إن تعديل معيار المحاسبة المالي رقم 1 يتماشى مع التعديلات التي أجريت على الإطار المفاهيمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لإعداد التقارير المالية.

بعض التعديلات الجوهرية على المعيار كما يلي:

أ. أصبح الإطار المفاهيمي المعدل جزءاً لا يتجزأ من معايير المحاسبة المالية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية؛

ب. تم إدخال تعريف شبه حقوق الملكية؛

ج. تم تعديل وتحسين التعريفات؛

د. تم إدخال مفهوم الدخل الشامل؛

هـ. يسمح للمؤسسات عدا المؤسسات المصرفية، بتصنيف الموجودات والمطلوبات كمتداولة وغير متداولة؛

و. تم نقل الإفصاح عن الزكاة والتبرعات الخيرية إلى الإيضاحات؛

ز. تم إدخال مفهوم التجاوز الحقيقي والعادل؛

ح. تم إدخال معالجة التغير في السياسات المحاسبية، والتغير في التقديرات، وتصحيح الأخطاء؛

ط. تم تحسين إفصاحات الأطراف ذوي العلاقة، والأحداث اللاحقة، وفرضية الاستمرارية؛

ي. تحسين إعداد التقارير بشأن العملات الأجنبية، وتقارير القطاعات؛

ك. تم تقسيم متطلبات العرض والإفصاح لثلاثة أجزاء: الجزء الأول يسري على جميع المؤسسات، والجزء الثاني يسري على البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية المماثلة فقط، والجزء الثالث ينص على الوضع الرسمي، وتاريخ سريان التعديلات على معايير المحاسبة المالية الأخرى لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية؛

ل. البيانات المالية التوضيحية ليست جزءاً من هذا المعيار، وسيتم إصدارها بشكل منفصل.

تقوم المجموعة بتقييم الأثر المحتمل لهذا المعيار، وتتوقع تغييراً في بعض العروض والإفصاحات في بياناتها المالية الموحدة.

3 تصنيف الموجودات والمطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار

	2021			
	بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الموحد ألف دينار بحريني	بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية ألف دينار بحريني	بالتكلفة المطفأة/ أخرى ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
الموجودات				
نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي	-	-	309,149	309,149
إيداعات لدى مؤسسات مالية	-	-	133,860	133,860
صكوك سيادية	-	613,403	-	613,403
صكوك الشركات	-	26,285	-	26,285
موجودات التمويلات	-	-	806,968	806,968
موجودات الإيجارات التمويلية	-	-	555,909	555,909
استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	91,241	350	-	91,591
عقارات استثمارية	-	57,961	-	57,961
عقارات قيد التطوير	-	-	2,943	2,943
استثمار في شركات زميلة	-	-	14,533	14,533
موجودات أخرى	619	192	45,187	45,998
الشهرة	-	-	25,971	25,971
	91,860	698,191	1,894,520	2,684,571
المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار				
إيداعات من مؤسسات مالية	-	-	126,891	126,891
حسابات جارية للعملاء	-	-	482,739	482,739
تمويل مرابحة لأجل	-	-	100,216	100,216
مطلوبات أخرى	402	-	53,387	53,789
حقوق حاملي حسابات الاستثمار	-	-	1,624,177	1,624,177
	402	-	2,387,410	2,387,812

3 تصنيف الموجودات والمطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار (يتبع)

	2020			
	بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الموحد ألف دينار بحريني	بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية ألف دينار بحريني	بالتكلفة المطفأة/ أخرى ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
الموجودات				
نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي	–	–	288,266	288,266
إيداعات لدى مؤسسات مالية	–	–	37,965	37,965
صكوك سيادية	–	393,108	–	393,108
صكوك الشركات	–	16,395	–	16,395
موجودات التمويلات	–	–	814,449	814,449
موجودات الإيجارات التمويلية	–	–	469,363	469,363
استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	97,684	350	–	98,034
عقارات استثمارية	–	67,586	–	67,586
عقارات قيد التطوير	–	–	2,943	2,943
استثمار في شركات زميلة	–	–	12,036	12,036
موجودات أخرى	299	900	34,038	35,237
الشهرة	–	–	25,971	25,971
	97,983	478,339	1,685,031	2,261,353
المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار				
إيداعات من مؤسسات مالية	–	–	116,883	116,883
حسابات جارية للعملاء	–	–	363,970	363,970
تمويل مرابحة لأجل	–	–	221,671	221,671
مطلوبات أخرى	194	–	52,088	52,282
حقوق حاملي حسابات الاستثمار	–	–	1,225,380	1,225,380
	194	–	1,979,992	1,980,186

4 نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي

	2021 ألف دينار بحريني	2020 ألف دينار بحريني
احتياطي إجباري لدى المصرف المركزي*	**35,378**	24,848
نقد وأرصدة أخرى لدى المصرف المركزي	**79,458**	82,286
أرصدة لدى بنوك أخرى**	**194,313**	181,132
	309,149	288,266

* إن هذا الرصيد غير متوفر للاستخدام في عمليات التشغيل اليومية للمجموعة.

** إن هذا الرصيد صافي من مبلغ 81 ألف دينار بحريني (2020: 76 ألف دينار بحريني) المخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة.

5 إيداعات لدى مؤسسات مالية وإيداعات من مؤسسات مالية

تتمثل في إيداعات قصيرة الأجل بين البنوك في هيئة عقود مرابحة ووكالة من وإلى مؤسسات مالية.

	2021 ألف دينار بحريني	2020 ألف دينار بحريني
إيداعات لدى مؤسسات مالية		
وكالة	93,584	27,432
مرابحات السلع	40,282	10,674
مخصص الخسائر الائتمانية	(6)	(141)
	133,860	37,965
إيداعات من مؤسسات مالية		
مرابحات السلع	126,891	116,883
	126,891	116,883

6 صكوك سيادية وصكوك الشركات

أ. صكوك سيادية

تشمل صكوكاً قيمتها الدفترية تبلغ 128,220 ألف دينار بحريني (2020: 271,361 ألف دينار بحريني) مرهونة مقابل تمويل مرابحة لأجل.

ب. صكوك الشركات

تصنيف صكوك الشركات هو كما يلي:

	2021 ألف دينار بحريني	2020 ألف دينار بحريني
درجة استثمارية (AAA - BBB+)	10,756	3,980
صكوك غير مصنفة	15,543	12,446
مخصص الخسائر الائتمانية	(14)	(31)
	26,285	16,395

تشتمل صكوكاً قيمتها الدفترية تبلغ 3,942 ألف دينار بحريني (2020: 3,977 ألف دينار بحريني)، مرهونة مقابل تمويل مرابحة لأجل.

7 موجودات التمويلات

	2021			
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً ألف دينار بحريني	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ليست منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
تمويل مرابحة	359,470	27,008	5,588	392,066
تمويل مضاربة	382,005	15,525	6,264	403,794
تمويل مشاركة	32,950	-	277	33,227
بطاقات ائتمان	3,566	34	571	4,171
مجموع موجودات التمويل	777,991	42,567	12,700	833,258
مخصص الخسائر الائتمانية (إيضاح 9)	(11,743)	(6,955)	(7,592)	(26,290)
	766,248	35,612	5,108	806,968

7 موجودات التمويلات (يتبع)

	2020			
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً ألف دينار بحريني	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ليست منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
تمويل مرابحة	346,904	10,375	43,913	401,192
تمويل مضاربة	375,803	29,782	4,852	410,437
تمويل مشاركة	32,262	65	278	32,605
بطاقات ائتمان	2,749	157	566	3,472
مجموع موجودات التمويل	757,718	40,379	49,609	847,706
مخصص الخسائر الائتمانية (إيضاح 9)	(10,184)	(5,499)	(17,574)	(33,257)
	747,534	34,880	32,035	814,449

تم إدراج تمويل المرابحة صافي من أرباح مؤجلة بمبلغ 29,007 ألف دينار بحريني (2020: 41,687 ألف دينار بحريني).

8 موجودات الإيجارات التمويلية

تمثل صافي الاستثمارات في الموجودات المؤجرة (أراضي ومباني) بموجب ترتيبات الإيجارات التمويلية مع عملاء البنك. تنص معظم وثائق التأجير بأن يتعهد المؤجر بنقل الموجودات المؤجرة إلى المستأجر في نهاية فترة التأجير عند الوفاء بكامل التزاماته بموجب اتفاقية التأجير.

	2021 ألف دينار بحريني	2020 ألف دينار بحريني
موجودات الإيجارات التمويلية	565,383	476,137
مخصص انخفاض القيمة	(9,474)	(6,774)
في 31 ديسمبر	555,909	469,363

فيما يلي التغيرات في موجودات الإيجارات التمويلية:

	2021 ألف دينار بحريني	2020 ألف دينار بحريني
في 1 يناير	469,363	389,742
إضافات خلال السنة – صافي	170,163	141,285
استهلاك موجودات الإجارة التمويلية	(32,109)	(40,994)
مخصص انخفاض القيمة خلال السنة، صافي	(2,700)	(2,332)
سداد/تسويات خلال السنة	(48,808)	(18,338)
في 31 ديسمبر	555,909	469,363

إجمالي الحد الأدنى للمدفوعات المستحقة لعقود التأجير المستقبلية (باستثناء الأرباح المستقبلية) هي كالتالي:

	2021 ألف دينار بحريني	2020 ألف دينار بحريني
مستحق الدفع خلال سنة واحدة	54,045	59,939
مستحق الدفع من سنة واحدة إلى 5 سنوات	129,023	154,565
مستحق الدفع بعد 5 سنوات	372,841	254,859
	555,909	469,363

بلغ الاستهلاك المتراكم على موجودات الإيجارات التمويلية 75,914 ألف دينار بحريني (2020: 54,988 ألف دينار بحريني).

8 موجودات الإيجارات التمويلية (يتبع)

	2021			
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً ألف دينار بحريني	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
موجودات الإيجارات التمويلية	522,917	33,178	9,288	565,383
مخصص انخفاض القيمة (إيضاح 9)	(3,285)	(324)	(5,865)	(9,474)
	519,632	32,854	3,423	555,909

	2020			
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً ألف دينار بحريني	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ليست منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
موجودات الإيجارات التمويلية	445,656	20,594	9,887	476,137
مخصص انخفاض القيمة (إيضاح 9)	(3,355)	(350)	(3,069)	(6,774)
	442,301	20,244	6,818	469,363

9 الحركة في صافي مخصص الخسائر الائتمانية / انخفاض القيمة

	2021			
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً ألف دينار بحريني	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
الرصيد في بداية السنة	14,546	6,035	26,719	47,300
التغيرات الناتجة من الذمم المدينة المحتسبة في الرصيد الافتتاحي التي:				
– تم تحويلها للمرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	2,420	(2,365)	(55)	-
– تم تحويلها للمرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ليست منخفضة القيمة	(449)	3,856	(3,407)	-
– تم تحويلها للمرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – منخفضة القيمة	(87)	(696)	783	-
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	(803)	660	10,866	10,723
عكس / استردادات	-	(158)	(1,402)	(1,560)
مخصص الخسائر الائتمانية	1,081	1,297	6,785	9,163
تسويات صرف العملات الأجنبية والحركات الأخرى	-	-	(18)	(18)
مبالغ مشطوبة خلال السنة	-	-	(11,961)	(11,961)
الرصيد في نهاية السنة	15,627	7,332	21,525	44,484

9 الحركة في صافي مخصص الخسائر الائتمانية / انخفاض القيمة (يتبع)

	2021			
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً ألف دينار بحريني	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي	81	-	-	81
إيداعات لدى مؤسسات مالية	6	-	-	6
صكوك سيادية	143	-	-	143
صكوك الشركات	14	-	-	14
موجودات التمويلات	11,743	6,955	7,592	26,290
موجودات الإيجارات التمويلية	3,285	324	5,865	9,474
قروض وسلفيات للعملاء				
– موجودات قيد التحويل (إيضاح 14)	20	1	5,606	5,627
ذمم مدينة أخرى	44	-	2,183	2,227
التزامات تمويلية وعقود ضمانات مالية	291	52	279	622
	15,627	7,332	21,525	44,484

	2020			
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً ألف دينار بحريني	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ليست منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
الرصيد في بداية السنة	7,191	7,295	19,042	33,528
التغيرات الناتجة من الذمم المدينة المحتسبة في الرصيد الافتتاحي التي:				
– تم تحويلها للمرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	1,464	(1,128)	(336)	–
– تم تحويلها للمرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ليست منخفضة القيمة	(317)	810	(493)	–
– تم تحويلها للمرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – منخفضة القيمة	(49)	(1,815)	1,864	–
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	6,257	935	10,439	17,631
عكس / استردادات	–	(62)	(433)	(495)
مخصص الخسائر الائتمانية	7,355	(1,260)	11,041	17,136
تسويات صرف العملات الأجنبية والحركات الأخرى	–	–	(125)	(125)
مبالغ مشطوبة خلال السنة	–	–	(3,239)	(3,239)
الرصيد في نهاية السنة	14,546	6,035	26,719	47,300

الحركة في مخصص انخفاض قيمة استثمارات حقوق الملكية وأخرى هي لا شئ دينار بحريني (2020: 1,141 ألف دينار بحريني).

9 الحركة في صافي مخصص الخسائر الائتمانية / انخفاض القيمة (يتبع)

	2020			
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً ألف دينار بحريني	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ليست منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي	76	–	–	76
إيداعات لدى مؤسسات مالية	141	–	–	141
صكوك سيادية	248	–	–	248
صكوك الشركات	31	–	–	31
موجودات التمويلات	10,184	5,499	17,574	33,257
موجودات الإيجارات التمويلية	3,355	350	3,069	6,774
قروض وسلفيات للعملاء				
– موجودات قيد التحويل	17	145	3,602	3,764
ذمم مدينة أخرى	45	–	2,181	2,226
التزامات تمويلية وعقود ضمانات مالية	449	41	293	783
	14,546	6,035	26,719	47,300

10 استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة

	2021 ألف دينار بحريني	2020 ألف دينار بحريني
بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:		
– أدوات حقوق ملكية	90,939	94,371
– صناديق	302	3,313
– بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	350	350
الرصيد في نهاية السنة	91,591	98,034

تملك المجموعة نسبة 40% (2020: 40%) من شركة منارة للتطوير ش.م.ب (مقفلة)، وشركة بريق الرتاج للخدمات العقارية ذ.م.م وهي شركة تأسست في البحرين وتعمل في مجال التطوير العقاري. تم تقييم الاستثمار بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل باستخدام إعفاء نطاق القيمة العادلة الخاص بمعيار المحاسبة المالي رقم 24. كجزء من إعادة هيكلة صافي أصول شركة منارة، سيتم تحويلها إلى شركة بريق، وذلك بانتظار الإجراءات القانونية.

11 عقارات استثمارية

	2021 ألف دينار بحريني	2020 ألف دينار بحريني
أراضي	57,351	64,466
مباني	610	3,120
	57,961	67,586

11 عقارات استثمارية (يتبع)

الحركة في الاستثمارات العقارية المصنفة ضمن المستوى 3 في تراتبية القيمة العادلة كانت كما يلي:

	قياس القيمة العادلة باستخدام مدخلات ذات تأثير جوهري غير قابلة للرصد ضمن المستوى 3	
	2021 ألف دينار بحريني	2020 ألف دينار بحريني
في 1 يناير	67,586	72,774
تغيرات في القيمة العادلة من خلال بيان الدخل	(109)	(1,991)
إضافات خلال السنة *	2,669	902
استبعادات خلال السنة	(12,136)	(4,033)
أخرى	(49)	(66)
في 31 ديسمبر	57,961	67,586

* حصل البنك خلال السنة على ملكية عقارات كضمان محتفظ به مقابل تمويل، مما نتج عن زيادة في الاستثمارات العقارية.

يتم اشتقاق القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية بناء على التقييم الذي يتم إجراؤه من قبل مقيمين خارجيين مستقلين باستخدام طريقة المقارنة المعدلة.

لتحليل حساسية العقارات الاستثمارية ، ستؤثر زيادة أو نقصان 5٪ في قيمة العقارات على بيان الدخل بمبلغ 2,898 ألف دينار بحريني.

12 عقارات للتطوير

عقارات للتطوير تمثل العقارات المشتراة والمحتفظ بها من خلال الأدوات الاستثمارية تحديداً لأغراض التطوير والبيع في المملكة المتحدة. مبالغ القيمة الدفترية تشمل سعر الأرض وتكاليف البناء ذات الصلة.

13 استثمار في شركات زميلة

تملك المجموعة نسبة 14.42% (2020: 14.42%) من بنك السلام الجزائر، وهو بنك تجاري إسلامي مؤسس في الجزائر. لدى البنك تمثيل في مجلس إدارة بنك السلام الجزائر والذي من خلاله أصبح لدى البنك نفوذاً مؤثراً على بنك السلام الجزائر.

تملك المجموعة نسبة 20.94% (2020: 20.94%) من بنك الخليج الأفريقي، وهو بنك إسلامي تجاري مرخص من قبل المصرف المركزي في كينيا، وتأسس في سنة 2006 كأول بنك إسلامي في كينيا.

تم احتساب حصة ملكية المجموعة في بنك السلام الجزائر وبنك الخليج الأفريقي باستخدام طريقة حقوق الملكية في البيانات المالية الموحدة.

يلخص الجدول التالي المعلومات المالية المختصرة لاستثمارات المجموعة في بنك السلام الجزائر:

	2021 ألف دينار بحريني	2020 ألف دينار بحريني
بيان المركز المالي للشركة الزميلة:		
مجموع الموجودات	631,468	463,738
مجموع المطلوبات	571,119	409,843
صافي الموجودات	60,349	53,895
مجموع الإيرادات	25,082	21,960
مجموع المصروفات	15,914	13,208
صافي الربح للسنة	9,168	8,752
حصة المجموعة من صافي ربح الشركة الزميلة	2,178	1,823

13 استثمار في شركات زميلة (يتبع)

يلخص الجدول التالي المعلومات المالية لاستثمارات المجموعة في بنك الخليج الأفريقي:

	2021 ألف دينار بحريني	2020 ألف دينار بحريني
بيان المركز المالي للشركة الزميلة:		
مجموع الموجودات	124,734	129,946
مجموع المطلوبات	106,490	112,664
صافي الموجودات	18,244	17,282
مجموع الإيرادات	9,815	9,867
مجموع المصروفات	8,326	8,586
صافي الربح للسنة	1,489	1,281
حصة المجموعة من صافي ربح الشركة الزميلة	519	130

14 موجودات أخرى

	2021 ألف دينار بحريني	2020 ألف دينار بحريني
موجودات قيد التحويل (أ)		
قروض وسلفيات العملاء	3,749	6,434
استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة – بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية (ب)	192	900
استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة – دين	-	8
	3,941	7,342
ذمم مدينة أخرى وسلفيات	31,408	24,635
مصروفات مدفوعة مقدماً	1,682	1,299
مباني ومعدات	3,609	1,961
موجودات محتفظ بها لغرض البيع (ج)	5,358	–
	45,998	35,237

(أ) تمثل هذه موجودات لا تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية ناتجة من الاستحواذ على إيه إس بي سيشل وبي إم أي بنك ش.م.ب. (مقفلة) والبنك البحريني السعودي ش.م.ب. أي دخل مستمد من هذه الموجودات يتم تخصيصه إلى بند الأعمال الخيرية الدائنة، وبالتالي لا يتم احتسابه في بيان الدخل الموحد. خلال السنة الخاضعة للتدقيق، تم تحويل الإيرادات التي لا تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية والبالغة 291 ألف دينار بحريني إلى حساب الأعمال الخيرية الدائنة، وتم إدراجها ضمن بند "ذمم دائنة ومصروفات مستحقة" في إيضاح رقم (17).

(ب) تم تصنيف الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية المذكورة أعلاه ضمن المستوى 3 في تراتبية القيمة العادلة. فيما يلي التغيرات في الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية:

	قياس القيمة العادلة باستخدام مدخلات ذات تأثير جوهري غير قابلة للرصد ضمن المستوى 3	
	2021 ألف دينار بحريني	2020 ألف دينار بحريني
في 1 يناير	900	964
المباع خلال السنة	(708)	–
المخفض خلال السنة	-	(64)
في 31 ديسمبر	192	900

14 موجودات أخرى (يتبع)

قروض وسلفيات للعملاء – موجودات قيد التحويل

	2021			
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً ألف دينار بحريني	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
قروض وسلفيات للعملاء	1,125	138	8,113	9,376
مخصص الخسائر الائتمانية (إيضاح 9)	(20)	(1)	(5,606)	(5,627)
	1,105	137	2,507	3,749

(ج) خلال السنة، استلمت المجموعة عرضاً ملزماً لبيع استثمارها في الشركة التابعة إيه إس بي بيوديزل (هونغ كونغ) المحدودة. المجموعة ملتزمة ببيع استثمارها، وهي بصدد الانتهاء من الإجراءات القانونية والإدارية. وفقاً لذلك، فقد تم تصنيف موجودات ومطلوبات الشركة التابعة «كمحتفظ بها لغرض البيع». إن الخسارة المتوقعة من بيع الاستثمار متضمنة في بيان الدخل الموحد تحت بند إيرادات أخرى.

	2020			
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً ألف دينار بحريني	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ليست منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
قروض وسلفيات للعملاء	1,806	485	7,907	10,198
مخصص الخسائر الائتمانية (إيضاح 9)	(17)	(145)	(3,602)	(3,764)
	1,789	340	4,305	6,434

15 الشهرة

بتاريخ 30 مارس 2014، قام البنك بالاستحواذ على 100% من رأس المال المدفوع لبي أم آي. ولقد نتج عن عملية دمج الأعمال شهرة بمبلغ وقدره 25,971 ألف دينار بحريني (2020: 25,971 ألف دينار بحريني) تتعلق بقطاع الخدمات المصرفية للمجموعة.

القيمة القابلة للإسترداد للشهرة تعتمد على عملية حساب القيمة المستخدمة، بإستخدام توقعات التدفقات النقدية من الميزانيات المالية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، والمعدلة لمتطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، لتوقعات فترة ثلاث سنوات للوصول للقيمة النهائية، باستخدام معدل نمو ثابت بنسبة 1% ومعدل خصم بنسبة 14.4%، حسب ما تم تطبيقه على تقديرات التدفقات النقدية.

يقوم البنك سنوياً، بتقييم ما إذا كان هناك مؤشر على انخفاض قيمة الشهرة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 36 – انخفاض قيمة الموجودات غير المالية، استناداً على مصادر المعلومات الداخلية أو الخارجية. كما في 31 ديسمبر 2021، لا يوجد أي مؤشر على انخفاض قيمة الوحدة المولدة للنقد المتعلقة بالشهرة.

قامت الإدارة بإجراء تحليل للحساسية من خلال تغيير الفرضيات الرئيسية لتقييم تأثير القيمة القابلة للاسترداد مقارنة بالقيمة الدفترية للوحدة المولدة للنقد. تم النظر في عاملين متغيرين في التحليل، إن زيادة بنسبة 1% في معدل الخصم وانخفاض بنسبة 0.50% في الأرباح، فإن المبلغ القابل للاسترداد للشهرة ستكون أكبر من القيمة الدفترية في تحليل الحساسية، ولم تؤدي لأي انخفاض في القيمة.

16 تمويل مرابحة لأجل

تمثل هذه تمويلات تتنوع ما بين قصيرة الأجل وطويلة الأجل تم الحصول عليها من مختلف المؤسسات المالية، وهي مضمونة مقابل صكوك الشركات والصكوك السيادية بقيمة دفترية تبلغ 132,162 ألف دينار بحريني (2020: 275,338 ألف دينار بحريني). المعدلات على هذه التسهيلات تتراوح من 1.09% إلى 2.50% (2020: 1.32% إلى 3.9%).

17 مطلوبات أخرى

	2021 ألف دينار بحريني	2020 ألف دينار بحريني
ذمم دائنة ومصروفات مستحقة	46,529	48,767
أرباح أسهم مستحقة الدفع	-	1,139
ذمم مشاريع دائنة	69	69
منافع نهاية الخدمة ومستحقات أخرى تتعلق بالموظفين	2,088	1,524
مخصص الخسائر الائتمانية المتعلقة بالالتزامات التمويلية وعقود الضمانات المالية	622	783
مطلوبات متعلقة بموجودات محتفظ بها لغرض البيع	4,481	–
	53,789	52,282

18 حقوق حاملي حسابات الاستثمار

تتضمن حقوق حاملي حسابات الاستثمار:

	2021 ألف دينار بحريني	2020 ألف دينار بحريني
عقود وكالة من مؤسسات مالية	299,607	264,784
عقود وكالة من العملاء	888,906	714,465
	1,188,513	979,249
مضاربة من العملاء	435,664	246,131
	1,624,177	1,225,380

تستخدم المجموعة أموال حقوق حاملي حسابات الاستثمار لتمويل الموجودات.

الموجودات التي تم استثمار أموال حقوق حاملي حسابات الاستثمار فيها هي كما يلي:

	2021 ألف دينار بحريني	2020 ألف دينار بحريني
الموجودات		
احتياطي إجباري لدى المصرف المركزي	35,378	24,848
نقد وأرصدة أخرى لدى المصرف المركزي	154,025	82,286
إيداعات لدى المؤسسات المالية	133,866	38,106
موجودات التمويلات	777,991	757,718
موجودات الإيجارات التمويلية	522,917	322,422
	1,624,177	1,225,380

يتم مزج أموال حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار مع أموال المجموعة والوكالة لإنشاء حساب مضاربة عام واحد. تستخدم هذه الأموال المجمعة لتمويل والاستثمار في الموجودات المولدة للدخل، وبالرغم من ذلك، لا تمنح الأولوية لأي طرف لغرض الاستثمارات أو توزيع الأرباح.

لا تقوم المجموعة بتخصيص الأصول المتعثرة لصندوق حاملي حسابات الاستثمار. يتم تخصيص جميع مخصصات انخفاض القيمة في حقوق ملكية المساهمين. كما لا يتم تخصيص الاستردادات من الأصول المالية المتعثرة إلى حاملي حسابات الاستثمار. يتم توزيع الأرباح المكتسبة من سلة الموجودات الممولة من قبل حقوق أصحاب حسابات الاستثمار فقط بين المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمارات. وفقاً لسياسة المجموعة، يتم توزيع ما لا يقل عن 15% من العوائد المكتسبة على الأصول على حاملي حسابات الاستثمار، وتحتفظ المجموعة بنسبة 85% كحصة مضارب. خلال السنة، ضحى البنك بجزء من حصته كمضارب، في سبيل الحفاظ على توزيع ارباح تنافسية لحاملي حسابات الاستثمار. لم تحتسب المجموعة أي مصروفات إدارية على حسابات الاستثمار. بلغ متوسط معدل الربح المنسوب لحقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار بناء على النسبة أعلاه للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 نسبة 2.46% (2020: 2.83%).

19 رأس المال

	2021 ألف دينار بحريني	2020 ألف دينار بحريني
المصرح به: 2,500,000,000 سهم عادي (2020: 2,500,000,000 سهم) بقيمة اسمية قدرها 0.100 دينار بحريني للسهم	250,000	250,000
الصادر والمدفوع بالكامل: (بقيمة اسمية قدرها 0.100 دينار بحريني للسهم) 2,419,722,746 سهم (2020: 2,304,497,853 سهم)	241,972	230,450

كما في 31 ديسمبر 2021، كان مجموع عدد أسهم الخزينة القائمة 146,300,000 سهماً (2020: 81,304,080 سهم).

أسماء وجنسيات المساهمين الرئيسيين، ونسبة التملك من مجموع عدد الأسهم للمساهمين الذين يملكون أكثر من 5% من مجموع الأسهم القائمة كما في 31 ديسمبر 2021 كالتالي:

إسم المستثمر	الجنسية	عدد الأسهم	% من الأسهم القائمة
بنك مسقط (ش.م.ع.ع)	عماني	356,578,525	14.74
سایاکورب ش.م.ب (مقفلة)	بحريني	151,883,594	6.28
استثمارات عبر البحار ش.ش.و	بحريني	145,542,249	6.01

يوضح الجدول أدناه كل فئة من فئات الأسهم، وعدد المساهمين، ونسبة التملك من مجموع عدد الأسهم كما في 31 ديسمبر 2021 كالتالي:

التصنيف	عدد الأسهم	عدد المساهمين	% من مجموع عدد الأسهم القائمة
أقل من 1%	942,020,389	22,598	38.93
من 1% إلى أقل من 5%	677,397,989	10	27.99
من 5% إلى أقل من 10%	443,725,843	3	18.34
من 10% إلى أقل من 20%	356,578,525	1	14.74
المجموع	2,419,722,746	22,612	100

19.1 توزيعات مقترحة

أوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح أسهم بواقع 4 فلس لكل سهم أو 4% للسهم (2020: لا شيء) من القيمة الإسمية بواقع 0.100 دينار بحريني لكل سهم، باستثناء أسهم الخزينة، و3% من رأس المال المدفوع، من خلال إصدار أسهم منحة (سهم (1) لكل 33.3 سهم مملوك)، بمبلغ وقدره 16,353 ألف دينار بحريني (2020: 11,523 ألف دينار بحريني).

19.2 يمثل هذا تحويلاً جزئياً من أرصدة احتياطي علاوة إصدار الأسهم والاحتياطي القانوني إلى الأرباح المستبقاة، بغرض مقاصة الخسائر المتراكمة.

20 احتياطي قانوني

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني والنظام الأساسي للبنك، تم تحويل 10% من صافي الربح للسنة إلى الاحتياطي القانوني. يجوز للمجموعة أن تقرر إيقاف مثل هذا التحويل السنوي عندما يبلغ الاحتياطي القانوني 50% من رأس المال المدفوع للبنك. إن هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع، إلا في الحالات التي ينص عليها قانون الشركات التجارية البحريني وبعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي. راجع إيضاح (19.2) استخدام الاحتياطي القانوني.

21 العائد على السهم الأساسي و المخفض

يحتسب العائد الأساسي لكل سهم بقسمة صافي ربح السنة العائد إلى مساهمي البنك على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة. لم يكن هناك أي أدوات مخفضة صادرة عن المجموعة.

	2021	2020
صافي الربح المنسوب لمساهمي البنك (بآلاف الدنانير البحرينية)	21,367	9,142
المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة (بالآلاف)	2,346,812	2,337,096
العائد على السهم الأساسي والمخفض (فلس)	9.1	3.9

22 دخل التمويل

	2021 ألف دينار بحريني	2020 ألف دينار بحريني
تمويلات مرابحة	19,305	18,033
تمويلات مضاربة	23,386	27,960
دخل الإيجارات التمويلية، صافي	30,359	24,608
مشاركات	1,994	2,858
إيداعات لدى مؤسسات مالية	1,313	1,404
	76,357	74,863

23 (خسارة) صافي من استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة

	2021 ألف دينار بحريني	2020 ألف دينار بحريني
ربح / (خسارة) من بيع استثمارات	346	(252)
تغيرات القيمة العادلة على الاستثمارات	(3,397)	(8,866)
دخل أرباح الأسهم	70	154
	(2,981)	(8,964)

24 دخل / (خسارة) من العقارات

	2021 ألف دينار بحريني	2020 ألف دينار بحريني
ربح / (خسارة) من بيع عقارات استثمارية	165	(75)
خسارة القيمة العادلة لعقارات استثمارية	(109)	(1,750)
	56	(1,825)

25 الرسوم والعمولات، صافي

	2021 ألف دينار بحريني	2020 ألف دينار بحريني
رسوم وعمولات متعلقة بالمعاملات	2,237	2,213
رسوم ترتيبات	1,524	1,959
عمولة خطابات ائتمان وخطابات ضمان	1,318	867
دخل بطاقات الخصم وبطاقات الائتمان	1,061	733
أخرى	2,099	1,634
	8,239	7,406

26 إيرادات أخرى

	2021 ألف دينار بحريني	2020 ألف دينار بحريني
استردادات	946	1,392
أرباح تحويل العملات الأجنبية	144	377
أخرى	(628)	1,896
	462	3,665

27.1 تكاليف الموظفين

	2021 ألف دينار بحريني	2020 ألف دينار بحريني
رواتب ومنافع قصيرة الأجل	15,638	13,617
مصروفات التأمين الاجتماعي	1,289	1,047
مصروفات الموظفين الأخرى	106	95
	17,033	14,759

27.2 مصروفات تشغيلية أخرى

	2021 ألف دينار بحريني	2020 ألف دينار بحريني
مصروفات متعلقة بالأعمال	5,186	3,208
مصروفات تقنية المعلومات	2,253	1,783
مصروفات مهنية	1,687	1,634
مصروفات متعلقة بمجلس الإدارة	1,307	1,058
مصروفات أخرى	3,242	3,408
	13,675	11,091

28 معاملات مع الأطراف ذات العلاقة

يتكون الأطراف ذوي العلاقة من المساهمين الرئيسين، وأعضاء مجلس إدارة البنك، والإدارة العليا وأفراد عائلاتهم المقربين، والشركات المملوكة لهم أو المدارة من قبلهم وكذلك الشركات الحليفة ذات العلاقة مع البنك بحكم الملكية المشتركة أو أعضاء مجلس الإدارة. يتم إجراء المعاملات مع تلك الأطراف بشروط تجارية، وبموافقة مجلس الإدارة.

فيما يلي الأرصدة المتعلقة بالأطراف ذوي العلاقة كما في 31 ديسمبر 2021 و31 ديسمبر 2020:

	2021				
	شركات زميلة ومشاريع مشتركة ألف دينار بحريني	المساهمين الرئيسيين ألف دينار بحريني	أعضاء مجلس الإدارة والشركات المتعلقة بهم ألف دينار بحريني	الإدارة العليا ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
الموجودات:					
النقد وأرصدة لدى البنوك ومصرف البحرين المركزي	-	76	-	-	76
موجودات التمويلات	12,828	7,413	3,166	1,618	25,025
استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	74,352	-	612	-	74,964
استثمارات في شركات زميلة	14,533	-	-	-	14,533
موجودات أخرى	16,187	-	-	-	16,187
المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار:					
إيداعات من مؤسسات مالية	-	6,400	-	-	6,400
حسابات جارية للعملاء	2,150	978	2,776	707	6,611
حقوق حاملي حسابات الاستثمار	4,459	12,660	12,978	2,498	32,595
مطلوبات أخرى	10	-	26	8	44
ارتباطات محتملة والتزامات	-	-	151	-	151

28 معاملات مع الأطراف ذات العلاقة (يتبع)

	2020			
	شركات زميلة ومشاريع مشتركة ألف دينار بحريني	المساهمين الرئيسيين ألف دينار بحريني	أعضاء مجلس الإدارة والشركات المتعلقة بهم ألف دينار بحريني	الإدارة العليا ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
الموجودات:					
النقد وأرصدة لدى البنوك ومصرف البحرين المركزي	–	194	–	–	194
صكوك الشركات	–	–	3,977	–	3,977
موجودات التمويلات	18,330	6,460	6,797	1,107	32,694
استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	79,715	–	1,574	–	81,289
استثمارات في شركات زميلة	12,036	–	–	–	12,036
موجودات أخرى	7,996	–	–	–	7,996
المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار:					
إيداعات من المؤسسات المالية	–	23,455	–	–	23,455
حسابات جارية للعملاء	2,588	2,984	3,175	496	9,243
حقوق حاملي حسابات الاستثمار	9,286	31,672	59,367	2,041	102,366
مطلوبات أخرى	13	–	30	5	48
ارتباطات محتملة والتزامات	9,117	119	101	–	9,337

فيما يلي الإيرادات والمصروفات المتعلقة بالأطراف ذوي العلاقة والمتضمنة في بيان الدخل الموحد:

	2021				
	شركات زميلة ومشاريع مشتركة ألف دينار بحريني	المساهمين الرئيسيين ألف دينار بحريني	أعضاء مجلس الإدارة والشركات المتعلقة بهم ألف دينار بحريني	الإدارة العليا ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
الدخل:					
دخل التمويلات	927	217	198	77	1,419
دخل رسوم وعمولات، صافي	31	49	12	10	102
(خسارة) صافي من استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	(2,010)	-	(612)	-	(2,622)
حصة المجموعة من ربح الشركات الزميلة	2,697	-	-	-	2,697
المصروفات:					
مصروفات التمويل على إيداعات من مؤسسات مالية	-	232	-	-	232
الحصة من الأرباح على حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار	140	109	237	66	552
مصروفات تشغيلية أخرى	-	-	1,215	-	1,215

28 معاملات مع الأطراف ذات العلاقة (يتبع)

	2020			
	شركات زميلة ومشاريع مشتركة ألف دينار بحريني	المساهمين الرئيسيين ألف دينار بحريني	أعضاء مجلس الإدارة والشركات المتعلقة بهم ألف دينار بحريني	الإدارة العليا ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
الدخل:					
دخل التمويلات	1,070	89	313	18	1,490
دخل من الصكوك	–	–	123	–	123
خسارة من استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	(8,989)	–	(612)	–	(9,601)
حصة المجموعة من ربح الشركات الزميلة	1,953	–	–	–	1,953
المصروفات:					
مصروفات التمويل على إيداعات من مؤسسات مالية	–	1,858	–	–	1,858
الحصة من الأرباح على حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار	86	125	1,313	61	1,585
مصروفات تشغيلية أخرى	–	–	1,058	–	1,058

مكافآت أعضاء الإدارة الرئيسيين

بلغت مكافأة أعضاء مجلس الإدارة 690 ألف دينار بحريني لسنة 2021 (2020: 787 ألف دينار بحريني)، وبلغت رسوم حضور جلسات لجان مجلس الإدارة 478 ألف دينار بحريني لسنة 2021 (2020: 270 ألف دينار بحريني) .

بلغت مكافأة هيئة الرقابة الشرعية 44 ألف دينار بحريني لسنة 2021 (2020: 43 ألف دينار بحريني).

يتكون أعضاء الإدارة الرئيسيون في البنك من أعضاء الإدارة الرئيسيين الذين يمارسون السلطة والمسئولية في التخطيط والتوجيه والسيطرة على أنشطة البنك. مكافآت أعضاء الإدارة الرئيسيون تشمل الرواتب والمنافع الأخرى قصيرة الأجل بمبلغ 3,090 ألف دينار بحريني لسنة 2021 (2020: 2,769 ألف دينار بحريني).

29 ارتباطات والتزامات محتملة

	2021 ألف دينار بحريني	2020 ألف دينار بحريني
التزامات محتملة نيابةً عن العملاء		
ضمانات	44,749	34,575
خطابات اعتماد	13,117	9,190
خطابات قبول	1,862	855
	59,728	44,620
ارتباطات غير مستخدمة		
ارتباطات تمويلية غير مستخدمة	121,501	55,051
ارتباطات غير ممولة غير مستخدمة	7,384	9,097
	128,885	64,148

تلزم الاعتمادات المستندية والضمانات (بما فيها الاعتمادات المستندية الاحتياطية) المجموعة بالدفع نيابة عن العملاء في حال فشل العميل من الوفاء بالتزاماته وفقاً لشروط العقد.

إن للارتباطات عادةً تواريخ انتهاء محددة، أو تحكمها بنود خاصة لإنهائها. وحيث أن الارتباطات قد تنتهي دون تنفيذها، فإن مجموع مبالغ العقود لا تمثل بالضرورة المتطلبات النقدية المستقبلية.

30 معاملات صرف العملات الأجنبية على أساس الوعد لإدارة مخاطر

أبرمت المجموعة معاملات صرف العملات الأجنبية على أساس الوعد بغرض إدارة تعرضاتها لمخاطر العملات الأجنبية. القيمة العادلة لأدوات وعد صرف العملات الأجنبية كانت كما يلي:

	2021		2020	
	القيمة الإسمية ألف دينار بحريني	القيمة العادلة ألف دينار بحريني	القيمة الإسمية ألف دينار بحريني	القيمة العادلة ألف دينار بحريني
أدوات وعد صرف العملات الأجنبية				
وضع الموجودات	57,163	619	27,584	299
وضع المطلوبات	19,488	402	9,404	194

31 إدارة مخاطر

31.1 المقدمة

إن المخاطر كامنة في أنشطة المجموعة إلا أنه يتم إدارتها من خلال عملية التحديد والقياس والمراقبة المستمرة، مع مراعاة حدود مدى قبولها للمخاطر والضوابط الأخرى. تعتبر عملية إدارة المخاطر هذه ذات أهمية كبيرة لاستمرار ربحية المجموعة وكل فرد داخل المجموعة يعتبر مسئولاً عن تعرضات المخاطر المتعلقة بمسئولياته. وتتعرض المجموعة لعدة مخاطر متمثلة في مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية ومخاطر أمن المعلومات ومخاطر السوق. وكما تخضع لمخاطر الدفع المبكر.

إن إدارة مخاطر المجموعة مستقلة عن وحدات الأعمال ويقدم رئيس إدارة المخاطر تقاريره إلى لجنة التدقيق والمخاطر التابعة للمجلس مع إمكانية الوصول إلى الرئيس التنفيذي للمجموعة.

لا تتضمن عملية رقابة المخاطر المستقلة على مخاطر الأعمال مثل التغيرات في البيئة والتكنولوجيا والصناعية. وحيث يتم مراقبة مخاطر الأعمال من خلال عملية التخطيط الاستراتيجي للمجموعة.

مجلس الإدارة

إن مجلس الإدارة هو المسئول عن وضع الإطار العام لإدارة المخاطر ومدى قبولها للمخاطر المشتملة على استراتيجيات وسياسات المخاطر.

هيئة الرقابة الشرعية

تتولى هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة مسئولية التأكد من التزام المجموعة بالقواعد والمبادئ الشرعية في معاملاتها وأنشطتها.

لجنة مخاطر الائتمان

تمارس لجنة المخاطر سلطتها في مراجعة المقترحات والموافقة عليها ضمن حدود السلطة المفوضة لها. توصي اللجنة بسياسات المخاطر وإطار المخاطر إلى المجلس. إن دورها الرئيسي هو اختيار وتنفيذ نظم إدارة المخاطر ومراقبة المحافظ الاستثمارية وفحص الضغوطات وتقديم تقارير المخاطر للمجلس ولجان المجلس والجهات التنظيمية والإدارة التنفيذية. تقوم اللجنة بإخلاء سلطتها بعد دراسة العناية الواجبة.

لجنة الموجودات والمطلوبات

تقوم لجنة الموجودات والمطلوبات بوضع السياسات والأهداف المتعلقة بإدارة الموجودات والمطلوبات للمركز المالي للمجموعة من حيث عملية تقييم كفاية رأس المال الداخلية، وفحص الضغوطات، ومخاطر التقدم حسب المراحل، وخطة التعافي، والمخاطر والعوائد وتأثيرها على الربحية. كما أنها تقوم بمراقبة التدفق النقدي وسجل الاستحقاقات والتكلفة/ العائد على الموجودات والمطلوبات وتقييم المركز المالي للمجموعة من حيث حساسية أسعار الفائدة وكذلك السيولة، بحيث تقوم بإجراء التعديلات التصحيحية المناسبة بناءً على اتجاهات وظروف السوق المتوقعة ومراقبة السيولة ومراقبة تعرضات صرف العملات الأجنبية والمراكز.

لجنة المخاطر التشغيلية

تقوم لجنة المخاطر التشغيلية بتحديد سياسات إدارة المخاطر التشغيلية للمجموعة، والتي يجب ان تكون متسقة مع القيم المؤسسية واستراتيجية البنك. إن اللجنة مسئولة عن تصميم، وتنفيذ، والإشراف على إطار المخاطر التشغيلية للبنك.

31 إدارة مخاطر (يتبع)

31.1 المقدمة (يتبع)

لجنة أمن المعلومات

لجنة أمن المعلومات هي لجنة استشارية، معينة من قبل اللجنة التنفيذية للبنك، لتطوير ومراجعة وتنفيذ نظام شامل لإدارة أمن المعلومات للبنك. ستقوم اللجنة بمراجعة دورية لتعرض البنك لمخاطر أمن المعلومات.

لجنة التدقيق والمخاطر

يتم تعيين لجنة التدقيق والمخاطر من قبل مجلس الإدارة وهي تضم أعضاء غير تنفيذيين من أعضاء مجلس إدارة المجموعة. تساعد لجنة التدقيق والمخاطر مجلس الإدارة على القيام بمسئولياته فيما يتعلق بتقييم جودة ونزاهة التقارير المالية وتدقيق تلك التقارير وسلامة الضوابط الداخلية للمجموعة ومراجعة ومراقبة إطار وبيان مخاطر المجموعة وكذلك الالتزام بالسياسات والحدود وأساليب مراقبة القوانين والأنظمة والسياسات الرقابية والداخلية المنصوص عليها.

تقوم لجنة التدقيق والمخاطر بمراجعة الممارسات المحاسبية والمالية للمجموعة وتقرير إدارة المخاطر ونزاهة الرقابة المالية والداخلية للمجموعة والبيانات المالية الموحدة. كما تقوم بمراجعة التزام المجموعة بالمتطلبات القانونية، وتوصي بتعيين وتعويض والإشراف على مدققي الحسابات الخارجيين والداخليين للمجموعة. تقع على عاتق اللجنة مسئولية مراجعة عملية وسياسة المخاطرالشاملة داخل البنك، وتقديم التوصيات لمجلس الإدارة لاعتمادها.

التدقيق الداخلي

يتم تدقيق عمليات إدارة مخاطر المجموعة من قبل قسم التدقيق الداخلي الذي يفحص كلاً من كفاية الإجراءات والتزام المجموعة بهذه الإجراءات. ويناقش قسم التدقيق الداخلي نتائج جميع التقييمات مع الإدارة ويقدم تقارير بشأن استنتاجاته وتوصياته الى لجنة التدقيق والمخاطر التابعة لمجلس الإدارة.

قياس المخاطر وأنظمة التقارير

تهدف سياسات إدارة المخاطر للمجموعة إلى تحديد وقياس وتحليل وإدارة المخاطر التي تواجهها، لوضع حدود وضوابط المخاطر المناسبة، ومراقبة مستويات المخاطر بصورة مستمرة والالتزام بالحدود. كما إن قسم إدارة مخاطر المجموعة هو المسئول عن تحديد خصائص المخاطر الكامنة في المنتجات والأنشطة الجديدة والقائمة ووضع حدود للتعرضات للتخفيف من هذه المخاطر.

تتم المراقبة والسيطرة على المخاطر بصورة رئيسية بناءً على الحدود الموضوعة من قبل المجموعة. تعكس هذه الحدود استراتيجية الأعمال وبيئة سوق المجموعة، وكذلك عن مستوى المخاطر التي تكون المجموعة على استعداد لقبولها، مع المزيد من التركيز على القطاعات المختارة. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم المجموعة بمراقبة وقياس المخاطر العامة، حيث تضع في اعتبارها إجمالي القدرات التي تحمل المخاطر إلى التعرض الكلي لجميع أنواع المخاطر والأنشطة.

إن المعلومات التي تم جمعها من كافة الأعمال تخضع للفحص والمعالجة من أجل التحليل والسيطرة وتحديد المخاطر في وقت مبكر. تم تقديم وتوضيح هذه المعلومات لأعضاء مجلس الإدارة، ولجنة التدقيق والمخاطر، ولجنة إدارة المخاطر، ولجنة إدارة المخاطر التشغيلية، ولجنة أمن المعلومات، ولجنة الموجودات والمطلوبات، عند الحاجة. يتضمن التقرير إجمالي جودة وتعرضات الائتمان وتعرضات مخاطر السوق ومقاييس المخاطر التشغيلية، وتحديثات أمن المعلومات، واستثناءات سقف التملك ومعدلات السيولة وفحص الضغوطات وتغيرات بيان المخاطر. يتم تقديم تقارير مفصلة على أساس ربع سنوي وتقارير موجزة على أساس شهري. تقوم الإدارة العليا بتقييم مدى ملائمة مخصصات الخسائر الائتمانية على أساس ربع سنوي. يتسلم مجلس الإدارة تقرير شامل عن المخاطر على أساس ربع سنوي والذي يهدف إلى توفير جميع المعلومات اللازمة لتقييم واستنتاج مخاطر المجموعة.

يتم إعداد وتوزيع تقارير مصممة خصيصاً للمخاطر لكافة مستويات المجموعة من أجل التأكد بأن جميع قطاعات الأعمال لديها معلومات شاملة وضرورية وحديثة. يتم تقديم ملخص يومي لجميع أعضاء المجموعة ذات العلاقة عن استخدام سقوف السوق واستثمارات الملكية الخاصة والسيولة، بالإضافة إلى أية تطورات في المخاطر الأخرى.

تظهر التركزات عندما تدخل مجموعة من الأطراف المتعاملة في أنشطة تجارية متشابهة، أو في أنشطة في نفس الإقليم الجغرافي، أو عندما تكون لها نفس السمات الاقتصادية مما تؤثر بشكل متشابه على مقدرتها للوفاء بالتزاماتها التعاقدية في حالة ظهور تغيرات إقتصادية أو سياسية أو أي تغيرات أخرى. تعطي التركزات مؤشراً للتأثر النسبي في أداء المجموعة تجاه التطورات التي قد تطرأ على قطاع صناعي أو موقع جغرافي معين.

من أجل تجنب الزيادة في تركز المخاطر، تتضمن سياسات وإجراءات المجموعة توجيهات معينة للتركيز من أجل الحفاظ على محافظ استثمارية متنوعة. يتم سيطرة وإدارة التركزات المحددة لمخاطر الائتمان بناءاً على ذلك.

31 إدارة مخاطر (يتبع)

31.2 مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر عدم التزام أحد أطراف عقود التمويل من الوفاء بالتزاماته، الأمر الذي ينتج عنه تحمل الطرف الآخر لخسارة مالية. تسعى المجموعة للسيطرة على مخاطر الائتمان عن طريق متابعة المخاطر الائتمانية، وضع حدود للتعامل مع الأطراف الأخرى وتقييم الجدارة الائتمانية للأطراف الأخرى بصفة مستمرة.

بالإضافة إلى متابعة الحدود الائتمانية، تقوم المجموعة بإدارة التعرضات الائتمانية بالدخول في ترتيبات ضمان مع الأطراف الأخرى في الظروف الملائمة وبتحديد فترة التعرض للمخاطر.

التعرضات القصوى لمخاطر الائتمان دون الأخذ في الإعتبار أي ضمانات وتعزيزات إئتمانية أخرى

درجات المخاطر الائتمانية

تخصص المجموعة لكل تعرض من التعرضات درجة مخاطر ائتمانية وذلك على أساس مجموعة متنوعة من البيانات التي تم تحديدها لتكون تنبؤيه لمخاطر التعثر في السداد، وتطبيق الآراء الائتمانية من واقع خبراتها. يتم تحديد درجات المخاطر الائتمانية باستخدام العوامل النوعية والكمية التي تشير إلى احتمالية حدوث التعثر في السداد. تختلف هذه العوامل على أساس طبيعة التعرضات ونوع المقترض. يتم تحديد وتحديث درجات المخاطر الائتمانية بحيث تزداد المخاطر الافتراضية التي تحدث بشكل تصاعدي مع تدهور المخاطر الائتمانية. يتم تخصيص كل تعرض لتصنيفات المخاطر الائتمانية عند الاحتساب المبدئي، بناء على المعلومات المتوفرة عن المُقترض. تخضع التعرضات للمراقبة المستمرة، مما قد يؤدي لنقل أحد التعرضات لدرجة تصنيف ائتماني مختلف.

يوضح الجدول أدناه الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان لبنود بيان المركز المالي الموحد. يتم إظهار التعرضات القصوى للمخاطر بعد طرح المخصص، قبل تأثير تقليل المخاطر من خلال استخدام إتفاقيات المقاصة والضمانات الرئيسية.

	إجمالي الحد الأقصى للتعرض 2021 ألف دينار بحريني	إجمالي الحد الأقصى للتعرض 2020 ألف دينار بحريني
الموجودات		
أرصدة لدى بنوك أخرى	194,313	181,132
إيداعات لدى مؤسسات مالية	133,860	37,965
صكوك الشركات	26,285	16,395
موجودات التمويلات وموجودات الإيجارات التمويلية	1,362,877	1,283,812
استثمارات محتفظ بها لغرض غير التجارة – دين	-	8
عقود التمويل ضمن الموجودات الأخرى	3,749	6,434
المجموع	1,721,084	1,525,746
ارتباطات والتزامات محتملة	187,991	107,985
مجموع التعرض لمخاطر الائتمان	1,909,075	1,633,731

أينما تسجل العقود المالية بالقيمة العادلة فإن المبالغ المبينة أعلاه توضح تعرض مخاطر الائتمان الحالية، ولكن ليس إلى الحد الأقصى الذي من الممكن أن ينتج في المستقبل نتيجة للتغيرات في القيم.

أنواع مخاطر الائتمان

دخلت المجموعة في العديد من العقود والتي تشمل تمويلات مرابحات و تمويلات مضاربات ومشاركات وبطاقات ائتمان مدينة وصكوك الشركات وعقود إيجارات تمويلية. تشتمل عقود المرابحات على تمويلات أراضي، ومباني، وسلع، ومركبات، وموجودات غير مالية، كما تشمل المضاربات على معاملات تمويلية تم الدخول فيها مع بنوك إسلامية ومؤسسات مالية أخرى. المضاربة هي اتفاقية شراكة التي بموجبها يعمل البنك الإسلامي كمقدم للأموال (رب المال) بينما يقدم المستفيد من الأموال (المضارب أو المدير) الخبرة المهنية والإدارية والدراية التقنية من أجل تنفيذ مشروع أو تجارة أو خدمة بهدف تحقيق الربح.

تتبع المجموعة آلية تصنيف داخلية لتصنيف العلاقات ضمن إطار الموجودات المالية. يتم تعيين تصنيف لكافة الموجودات المالية وفقاً لمعايير محددة. تستخدم المجموعة نطاق قياسات تتراوح من 1 إلى 10 لعلاقات الائتمان، مع 1 إلى 7 درجات تدل على أنها منتجة، 8 إلى 10 متعثرة. الدرجات الائتمانية من 1 إلى 4 تمثل درجة جيدة ومن 5 إلى 7 تمثل درجة ائتمانية مرضية ومن 8 إلى 10 تمثل درجة التعثر في السداد.

بالنسبة للتعرضات المصنفة خارجياً ، فانه يتم تحويل تصنيفات مخاطر الائتمان لدى وكالات التصنيف الائتمانية المعتمدة مثل ستاندرد وبورز وغيرها، إلى التصنيفات الداخلية التي يتم معايرتها مع قابلية البنك لتحمل المخاطر. يتم تحويل تصنيف مخاطر الائتمان الخارجية إلى مخاطر تصنيف داخلية لضمان التناسق بين جميع المؤسسات العامة المصنفة وغير المصنفة.

31 إدارة مخاطر (يتبع)

31.2 مخاطر الائتمان (يتبع)

تسعى المجموعة باستمرار لتحسين منهجيات تصنيفات الائتمان الداخلية وسياسات إدارة مخاطر الائتمان والممارسات التي تعبر عن مخاطر الائتمان الحقيقية الكامنة لمحفظة الاستثمار والثقافة الائتمانية الخاصة بالمجموعة.

عدم اليقينية المحيطة بجائحة كورونا والتقلبات الاقتصادية الناتجة أثرت على العمليات المالية للمجموعة، كما يتوقع ان تؤثر على أغلب العملاء والقطاعات إلى حد ما. على الرغم من صعوبة تقدير درجة التأثير التي يواجهها كل قطاع في هذه المرحلة، فإن القطاعات الرئيسية الأكثر تأثراً هي الضيافة، والسياحة، والترفيه، وشركات الطيران/النقل، وتجار التجزئة. بالإضافة لذلك، من المتوقع أن تتأثر بعض القطاعات الأخرى بصورة غير مباشرة، مثل المقاولات، والعقارات، وتجارة الجملة. على الرغم من أن أسعار النفط قد عكست اتجاهاً متزايداً في سنة 2021، إلا أنها كانت متقلبة، حيث شهدت انخفاضاً على فترات غير منتظمة، ولا زالت ذات تأثير اقليمي بسبب مساهمتها في الاقتصادات الاقليمية.

بالنظر إلى هذا الوضع المتطور، اتخذت المجموعة تدابير وإجراءات وقائية للتخفيف من مخاطر الائتمان من خلال اعتماد نهج أكثر حذراً للموافقات الائتمانية، وبالتالي تشديد معايير تقديم الائتمان للقطاعات المتضررة. تم تأجيل دفعات التمويلات للعملاء، بما في ذلك القطاع الخاص، وقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة، التزاماً بتعليمات مصرف البحرين المركزي. قد تؤدي هذه الإجراءات إلى انخفاض صرف التسهيلات التمويلية، مما يؤدي لخفض صافي دخل التمويل وانخفاض الإيرادات الأخرى.

كما عزز قسم إدارة المخاطر من مراقبته لمحفظة التمويل من خلال مراجعة أداء التعرضات للقطاعات التي من المتوقع أن تضرر بجائحة الكورونا (كوفيد – 19) بصورة مباشرة أو غير مباشرة، لتحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان على أساس نوعي.

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقديرات مرجحة للخسائر الائتمانية. تقاس الخسائر الائتمانية بالقيمة الحالية لجميع العجوزات النقدية (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمنشأة وفقاً للعقد، والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها). يتم خصم الخسائر الائتمانية المتوقعة بمعدل الربح الفعلي للموجود المالي.

إن المعايير الرئيسية المستخدمة في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة هي المتغيرات التالية:

- احتمالية حدوث التعثر في السداد؛ (Probability of Default)؛
- الخسارة في حالة التعثر في السداد؛ (Loss Given Default)؛ و
- قيمة التعرض للتعثر في السداد؛ (Exposures at Default).

يتم استخلاص هذه المعايير بصفة عامة من النماذج الإحصائية المطورة داخلياً والبيانات التاريخية والمقدرة الأخرى. ويتم تعديلها أيضاً بحيث تعكس سيناريوهات ذات نظرة مستقبلية وذلك كما هو موضح أدناه.

تعريف التعثر

تعتبر المجموعة الأصل المالي متعثراً إذا كان من غير المحتمل أن يقوم المُقترض بسداد التزاماته الائتمانية بالكامل، بدون الرجوع للمجموعة لإجراءات مثل تصفية الضمان، أو كان على المُقترض التزامات مستحقة لأكثر من 90 يوماً، على أي التزامات جوهرية تجاه المجموعة. عند تقييم ما إذا كان المُقترض متعثراً، تأخذ المجموعة بالاعتبار عواملاً نوعية مثل خرق الشروط، وعوامل كمية مثل التأخر في السداد، وعدم سداد التزام آخر من نفس المُصدر للمجموعة.

احتمالية حدوث التعثر

يتم تقدير احتمالية حدوث التعثر في السداد في تاريخ معين، والتي يتم حسابها على أساس خبرة البنك في حالات التعثر، ويتم تقييمها باستخدام أدوات تقييم مصممة وفقاً لقطاعات الأطراف الأخرى والتعرضات. تستند هذه التقديرات على المعلومات المجمعة داخلياً، والتي تشمل عوامل كمية ونوعية. في حال عدم وجود خبرات في حالات التعثر، فإنه من الممكن استخدام معلومات السوق لاشتقاق احتمالية حدوث التعثر في السداد لقطاعات الأطراف الأخرى المختارة. إذا كان الطرف الآخر او التعرض يتنقل بين فئات التصنيف، فإن ذلك سيؤدي لتغيير التقدير ذي العلاقة باحتمالية حدوث التعثر في السداد.

إنشاء مصطلح احتمالية حدوث التعثر في السداد

درجات تصنيف المخاطر الائتمانية هي بشكل رئيسي مُعامِلات لتحديد احتمالية حدوث التعثر في السداد. تقوم المجموعة بجمع معلومات الأداء والتعثر في السداد حول تعرضات المخاطر الائتمانية، والتي يتم تحليلها حسب درجة التصنيف الائتماني للشركات، وعدد أيام الاستحقاق لمحفظة التجزئة. تستخدم المجموعة نماذج تقدير مخاطر الائتمان لتحليل المعلومات التي يتم جمعها، وإعداد تقديرات احتمالية حدوث التعثر في السداد المتبقية للتعرضات، وكيف يُتوقع أن تتغير مع مرور الزمن.

إدخال معلومات تطلعية

تقوم المجموعة باستخدام نماذج معروفة في القطاع لتقدير أثر عوامل الاقتصاد الكلي على معدلات التعثر التاريخية المرصودة. في حال كانت نتائج احتمالات التعثر في السداد مختلفة جوهرياً عن معدلات التعثر في السداد التي يمكن رصدها للظروف الاقتصادية المقدرة، تقوم الإدارة بعمل تعديلات اختيارية متحفظة بعد تحليل المحفظة والأثر عليها. مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية تشمل نمو إجمالي الناتج المحلي، وأسعار النفط.

31 إدارة مخاطر (يتبع)

31.2 مخاطر الائتمان (يتبع)

إدخال المعلومات التطلعية يتطلب تقييماً مستمراً حول كيفية تأثير التغيرات في العوامل الاقتصادية الكلية على الخسائر الائتمانية المتوقعة القابلة للتطبيق على تعرضات المرحلة 1 والمرحلة 2، والتي تعتبر منتجة (المرحلة 3 هي التعرضات ضمن فئة التعثر). يتم مراجعة المنهجيات والفرضيات المستخدمة ،بما في ذلك أي توقعات للظروف الاقتصادية المستقبلية،بشكل سنوي.

الخسارة في حالة التعثر في السداد

الخسارة في حالة التعثر في السداد هي حجم الخسائر المحتملة في حالة وجود التعثر في السداد. وتقدر المجموعة مُعاملات الخسارة في حالة التعثر في السداد استناداً إلى واقع خبراتها التاريخية لمعدلات استرداد المطالبات مقابل الأطراف الأخرى المتعثرة في السِداد، استناداً على المعلومات التاريخية باستخدام عوامل داخلية وخارجية. يتم تقدير الخسارة في حالة التعثر في السداد باستخدام العوامل التالية:

معدل التعافي: يتم تعريفه على أنه معدل الحسابات التي أصبحت متعثرة، وتمكنت من التعافي والرجوع إلى وضعية الحسابات المنتجة.

معدل الاسترداد: يتم تعريفه كنسبة قيمة التصفية إلى القيمة السوقية للضمان ذي العلاقة وقت التعثر، والذي من شأنه أيضا احتساب معدل الاسترداد من المطالبة العامة على موجودات الفرد للجزء غير المضمون من التعرض.

في حال عدم توفر بيانات الاسترداد، يستخدم البنك تقديرات الخسارة في حالة التعثر في السداد، بناءً على ممارسات السوق.

معدل الخصم: يعرف بأنه تكلفة الفرصة البديلة لقيمة الاسترداد التي لا يتم تحققها في يوم التعثر، معدلة بقيمة الوقت. عندما تفتقر المجموعة للخبرة الداخلية المناسبة من حيث الخسارة أو الاسترداد، يتم استخدام اجتهادات الخبراء للقياس باستخدام معايير السوق كمدخلات.

قيمة التعرض عند حدوث التعثر في السداد

تمثل التعرض المتوقع في حالة التعثر عن السداد. تشتق المجموعة قيمة التعرض عند حدوث التعثر في السداد من التعرضات الحالية للأطراف المقابلة. قيمة التعرض عند حدوث التعثر في السداد للموجود المالي هي إجمالي القيمة الدفترية. بالنسبة لالتزامات التمويل والضمانات المالية، فإن قيمة التعرض للتعثر في السداد تشمل المبلغ المسحوب، بالإضافة للمبالغ المستقبلية المحتملة التي يمكن سحبها بموجب العقد، والتي يتم تقديرها بناء على الرصد التاريخي، والتقديرات المستقبلية.

الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية

تحدث الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان عندما تكون هناك زيادة جوهرية في مخاطر التعثر في السداد التي تحدث على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، فإن ذلك يتضمن القيام بالاجتهادات لتحديد القواعد ونقاط الإطلاق لتحديد ما إذا كان هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاحتساب المبدئي للتسهيلات الائتمانية، مما سيؤدي لانتقال الأصول المالية من «المرحلة 1» إلى «المرحلة 2».

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر التعثر في السداد للعقد المالي قد زادت كثيراً منذ الاحتساب المبدئي عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، تأخذ المجموعة بالاعتبار معلومات معقولة، وداعمة، وذات علاقة ومتوفرة بدون أي تكاليف أو جهد لا داعي لها. ويشمل ذلك كلاً من المعلومات والتحليلات الكمية والنوعية، بناء على الخبرات السابقة للمجموعة، والتقييم الائتماني المطلع، بما في ذلك المعلومات التطلعية.

إن معايير تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية قد ارتفعت كثيراً منذ الاحتساب المبدئي تختلف على مستوى المحفظة، وتشمل عوامل كمية ونوعية، بما في ذلك عدد أيام الاستحقاق، ووضع إعادة الهيكلة، والترحيل النسبي في تصنيف المخاطر. يتم تحديد درجات مخاطر الائتمان ومعياريتها، بحيث ان تدهور درجة مخاطر الائتمان تؤدي إلى الزيادة مخاطر التعثر عن السداد بشكل كبير. على سبيل المثال ، يكون الفرق في مخاطر التعثر عن السداد بين درجتي مخاطر الائتمان 1 و 2 أصغر من الفرق بين درجات مخاطر الائتمان 4 و 5.

تستمر المجموعة في تقييم العميل للمؤشرات الأخرى لاحتمالات التعثر في الدفع، مع أخذ السبب الرئيسي لأي مصاعب مالية بالاعتبار، وما إذا كان من المرجح أن يكون هذا السبب مؤقتاً نتيجة لجائحة كورونا (كوفيد – 19)، أو لفترة أطول.

خلال السنة، ووفقاً لتعليمات مصرف البحرين المركزي، قامت المجموعة بتأجيل أقساط تمويل العملاء المؤهلين/المتضررين، لفترة إثني عشر شهراً. تعتبر هذه التأجيلات على نطاق السوق كسيولة قصيرة الأجل للتخفيض على العميل لمعالجة أمور التدفقات النقدية، وليست بالضرورة مؤشراً على تدهور مخاطر الائتمان. تعتقد المجموعة أن تمديد فترات الدفع هذه لن تؤدي تلقائياً لزيادة مخاطر الائتمان بصورة جوهرية، وترحيل المرحلة لأغراض احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، حيث أن الغرض من تقديمها هو مساعدة المقترضين المتضررين من جائحة كورونا (كوفيد – 19) على استئناف المدفوعات المنتظمة. في هذه المرحلة، لا يوجد معلومات كافية تمكن المجموعة من التفريق بشكل فردي بين قيود السيولة قصيرة الأجل للعملاء، والتغيير في مخاطر الائتمان لمدى الحياة. ومع ذلك ، فقد قامت المجموعة بإجراء تقييمات على أساس المخاطر على المحفظة المتأثرة لتحديد مجموعة من النتائج المحتملة لعملية تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة. يتم تطبيق تغطيات الإدارة على مخرجات النموذج إذا كانت متسقة مع هدف تحديد زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان.

31 إدارة مخاطر (يتبع)

31.2 مخاطر الائتمان (يتبع)

الموجودات المالية المعاد التفاوض بشأنها

يجوز تعديل الشروط التعاقدية للتمويل لعدد من الأسباب، منها تغير ظروف السوق، وعوامل أخرى ليست ذات صلة بالتدهور الائتماني الحالي أو المحتمل للعميل. عند تعديل شروط الأصل المالي، والذي لا ينتج عنه إلغاء احتساب الأصل، فإن تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية للأصل قد زادت بصورة جوهرية يعكس المقارنة بين احتمالات حدوث التعثر عن السداد المتبقية لمدى الحياة كما في تاريخ بيان المركز المالي بناء على الشروط المعدلة، واحتمالات حدوث التعثر عن السداد المتبقية لمدى الحياة بناء على المعلومات عند الاحتساب المبدئي والشروط التعاقدية الأصلية.

تقوم المجموعة بإعادة التفاوض حول القروض مع العملاء الذين يمرون بمصاعب مالية لزيادة فرص التحصيل والحد من مخاطر التعثر في السداد. وقد يشمل هذا تمديد ترتيبات السداد وتوثيق اتفاقية الشروط الجديدة لتقديم التمويل. تقوم الإدارة بمراجعة التسهيلات المعاد التفاوض بشأنها باستمرار للتأكد من استيفاء جميع المعايير، وضمان أن الدفعات المستقبلية من المرجح أن تحدث.

الحسابات المنتجة قبل إعادة الهيكلة ولكن تم هيكلتها نتيجة الصعوبات المالية يتم تصنيفها ضمن المرحلة 2. الحسابات المتعثرة أو التي تستوفي أي من المعايير لتصنيفها كمتعثرة (قبل إعادة الهيكلة)، فإنه يتم تصنيف هذه الحسابات المعاد هيكلتها ضمن المرحلة 3.

تعتقد المجموعة أن تمديد فترة تأجيل السداد بسبب الأجراءات الميسرة المتعلقة بكوفيد – 19 لمصرف البحرين المركزي لا يؤدي تلقائيًا لزيادة مخاطر الأئتمان وترحيل المرحلة لأغراض حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.

الانتقال العكسي

نموذج التدريج الموجود بمعيار المحاسبة المالي رقم 30 هو ذو طبيعة متناظرة، بحيث يمكن للتعرضات ان تنتقل من مقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة (المرحلة 2و3)، إلى مقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً (المرحلة 1). ومع ذلك، فإن الحركة بين المراحل ليست فورية متى ما توقفت مؤشرات الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان. وبمجرد توقف هذه المؤشرات، يجب معايرة الحركة العكسية إلى المرحلة 1 أو المرحلة 2، والتي لا يمكن أن تكون تلقائية أو فورية. بعض المعايير، مثل فترة التسكين، ومؤشرات الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان، وسجل السداد، يتم اخذها بالاعتبار لترحيل العملاء من المرحلة 2 أو المرحلة 1.

معامل تحويل الائتمان

إن تقييم قيمة التعرض للتعثر في السداد يأخذ بالاعتبار أي تغييرات غير متوقعة في التعرض بعد تاريخ التقييم، بما في ذلك السحوبات المتوقعة من التسهيلات الملتزم بها من خلال تطبيق معامل تحويل الائتمان. يتم تقدير قيمة التعرض للتعثر في السداد باستخدام التعرض القائم المعدل بمعامل تحويل الائتمان مضروباً في الجزء غير المسحوب من التسهيلات.

يحتسب التعرض القائم كالمبلغ الأساسي زائداً الربح مطروحاً منه المبالغ المدفوعة مقدماً المتوقعة. الجزء غير المسحوب يشير إلى الجزء غير المستغل من حد الائتمان. عامل تحويل الائتمان المطبق على التسهيلات هو متوسط الاستخدام السلوكي على فترة الخمس سنوات الماضية، أو عامل تحويل الائتمان المستخدم لرأس المال، أيهما أعلى.

يطبق البنك معامل تحويل الائتمان التنظيمي، حسب تعريف مصرف البحرين المركزي.

الخسائر الائتمانية المتوقعة

الظروف الاقتصادية الغير مؤكدة الناجمة عن جائحة كورونا، تطلبت من المجموعة تحديث المدخلات والفرضيات المستخدمة لتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة كما في 31 ديسمبر 2021. تم تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة استناداً إلى مجموعة من الظروف الاقتصادية المتوقعة كما في ذلك التاريخ، ونظراً لتطور الوضع بسرعة، فقد أخذت المجموعة بالاعتبار أثر التقلبات الشديدة في عوامل الاقتصاد الكلي المستقبلية، عند تحديد مدى خطورة واحتمالية السيناريوهات الاقتصادية لتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة.

يلخص الجدول التالي الاحكام والفرضيات الرئيسية المتعلقة بمدخلات النموذج، والترابط بين هذه المدخلات، ويسلط الضوء على التغييرات الجوهرية خلال السنة الحالية:

المدخلات الرئيسية للنموذج	التغير في التقديرات
احتمالية حدوث التعثر في السداد	احتمال التعثر في السداد عند وقت محدد من الزمن والمحدث باستخدام أحدث توقعات للاقتصاد الكلي المتوفرة باستخدام الترابط التاريخي لإجمالي الناتج المحلي، وسعر النفط، ومعدل البطالة، ونسبة المدخرات الوطنية من إجمالي الناتج المحلي، والتضخم، وحجم صادرات السلع والخدمات.
نتائج ترجيحات الاحتمالات	ترجيحات الاحتمالات بأساس 65، مجهدة 25، محسنة 10
الخسارة في حالة التعثر في السداد	تتوافق الخسارة بسبب التعثر في السداد غير المضمونة بنسبة 65% مع تلك المستخدمة في سنة 2020، والتي تم زيادتها بنسبة 10% عند مقارنتها بسنة 2019.

31 إدارة مخاطر (يتبع)

31.2 مخاطر الائتمان (يتبع)

كما قامت المجموعة بتشديد مخاطر التمويل المتعلقة قطاعات محددة و التي من المتوقع أن تتأثر بشدة بسبب جائحة كورونا (كوفيد – 19) و قد تم أخذها بعين الاعتبار بالنسبة عند احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة في سيناريوهات ترجيحات الأحتمال. ومع ذلك، فإن مراحل هذه التعرضات الواردة في الجداول أدناه، يعكس وضع حساباتهم في تاريخ إعداد التقارير المالية. تواصل المجموعة التقييم الفردي لمخاطر الشركات الهامة لتوفير الحماية الكافية ضد أي تغييرات سلبية بسبب جائحة كورونا (كوفيد – 19).

قامت المجموعة سابقاً بإجراء تحليل تاريخي، وتحديد العوامل الاقتصادية الرئيسية التي تؤثر على مخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية المتوقعة لكل محفظة، مع أخذ رأي أهل الخبرة في هذه العملية. هذه العوامل الاقتصادية وأثرها المرتبط باحتمالية حدوث التعثر في السداد (Probability of Default "PD") والخسارة في حالة التعثر في السداد (Loss Given Default "LGD")، وقيمة التعرض للتعثر في السداد (Exposure at Default "EAD") يختلف لكل أداة مالية.

يتم اتخاذ الأحكام لتحديد أي من متغيرات المعلومات التطلعية ذات صلة بمحافظ التمويل المعينة، ولتحديد حساسية العوامل للحركات في هذه المتغيرات التطلعية. كما هو الحال مع أي تقديرات اقتصادية، تخضع التوقعات واحتمالات الحدوث لدرجات عالية من عدم اليقين الضمني، وبالتالي فإن النتائج الفعلية قد تختلف بصورة جوهرية عن هذه التوقعات.

أي تغييرات تتم على الخسائر الائتمانية المتوقعة لتحديد الأثر الكلي لجائحة كورونا تخضع لمستويات عالية من عدم اليقينية، كون المعلومات التطلعية المتوفرة حالياً والتي تستند عليها هذه التغييرات هي محدودة. تم اتخاذ الأحكام والفرضيات ضمن نطاق تأثير جائحة الكورونا، وتعكس التجربة التاريخية والعوامل الأخرى ذات الصلة ، بما في ذلك توقعات الأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة في ظل هذه الظروف. فيما يتعلق بـجائحة الكورونا، تشمل القرارات التقديرية والفرضيات مدى ومدة الوباء، وآثار إجراءات الحكومات والسلطات الأخرى، واستجابات الشركات والمستهلكين في مختلف القطاعات، إلى جانب التأثير المرتبط بذلك على الاقتصاد العالمي. وفقا لذلك، فإن تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة للمجموعة غير مؤكدة بطبيعتها، ونتيجة لذلك، قد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

أ) إن جودة الائتمان للأرصدة لدى البنوك والإيداعات لدى المؤسسات المالية الخاضعة للمخاطر الائتمانية هي كالتالي:

	2021			
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعةلإثني عشر شهراً ألف دينار بحريني	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
جيدة (درجة 1 إلى 4)	230,380	-	-	230,380
مرضية (درجة 5 إلى 7)	97,880	-	-	97,880
مخصص الخسائر الائتمانية	(87)	-	-	(87)
	328,173	-	-	328,173

	2020			
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعةلإثني عشر شهراً ألف دينار بحريني	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ليست منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
جيدة (درجة 1 إلى 4)	211,392	–	–	211,392
مرضية (درجة 5 إلى 7)	7,922	–	–	7,922
مخصص الخسائر الائتمانية	(217)	–	–	(217)
	219,097	–	–	219,097

ب) يحدد الجدول التالي معلومات حول جودة ائتمان الموجودات المالية. بالنسبة للالتزامات التمويلية وعقود الضمان المالي، تمثل المبالغ في الجدول المبالغ الملتزم بها أو المضمونة.

31 إدارة مخاطر (يتبع)

31.2 مخاطر الائتمان (يتبع)

1) صكوك الشركات

	2021			
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعةلإثني عشر شهراً ألف دينار بحريني	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
جيدة (درجة 1 إلى 4)	10,759	-	-	10,759
مرضية (درجة 5 إلى 7)	15,540			15,540
مخصص الخسائر الائتمانية	(14)	-	-	(14)
	26,285	-	-	26,285

	2020			
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعةلإثني عشر شهراً ألف دينار بحريني	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ليست منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
جيدة (درجة 1 إلى 4)	16,426	–	–	16,426
مخصص الخسائر الائتمانية	(31)	–	–	(31)
	16,395	–	–	16,395

2) موجودات التمويلات وذمم مستحقة من موجودات تمويلات الإيجار

	2021			
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعةلإثني عشر شهراً ألف دينار بحريني	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
جيدة (درجة 1 إلى 4)	1,223,636	37,622	-	1,261,258
مرضية (درجة 5 إلى 7)	77,272	38,123	-	115,395
متعثرة (درجة 8 إلى 10)	-	-	21,988	21,988
مخصص الخسائر الائتمانية وانخفاض القيمة	(15,028)	(7,279)	(13,457)	(35,764)
	1,285,880	68,466	8,531	1,362,877

	2020			
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعةلإثني عشر شهراً ألف دينار بحريني	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ليست منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
جيدة (درجة 1 إلى 4)	1,122,092	43,207	14,483	1,179,782
مرضية (درجة 5 إلى 7)	81,282	17,486	29,939	128,707
متعثرة (درجة 8 إلى 10)	–	280	15,074	15,354
مخصص الخسائر الائتمانية وانخفاض القيمة	(13,539)	(5,849)	(20,643)	(40,031)
	1,189,835	55,124	38,853	1,283,812

كما في 31 ديسمبر 2021، بلغ الربح المعلق 41,799 ألف دينار بحريني (2020: 42,209 ألف دينار بحريني).

31 إدارة مخاطر (يتبع)

31.2 مخاطر الائتمان (يتبع)

3) عقود مالية تحت موجودات أخرى

	2021			
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعةلإثني عشر شهراً ألف دينار بحريني	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
جيدة (درجة 1 إلى 4)	1,105	138	-	1,243
مرضية (درجة 5 إلى 7)	20	-	-	20
متعثرة (درجة 8 إلى 10)	-	-	8,113	8,113
مخصص الخسائر الائتمانية	(20)	(1)	(5,606)	(5,627)
	1,105	137	2,507	3,749

	2020			
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعةلإثني عشر شهراً ألف دينار بحريني	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ليست منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
جيدة (درجة 1 إلى 4)	1,132	–	30	1,162
مرضية (درجة 5 إلى 7)	674	485	–	1,159
متعثرة (درجة 8 إلى 10)	–	–	7,877	7,877
مخصص الخسائر الائتمانية	(17)	(145)	(3,602)	(3,764)
	1,789	340	4,305	6,434

4) التزامات تمويلية وعقود ضمانات مالية

	2021			
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعةلإثني عشر شهراً ألف دينار بحريني	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
جيدة (درجة 1 إلى 4)	169,063	1	-	169,064
مرضية (درجة 5 إلى 7)	14,910	1,946	-	16,856
متعثرة (درجة 8 إلى 10)	-	-	2,693	2,693
مخصص الخسائر الائتمانية	(291)	(52)	(279)	(622)
	183,682	1,895	2,414	187,991

	2020			
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعةلإثني عشر شهراً ألف دينار بحريني	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ليست منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
جيدة (درجة 1 إلى 4)	89,774	1,985	–	91,759
مرضية (درجة 5 إلى 7)	11,201	3,437	–	14,638
متعثرة (درجة 8 إلى 10)	–	–	2,371	2,371
مخصص الخسائر الائتمانية	(449)	(41)	(293)	(783)
	100,526	5,381	2,078	107,985

31 إدارة مخاطر (يتبع)

31.2 مخاطر الائتمان (يتبع)

تحليل أعمار الموجودات التمويلية:

	2021			
	المرحلة الأولى: ألف دينار بحريني	المرحلة الثانية: ألف دينار بحريني	المرحلة الثالثة: ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
متداول	1,262,354	73,462	1,938	1,337,754
أقل من 30 يوماً	36,336	542	-	36,878
30-90 يوماً	3,343	1,879	111	5,333
أكثر من 90 يوماً	-	-	28,052	28,052
	1,302,033	75,883	30,101	1,408,017

	2020			
	المرحلة الأولى: ألف دينار بحريني	المرحلة الثانية: ألف دينار بحريني	المرحلة الثالثة: ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
متداول	1,161,275	59,306	31,029	1,251,610
أقل من 30 يوماً	22,195	546	43	22,784
30-90 يوماً	21,710	1,606	9	23,325
أكثر من 90 يوماً	–	–	36,322	36,322
	1,205,180	61,458	67,403	1,334,041

إن الحد الأقصى لمخاطر الائتمان، دون الأخذ في الاعتبار القيمة العادلة لأي ضمانات واتفاقيات المقاصة التي تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، هي محددة بالمبالغ المدرجة في بيان المركز المالي الموحد بالإضافة إلى التزامات للعملاء المفصح عنها في ايضاح رقم 29، باستثناء الالتزامات الرأسمالية.

تم خلال السنة إعادة تفاوض تسهيلات تمويلية بإجمالي 41,889 ألف دينار بحريني (2020: 46,896 ألف دينار بحريني). إن معظم التسهيلات المعاد التفاوض بشأنها هي منتجة ومضمونة بالكامل.

سياسة الشطب

تقوم المجموعة بشطب أي موجودات أو أوراق مالية (بعد خصم أي مخصصات لخسائر إنخفاض في القيمة) بعد التأكد من أن هذه الموجودات أو الأوراق المالية غير قابلة للتحصيل. يتم التوصل إلى هذا القرار بعد الأخذ في الإعتبار المعلومات متوفرة كحدوث تغيرات جوهرية للوضع المالي للطرف الآخر تؤدي إلى عدم مقدرته على دفع التزاماته، أو أن المبالغ المحصلة من الضمان غير كافية لسداد كامل مبلغ الإلتزام. خلال السنة، قامت المجموعة بشطب تسهيلات مالية بمبلغ 11,961 ألف دينار بحريني (2020: 3,239 ألف دينار بحريني) والتي كانت لها مخصص انخفاض القيمة بالكامل.

الضمانات المحتفظ بها والتعزيزات الائتمانية الأخرى

تقبل المجموعة أنواع الضمانات التالية، حسب تعريف كتيب إرشادات مصرف البحرين المركزي. يمكن أن يكون الضمان بالدينار البحريني أو بالعملات الأجنبية الأخرى، وفي مثل هذه الحالات، يتم تنفيذ قيمة الضمان طبقاً لسياسة مخاطر الائتمان.

- الهامش النقدي والودائع
- الصكوك طويلة الأجل – مصنفة وغير مصنفة
- الأسهم المدرجة وغير المدرجة في المؤشر الرئيسي
- الوحدات في الصناديق الاستثمارية
- الموجودات الملموسة الأخرى، بما في ذلك العقارات

31 إدارة مخاطر (يتبع)

31.2 مخاطر الائتمان (يتبع)

تحتفظ المجموعة بضمانات وتعزيزات ائتمانية أخرى مقابل بعض تعرضاتها الائتمانية. الجدول التالي يبين الأنواع الرئيسية للضمانات المُحتفظ بها مقابل أنواع مختلفة من الموجودات المالية.

نوع التعرض الائتماني	النوع الرئيسي للضمان المحتفظ به	2021 ألف دينار بحريني	2020 ألف دينار بحريني
موجودات تمويلات للشركات	نقد، وممتلكات، وأسهم، وصكوك	986,300	864,158
موجودات تمويلات لعملاء التجزئة	نقد، وممتلكات، واسهم، وصكوك	785,478	624,657

معدل التمويل إلى القيمة

يحتسب معدل التمويل إلى القيمة كنسبة من إجمالي مبلغ التمويل، أو المبلغ المخصص لالتزامات التمويل، إلى قيمة الضمان. إن تقييم الضمان يستثني أي تسويات لتحصيل وبيع الضمانات.

	2021 ألف دينار بحريني	2020 ألف دينار بحريني
أقل من 50%	615,849	605,305
51–70%	165,835	161,212
71–90%	217,989	205,527
91–100%	114,812	96,049
أكثر من 100%	289,361	262,476
	1,403,846	1,330,569

العوامل الرئيسية لمخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية

تنشأ مخاطر الائتمان من جميع المعاملات التي تؤدي لمطالبات فعلية او طارئة أو محتملة مقابل أي طرف آخر، أو مدين، أو عميل (والتي يشار لها جماعياً «بالأطراف المقابلة»). هذه هي المخاطر الأكثر شيوعاً والأكبر التي يواجهها أي بنك تمويل.

قد يكون لمخاطر الائتمان العواقب التالية، والتي قد تؤدي لتكبد الخسائر الائتمانية:

- تأخر الوفاء بالتزام السداد
- خسارة جزئية للتعرض الائتماني
- الخسارة الكاملة للتعرض الائتماني

الأنواع المختلفة لمخاطر الائتمان تعرف كما يلي:

- مخاطر التعثر
- مخاطر البلد
- مخاطر السداد
- مخاطر تكلفة الاستبدال
- مخاطر التمركز
- المخاطر المتبقية (مثل المخاطر القانونية، ومخاطر التوثيق، ومخاطر السيولة)

حددت المجموعة ووثقت العوامل الرئيسية لمخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية لكل محفظة من محافظ الأدوات المالية، باستخدام تحليل للمعلومات التاريخية، قدرت العلاقات بين متغيرات الاقتصاد الكلي ومخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية. تتضمن السيناريوهات الاقتصادية المستخدمة المؤشرات الرئيسية للبحرين، مثل أسعار النفط، وصافي التمويل، وعدد السكّان، ونمو إجمالي الناتج المحلي، والمصروفات الحكومية.

31.3 المخاطر القانونية والمطالبات

المخاطر القانونية هي المخاطر المحتملة الناتجة عن إجراءات قانونية أو عقود غير قابلة للتنفيذ أو أحكام سلبية التي تؤثر على العمليات التشغيلية للمجموعة. لقد قامت المجموعة بتطوير الرقابة الوقائية الكافية واتخاذ الإجراءات المناسبة لتحديد المخاطر القانونية وتعتقد بأن الخسائر قد تكون ضئيلة.

كما في 31 ديسمبر 2021، بلغت قيمة القضايا القانونية المرفوعة ضد المجموعة والتي لم يبت فيها بعد 3,203 ألف دينار بحريني (2020: 2,379 ألف دينار بحريني). بناءً على إفادة المستشار القانوني للمجموعة، فإن مجموع المطلوبات المقدرة الناتجة من هذه القضايا القانونية ليس لها تأثير جوهري على المركز المالي الموحد للمجموعة حيث قامت المجموعة أيضاً برفع قضايا ضد هذه الأطراف.

31 إدارة مخاطر (يتبع)

31.4 إدارة المخاطر التشغيلية

استجابة لتفشي جائحة كورونا، كانت هناك تغييرات مختلفة على نموذج العمل، والتواصل مع العملاء، واكتساب العملاء وتنفيذ العقود، وتنفيذ المعاملات مع وبالنيابة عن العملاء. عززت إدارة المجموعة مراقبتها لتحديد أحداث المخاطر الناتجة من الوضع الحالي، والتغيرات في طريقة إدارة الأعمال. قامت إدارة المخاطر التشغيلية بتعزيز عمليات الرقابة لتحديد المخاطر التشغيلية في أسلوب العمل المعدل.

قامت المجموعة باختبار خطة مواصلة الأعمال بدقة خلال السنة، بما في ذلك الإجراءات والتدابير المطبقة مثل العمل من موقع خطة مواصلة الأعمال ومن المنزل. استمرت هذه الإجراءات بالعمل بشكل مرضٍ.

كما في 31 ديسمبر 2021، لم يكن لدى المجموعة أي مشاكل جوهرية تتعلق بالمخاطر التشغيلية.

32 التمركز

يظهر التمركز عندما تدخل مجموعة من الأطراف المتعاملين في أنشطة تجارية متشابهة أو في أنشطة بنفس الأقليم الجغرافي، أو عندما تكون لها نفس السمات الاقتصادية مما يؤثر على مقدرتها للوفاء بالتزاماتها التعاقدية في حالة ظهور تغيرات اقتصادية أو سياسية أو أي حالات أخرى. يعطى التمركز مؤشراً للتأثر النسبي في أداء المجموعة تجاه التطورات التي قد تطرأ على قطاع الأعمال أو على منطقة جغرافية معينة. تقوم المجموعة بإدارة مخاطر الائتمان من خلال تنويع أنشطتها المالية لتفادي تمركز المخاطر غير المرغوبة مع العملاء في مناطق أو قطاعات أعمال معينة.

فيما يلي توزيع الموجودات والمطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار حسب الإقليم الجغرافي والقطاع الصناعي:

	2021			2020		
	موجودات ألف دينار بحريني	مطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار ألف دينار بحريني	ارتباطات والتزامات محتملة ألف دينار بحريني	موجودات ألف دينار بحريني	مطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار ألف دينار بحريني	ارتباطات والتزامات محتملة ألف دينار بحريني
الإقليم الجغرافي						
دول مجلس التعاون الخليجي	2,524,872	2,092,615	178,700	2,104,951	1,720,695	101,105
العالم العربي	17,423	154,736	9,129	30,578	82,175	6,920
أوروبا	31,101	81,350	45	31,482	105,984	–
آسيا	10,453	31,514	739	12,194	44,059	743
أمريكا الشمالية	82,420	6,980	-	61,608	3,449	–
أخرى	18,302	20,617	-	20,540	23,824	–
	2,684,571	2,387,812	188,613	2,261,353	1,980,186	108,768

	2021			2020		
	موجودات ألف دينار بحريني	مطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار ألف دينار بحريني	ارتباطات والتزامات محتملة ألف دينار بحريني	موجودات ألف دينار بحريني	مطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار ألف دينار بحريني	ارتباطات والتزامات محتملة ألف دينار بحريني
القطاع الصناعي						
حكومة وقطاع عام	620,052	136,382	17,603	513,933	165,716	1,015
بنوك ومؤسسات مالية	719,341	689,120	14,018	535,514	663,899	18,510
عقاري	350,537	165,382	42,395	360,618	157,207	20,257
تجاري وصناعي	296,316	320,734	102,159	268,417	282,882	53,487
أفراد	629,780	718,962	6,752	506,080	570,893	7,501
أخرى	68,545	357,232	5,686	76,791	139,589	7,998
	2,684,571	2,387,812	188,613	2,261,353	1,980,186	108,768

33 مخاطر السوق

تنتج مخاطر السوق عن التقلبات في معدلات العوائد العالمية على العقود المالية وأسعار صرف العملات الأجنبية التي قد تؤثر بصورة غير مباشرة على قيمة موجودات المجموعة وأسعار الأسهم. لقد وضع مجلس الإدارة حدوداً لقيمة المخاطر التي قد يتم قبولها. ويتم مراقبة مخاطر السوق بشكل منتظم من قبل لجنة التدقيق والمخاطر وكذلك لجنة الموجودات والمطلوبات الخاصة بالمجموعة.

33.1 مخاطر أسعار الأسهم

تنتج مخاطر أسعار الأسهم عن التغيرات في أسعار الأسهم. لقد وضع مجلس الإدارة حدوداً لتعرضات استثمارات البنك. يتم مراقبة مخاطر السوق باستمرار من قبل لجنة الاستثمار وإدارة المخاطر للمجموعة.

إن التأثير على الدخل (نتيجة للتغيرات في القيم العادلة للاستثمارات المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية) هي فقط نتيجة للتغيرات المحتملة الممكنة في أسعار الأسهم، وهي على النحو التالي:

	2021			
	10% زيادة		10% انخفاض	
	التأثير على صافي الربح ألف دينار بحريني	التأثير على حقوق الملكية ألف دينار بحريني	التأثير على صافي الربح ألف دينار بحريني	التأثير على حقوق الملكية ألف دينار بحريني
مسعرة:	412	-	(412)	-

	2020			
	10% زيادة		10% انخفاض	
	التأثير على صافي الربح ألف دينار بحريني	التأثير على حقوق الملكية ألف دينار بحريني	التأثير على صافي الربح ألف دينار بحريني	التأثير على حقوق الملكية ألف دينار بحريني
مسعرة:	416	–	(416)	–

33.2 مخاطر عائد الربح

تنتج مخاطر عائد الربح من احتمال أن تؤثر التغيرات في معدلات الربح على الربحية المستقبلية أو على القيمة العادلة للموجودات المالية. وقد وضع المجلس حدود على المخاطر التي يمكن قبولها. ويتم مراقبة هذه المخاطر بصورة منتظمة من قبل لجنة المخاطر وكذلك لجنة الموجودات والمطلوبات الخاصة بالمجموعة.

تدير المجموعة التعرضات لتأثيرات العديد من المخاطر المرتبطة بالتقلبات في المستويات السائدة لمعدلات الربح على مركزها المالي وتدفقاتها النقدية.

إن التأثير على الدخل فقط نتيجة لتغيرات محتملة ممكنة فورية ومستمرة في معدلات عائد الربح، والتي تؤثر على كلاً من الموجودات والمطلوبات ذات معدلات فائدة عائمة والموجودات والمطلوبات ذات معدلات فائدة ثابتة بتواريخ استحقاق أقل من سنة واحدة هي كالتالي:

	2021			
	التغير في المعدل %	التأثير على صافي الربح ألف دينار بحريني	التغير في المعدل %	التأثير على صافي الربح ألف دينار بحريني
دينار بحريني	0.10	560	(0.10)	(560)
دولار أمريكي	0.10	466	(0.10)	(466)

	2020			
	التغير في المعدل %	التأثير على صافي الربح ألف دينار بحريني	التغير في المعدل %	التأثير على صافي الربح ألف دينار بحريني
دينار بحريني	0.10	447	(0.10)	(447)
دولار أمريكي	0.10	242	(0.10)	242

33 مخاطر السوق (يتبع)

إصلاح مؤشر معدل الربح

معدل LIBOR هو معدل مقياسي ويتم على أساسه تقدير إذا ما كانت البنوك بإمكانها تقديم تسهيلات التمويل لبنوك أخرى على أساس غير مضمون. تم نشر معدل LIBOR لخمس عملات مختلفة، ولسبع استحقاقات مختلفة. بعد سنة 2021، لن يكون المشاركة في نشر معدل LIBOR إلزامياً من قبل البنوك، وذلك وفقاً لهيئة السلوك المالي، وهي الجهة المنظمة لمعدل LIBOR. بدلاً من ذلك، سيتم نشر معايير جديدة، والذي يكون معدلاً خالياً من المخاطر لعملات مختلفة والتي سيتم مراقبتها من قبل الجهات التنظيمية المعنية. تملك المجموعة عقود ذات معدلات ربح متغيرة بناء على معدل LIBOR. قيمت المجموعة الأثر المحتمل للانتقال على الأنظمة والعمليات، وهي في طور تحديث بنيتها التحتية للتعامل مع المتطلبات. علاوة على ذلك، ستتبع المجموعة توصية لجنة المعدل المرجعي البديل، والمصرف المركزي، والاتفاقية الرئيسية للجمعية الدولية للمبادلات والمشتقات، والسوق المالية الإسلامية الدولية IIFM، لاعتماد الاتفاقيات الجديدة لاستحقاق معدل الربح للتعرضات الجديدة و / أو العقود القديمة، بما يتماشى مع ممارسة السوق. تعمل المجموعة حالياً على نقل العقود القديمة، وفقاً لتسويات إيقاف الهامش الموصى بها، للحفاظ على التكافؤ الاقتصادي ووفقاً للغة الاحتياطية و / أو البروتوكول، حسب الاقتضاء.

إلى المعدل الخالي من المخاطر لمحفظة التمويل الخاصة بها.

33.3 مخاطر العملة

إن مخاطر العملة هي مخاطر تقلب قيمة الأداة المالية نتيجة لتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. لقد قام مجلس الإدارة بوضع حدود على المراكز حسب العملة، ويتم مراقبة المراكز على أساس سنوي للتأكد من بقائها ضمن الحدود الموضوعة من قبل لجنة المخاطر ولجنة الموجودات والمطلوبات.

إن جزءاً هاماً من موجودات ومطلوبات المجموعة هي بالدينار البحريني أو الدولار الأمريكي أو الريال السعودي. بما إن الدينار البحريني والريال السعودي مثبتان بالدولار الأمريكي، فإن المراكز من تلك العملات لا تمثل مخاطر عملة جوهرية كما في 31 ديسمبر 2021 و2020.

صافي تعرضات المجموعة للتعرضات بالعملات الأجنبية كما في 31 ديسمبر لأدواتها المالية كانت كما يلي:

	2021 طويلة (قصيرة) بآلاف الدنانير البحرينية	2020 طويلة (قصيرة) بآلاف الدنانير البحرينية
جنيه إسترليني	(33)	4,051
شيلينغ كيني	-	109
يورو	(36,175)	(10,496)
دينار جزائري	10,676	8,773
أخرى	199	(3,445)

السيناريوهات المعيارية التي أخذت بالاعتبار تشمل زيادة أو انخفاض بمعدل 10% في أسعار صرف العملات الأجنبية، عدا عملات دول مجلس التعاون الخليجي المرتبطة بالدولار الأمريكي. الآتي يمثل تحليل لحساسية المجموعة للزيادة أو الانخفاض في أسعار صرف العملات الأجنبية (بافتراض بقاء جميع المتغيرات الأخرى، وعلى وجه الخصوص معدلات الربح، تبقى ثابتة):

	التغير في سعر صرف العملة %	الأثر على الربح 2021 ألف دينار بحريني	الأثر على حقوق الملكية 2021 ألف دينار بحريني	التغير في سعر صرف العملة %	الأثر على الربح 2020 ألف دينار بحريني	الأثر على حقوق الملكية 2020 ألف دينار بحريني
جنيه إسترليني	10	(3)	-	10	405	–
شيلينغ كيني	10	-	-	10	11	–
يورو	10	(3,618)	-	10	(1,050)	–
دينار جزائري	10	-	1,068	10	–	877
أخرى	10	20	-	10	(345)	–
المجموع		(3,601)	1,068		(979)	877

34 مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي المخاطر التي تكمن في عدم مقدرة المجموعة على الوفاء بمطلوباتها عندما يحين موعد استحقاقها. مخاطر السيولة قد تكون بسبب إختلال السوق أو تدني درجة الائتمان مما قد يؤثر على بعض مصادر التمويل. وللحد من هذه المخاطر، قامت الإدارة بتنويع مصادر التمويل وإدارة الموجودات مع أخذ السيولة في الاعتبار والإبقاء على رصيد النقد وما في حكمه والأوراق المالية الجاهزة للتداول في السوق. يتم مراقبة مراكز السيولة بصورة مستمرة من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات للمجموعة ولجنة المخاطر الخاصة بالمجموعة.

34 مخاطر السيولة (يتبع)

احتسب البنك معدل تغطية السيولة، وصافي معدل التمويل المستقر حسب متطلبات كتيب الإرشادات الصادر عن مصرف البحرين المركزي. كما في 31 ديسمبر 2021، بلغ معدل تغطية السيولة على مستوى المجموعة 322.93%، والمتوسط البسيط لمعدلات تغطية السيولة اليومية الموحدة للثلاثة الأشهر الأخيرة يبلغ 343.93%. كما في 31 ديسمبر 2021، بلغ صافي معدل التمويل المستقر 117.75%.

أعلن مصرف البحرين المركزي عن إجراءات مختلفة لمواجهة آثار جائحة كورونا على القطاع المصرفي في مملكة البحرين. وكانت هذه الإجراءات تهدف لتخفيف متطلبات السيولة في الاقتصاد، بالإضافة لمساعدة البنوك على الالتزام بالمتطلبات التنظيمية. ولقد اشتملت هذه الإجراءات على ما يلي:

- تخفيض نسبة الاحتياطي النقدي من 5% إلى 3%.
- تخفيض نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر من 100% إلى 80%

بيان الاستحقاق للصكوك السيادية وصكوك الشركات، والإيداعات لدى ومن المؤسسات المالية، وموجودات التمويلات، وموجودات الإيجارات التمويلية، وتمويل المرابحة لأجل تم عرضها باستخدام سنة الاستحقاق التعاقدية. بالنسبة للأرصدة الأخرى، فإن بيان الاستحقاق يستند على التدفقات النقدية المتوقعة/ ملف سداد الموجودات والمطلوبات ذات العلاقة.

شددت إدارة المجموعة في مراقبتها للسيولة ومتطلبات التمويل. تعقد لجنة الأصول والخصوم اجتماعاتها بشكل أكثر تكراراً من أجل إجراء تقييم أكثر دقة لمتطلبات التمويل، بهدف استكشاف خطوط التمويل المتاحة، وتقليص خطوط التمويل الحالية متى ما كان الأمر ضرورياً، للحفاظ على سيولة كافية وبتكلفة تمويل معقولة.

كما في تاريخ إعداد التقارير المالية، لا يزال وضع السيولة والتمويل للمجموعة قوياً، وبوضع جيد لاستيعاب وإدارة آثار هذا الاضطراب. تم الإفصاح عن مزيد من المعلومات حول السيولة التنظيمية ونسب رأس المال كما في 31 ديسمبر 2021 في إيضاح 43 من البيانات المالية الموحدة.

	2021				
	لغاية ثلاثة أشهر ألف دينار بحريني	من 3 أشهر إلى سنة واحدة ألف دينار بحريني	من 1 إلى 5 سنوات ألف دينار بحريني	أكثر من 5 سنوات ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
الموجودات					
نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي	309,149	-	-	-	309,149
إيداعات لدى مؤسسات مالية	129,189	4,671	-	-	133,860
صكوك سيادية	15,293	66,725	294,905	236,480	613,403
صكوك الشركات	8,687	1,875	12,574	3,149	26,285
موجودات تمويلات	172,812	170,283	372,765	91,108	806,968
موجودات إيجارات تمويلية	6,836	47,209	129,023	372,841	555,909
استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	-	-	-	91,591	91,591
استثمارات عقارية	-	-	-	57,961	57,961
عقارات قيد التطوير	-	-	-	2,943	2,943
استثمار في شركات زميلة	-	-	-	14,533	14,533
موجودات أخرى	10,145	135	535	35,183	45,998
الشهرة	-	-	-	25,971	25,971
	652,111	290,898	809,802	931,760	2,684,571
المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار					
إيداعات من مؤسسات مالية	69,763	56,726	402	-	126,891
حسابات جارية للعملاء	482,739	-	-	-	482,739
تمويل مرابحة لأجل	55,240	27,518	2,211	15,247	100,216
مطلوبات أخرى	24,976	-	-	28,813	53,789
حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار	977,655	538,919	101,411	6,192	1,624,177
	1,610,373	623,163	104,024	50,252	2,387,812

34 مخاطر السيولة (يتبع)

	2020				
	لغاية ثلاثة أشهر ألف دينار بحريني	من 3 أشهر إلى سنة واحدة ألف دينار بحريني	من 1 إلى 5 سنوات ألف دينار بحريني	أكثر من 5 سنوات ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
الموجودات					
نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي	288,266	–	–	–	288,266
إيداعات لدى مؤسسات مالية	32,670	5,295	–	–	37,965
صكوك سيادية	18,035	39,157	268,005	67,911	393,108
صكوك الشركات	1,285	8,974	6,136	–	16,395
موجودات تمويلات	119,917	185,121	398,566	110,845	814,449
موجودات إيجارات تمويلية	31,293	28,646	154,565	254,859	469,363
استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	–	–	–	98,034	98,034
استثمارات عقارية	–	–	–	67,586	67,586
عقارات قيد التطوير	–	–	–	2,943	2,943
استثمار في شركات زميلة	–	–	–	12,036	12,036
موجودات أخرى	12,032	397	1,166	21,642	35,237
الشهرة	–	–	–	25,971	25,971
	503,498	267,590	828,438	661,827	2,261,353
المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار					
إيداعات من مؤسسات مالية	59,283	57,298	302	–	116,883
حسابات جارية للعملاء	363,970	–	–	–	363,970
تمويل مرابحة لأجل	137,461	66,752	2,211	15,247	221,671
مطلوبات أخرى	41,404	68	4,673	6,137	52,282
حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار	734,904	407,881	82,272	323	1,225,380
	1,337,022	531,999	89,458	21,707	1,980,186

يلخص الجدول أدناه بيان استحقاق المطلوبات المالية للمجموعة بناءً على الالتزامات التعاقدية للسداد غير المخصومة كما في 31 ديسمبر 2021 و 2020:

	2021				
	عند الطلب ألف دينار بحريني	لغاية ثلاثة أشهر ألف دينار بحريني	من 3 أشهر إلى سنة واحدة ألف دينار بحريني	من 1 إلى 5 سنوات ألف دينار بحريني	أكثر من 5 سنوات ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار وارتباطات والتزامات محتملة						
إيداعات من مؤسسات مالية	-	69,955	57,552	419	-	127,926
حسابات جارية للعملاء	482,739	-	-	-	-	482,739
تمويل مرابحة لأجل	-	55,722	28,136	3,685	15,418	102,961
حقوق حاملي حسابات الاستثمار	435,663	543,223	546,893	109,188	7,476	1,642,443
ارتباطات والتزامات محتملة	-	35,431	58,904	13,113	81,165	188,613
مطلوبات مالية أخرى	13,654	-	-	-	-	13,654
	932,056	704,331	691,485	126,405	104,059	2,558,336

34 مخاطر السيولة (يتبع)

	2020					
	عند الطلب ألف دينار بحريني	لغاية ثلاثة أشهر ألف دينار بحريني	من 3 أشهر إلى سنة واحدة ألف دينار بحريني	من 1 إلى 5 سنوات ألف دينار بحريني	أكثر من 5 سنوات ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار وارتباطات والتزامات محتملة						
إيداعات من مؤسسات مالية	–	59,512	58,207	327	–	118,046
حسابات جارية للعملاء	363,970	–	–	–	–	363,970
حقوق حاملي حسابات الاستثمار	–	139,085	68,223	3,733	15,761	226,802
تمويل مرابحة لأجل	246,131	489,823	416,664	88,801	428	1,241,847
ارتباطات والتزامات محتملة	–	25,617	43,948	18,003	21,200	108,768
مطلوبات مالية أخرى	12,353	16,965	–	–	–	29,318
	622,454	731,002	587,042	110,864	37,389	2,088,751

35 معلومات قطاعات الأعمال

معلومات قطاعات الأعمال الرئيسية

لأغراض إدارية تم توزيع أنشطة المجموعة إلى ثلاثة قطاعات أعمال رئيسية:

الخدمات المصرفية	يقوم أساساً بإدارة الحسابات الاستثمارية المشاركة في الأرباح المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وتقديم العقود التمويلية التي تتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، ويقدم خدمات مصرفية أخرى تتوافق مع الشريعة الإسلامية. يشمل هذا القطاع على الخدمات المصرفية للشركات، والخدمات المصرفية للأفراد، والخدمات المصرفية الخاصة، وإدارة الثروات.
الخزينة	يقوم أساساً بتقديم خدمات أسواق الأموال التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية، وخدمات المتاجرة والخزينة، متضمنة مرابحات السلع قصيرة الأجل.
الاستثمارات	يقوم أساساً بإدارة المحافظ المملوكة من قبل المجموعة، ويقوم بخدمة العملاء بتقديم منتجات استثمارية، وإدارة الصناديق، وتقديم استثمارات بديلة.

تتم المعاملات بين القطاعات بمعدلات داخلية مخصصة. تستند رسوم التحويل على المعدل المجمع، الذي يقارب تكلفة الأموال.

فيما يلي معلومات قطاعات الأعمال للفترة المنتهية في 31 ديسمبر:

	2021				
	الخدمات المصرفية ألف دينار بحريني	الخزينة ألف دينار بحريني	الإستثمارات ألف دينار بحريني	غير مخصص ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
صافي الدخل	55,414	11,229	(2,399)	-	64,244
نتيجة القطاع	16,823	8,763	(4,362)	-	21,224
موجودات القطاع	1,419,859	1,075,488	185,799	3,425	2,684,571
المطلوبات والحقوق حسب القطاع	1,899,701	480,239	7,617	297,014	2,684,571

تم تخصيص الشهرة الناتجة من استحواذ بي إم آي بنك ضمن قطاع الخدمات المصرفية.

34 مخاطر السيولة (يتبع)

	2020				
	الخدمات المصرفية ألف دينار بحريني	الخزينة ألف دينار بحريني	الإستثمارات ألف دينار بحريني	غير مخصص ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
صافي الدخل	55,661	10,726	(8,967)	–	57,420
نتيجة القطاع	12,473	7,764	(11,119)	–	9,118
موجودات القطاع	1,338,978	727,651	192,012	2,712	2,261,353
المطلوبات والحقوق حسب القطاع	1,311,031	660,947	7,469	281,906	2,261,353

تم تخصيص الشهرة الناتجة من استحواذ بي إم آي بنك ضمن قطاع الخدمات المصرفية.

معلومات قطاعات الأعمال الثانوية

تعمل المجموعة بشكل أساسي في دول مجلس التعاون الخليجي، وتحقق كافة إيراداتها التشغيلية، وتتكبد كافة مصروفاتها التشغيلية في دول مجلس التعاون الخليجي.

36 موجودات الأمانة

بلغت الصناديق المدارة في نهاية السنة 141,004 ألف دينار بحريني (2020: 158,458 ألف دينار بحريني). هذه الموجودات محتفظ بها بصفة الأمانة وتقاس بمبالغ الاكتتاب المبدئية ولا يتم إدراجها في بيان المركز المالي الموحد. بالإضافة لذلك، فإن المجموعة ومن خلال الشركات ذات الأغراض الخاصة، تعمل كوكيل/أمين نيابة عن بعض العملاء لتسهيل المعاملات وفقاً للشروط والتعليمات الصادرة عن عملائها.

37 هيئة الرقابة الشرعية

تتكون هيئة الرقابة الشرعية للبنك من أربعة علماء إسلاميين يقومون بمراجعة امتثال البنك للمبادئ العامة للشريعة الإسلامية والفتاوى الخاصة والتعليمات والإرشادات الصادرة من قبل هيئة الرقابة الشرعية، وتوجيهات مصرف البحرين المركزي ذات العلاقة بالحوكمة الشرعية والالتزام. تتضمن مراجعتهم على فحص واعتماد المنتجات والتوثيق، وأدلة وسياسات الإجراءات، والخدمات والرسوم ذات العلاقة المعروضة عليها، للتأكد من أن أنشطتها تدار وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، وبالتالي إصدار تقرير سنوي عن التزام البنك، بعد مراجعة واعتماد البيانات المالية.

38 الإيرادات والمصروفات المخالفة للشريعة الإسلامية

خلال السنة، استلمت المجموعة إيرادات مخالفة للشريعة الإسلامية بإجمالي 291 ألف دينار بحريني (2020: 209 ألف دينار بحريني). تتضمن هذه على دخل مكتسب من الاستثمارات والتمويلات التقليدية نتيجة استحواذ بي إم آي وإيه إس بي سيشل والبنك البحريني السعودي، وغرامات مالية محتسبة على عملاء ودخل من أرصدة الحسابات الجارية المحتفظ بها في البنوك المراسلة. وتم تخصيص هذه الأموال للمساهمات الخيرية.

39 الواجبات الاجتماعية

أدت المجموعة خلال السنة واجباتها الاجتماعية وذلك من خلال نفقات صندوق الزكاة والصدقات للأفراد والمؤسسات المستخدمة لأغراض التبرعات الخيرية. خلال السنة دفعت المجموعة مبلغ وقدره 554 ألف دينار بحريني (2020: 920 ألف دينار بحريني)، منها 271 ألف دينار بحريني (2020: 745 ألف دينار بحريني) تم دفعها من مجمع إيرادات مخالفة للشريعة.

40 الزكاة

وفقاً لقرار المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية غير العادية الذي عقد بتاريخ 12 نوفمبر 2009، تم تعديل النظام الأساسي للبنك لإبلاغ المساهمين عن التزاماتهم بدفع الزكاة على صافي الدخل وصافي القيمة. وبالتالي، لم يتم احتساب الزكاة في بيان الدخل الموحد كمصروف. بلغ مجموع الزكاة مستحقة الدفع من قبل المساهمين لسنة 2021 والتي تم تحديدها من قبل هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة بواقع 2.6 فلس (2020: بواقع 2.3 فلس) للسهم. بموجب معيار المحاسبة المالي رقم (9)، تم احتساب الزكاة المستحقة للسنة في 2021 بنسبة 2.577% من قاعدة الزكاة بمبلغ 233.146 ألف دينار بحريني (2020: 187,369 ألف دينار بحريني)، والتي تم تحديدها باستخدام طريقة صافي الأموال المستثمرة.

41 تراتبية القيمة العادلة

المستوى 1: أسعار السوق المدرجة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة لموجودات ومطلوبات مماثلة؛

المستوى 2: تقنيات أخرى يكون للمدخلات أثر جوهري على القيمة العادلة المسجلة القابلة للرصد بصورة مباشرة أو غير مباشرة؛

المستوى 3: تقنيات تستخدم المدخلات التي لها اثر جوهري على القيمة العادلة ليست مستندة على معلومات السوق القابلة للرصد.

41 تراتبية القيمة العادلة (يتبع)

الأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة

الجدول التالي يوضح تحليل الاستثمارات المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة ومحفظة الصكوك، والتي تظهر بالقيمة العادلة في بيان المركز المالي الموحد:

31 ديسمبر 2021	المستوى 1 ألف دينار بحريني	المستوى 2 ألف دينار بحريني	المستوى 3 ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
صكوك سيادية	455,723	157,680	-	613,403
صكوك الشركات	14,132	379	11,774	26,285
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	4,116	302	86,823	91,241
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	-	-	350	350
	473,971	158,361	98,947	731,279

31 ديسمبر 2020	المستوى 1 ألف دينار بحريني	المستوى 2 ألف دينار بحريني	المستوى 3 ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
صكوك سيادية	67,704	325,404	–	393,108
صكوك الشركات	1,866	3,978	10,551	16,395
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	4,162	3,313	90,209	97,684
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	–	–	350	350
	73,732	332,695	101,110	507,537

تحركات القيمة العادلة للاستثمارات المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة مصنفة ضمن المستوى 3 من تراتبية القيمة العادلة، كما يلي:

	2021 ألف دينار بحريني	2020 ألف دينار بحريني
في 1 يناير	90,559	98,933
تغيرات القيمة العادلة	(3,386)	(10,434)
التسديدات خلال السنة	-	(231)
إضافات خلال السنة	-	2,291
في 31 ديسمبر	87,173	90,559

ما يلي ملخص لتحليل الحساسية للاستثمارات المحتفظ بها لغرض عدا المتاجرة من المستوى الثالث

تقنية التقييم المستخدمة	المدخلات الرئيسية غير القابلة للرصد	القيمة العادلة كما في 31 ديسمبر 2021 بآلاف الدنانير البحرينية	الحركة المحتملة المعقولة +/- (في متوسط المدخلات)	الزيادة / (النقص) في التقييم
العقار المعني	تقييم الموجودات	117,065	+/-5%	5,853 /(5,853)
التدفقات النقدية المخصومة	معدل الإشغال والخصم	15,109	+/-5% و+/-1%	1,095 /(1,197)

41 تراتبية القيمة العادلة (يتبع)

تحركات القيمة العادلة لمحفظة لصكوك مصنفة ضمن المستوى 3 من تراتبية القيمة العادلة، أي باستخدام مدخلات جوهرية غير قابلة للرصد، كما يلي:

	2021 ألف دينار بحريني	2020 ألف دينار بحريني
في 1 يناير	10,551	11,320
إضافات	10,994	13,411
تغيرات القيمة العادلة	-	(3,426)
استبعادات	(9,771)	(10,754)
كما في نهاية السنة	11,774	10,551

القيمة العادلة المقدرة للموجودات التمويلية المدرة للدخل والمطلوبات التمويلية تقارب قيمتها الدفترية، كون أسعارها لا تختلف اختلافاً جوهرياً عن العائد السوقي المتوقع من مثل هذه العقود.

لا يتوقع أن تختلف القيمة العادلة المقدرة للموجودات المالية الأخرى اختلافاً جوهرياً عن قيمتها الدفترية كما في 31 ديسمبر 2021 و31 ديسمبر 2020، نتيجة لطبيعتها قصيرة الأجل.

42 نظام حماية الودائع

يتم تغطية ودائع بعض عملاء البنك بنظام حماية الودائع المؤسس من قبل قوانين مصرف البحرين المركزي. يتم تغطية ودائع العملاء المحتفظ بها من قبل البنك في مملكة البحرين بنظام حماية الودائع وحقوق حاملي حسابات الاستثمار المطلقة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي وفقاً للقرار رقم (34) لسنة 2010. يغطي هذا النظام «الأشخاص الإعتياديين» (الأفراد) المؤهلين بحد أقصى 20,000 دينار بحريني كما هو منصوص عليه وفقاً لمتطلبات مصرف البحرين المركزي. ويتم دفع مساهمة سنوية من قبل البنك على النحو المنصوص عليه من قبل مصرف البحرين المركزي ضمن هذا النظام.

43 النسب التنظيمية

1) نسبة تغطية السيولة

تم تطوير نسبة تغطية السيولة لتعزيز المرونة قصيرة الأجل لمحفظة مخاطر سيولة البنك. تهدف متطلبات نسبة تغطية السيولة لضمان أن البنك يملك مخزون كافي من الأصول السائلة عالية الجودة غير المرتبطة، والتي تتكون من أصول التي يمكن تحويلها للنقد فوراً للوفاء باحتياجاتها من السيولة لفترة 30 يوماً. إن مخزون الأصول السائلة عالية الجودة الغير مرتبطة يجب أن يسمح للبنك من البقاء 30 يوماً تحت سيناريو الضغط، وهو الوقت الذي ستتخذ فيه الإدارة الإجراءات التصحيحية المناسبة لإيجاد الحلول اللازمة لأزمة السيولة. تحتسب نسبة تغطية السيولة كنسبة من مخزون الأصول السائلة عالية الجودة على صافي التدفقات النقدية للخارج. تم احتساب المتوسط الموحد لنسبة تغطية السيولة لفترة 3 أشهر وفقاً لمتطلبات كتيب إرشادات مصرف البحرين المركزي، كما في 31 ديسمبر 2021 و31 ديسمبر 2020، كما يلي:

	مجموع القيمة المرجحة	
	31 ديسمبر 2021 ألف دينار بحريني	31 ديسمبر 2020 ألف دينار بحريني
مخزون الموجودات السائلة عالية الجودة الغير مرتبطة	579,523	195,494
صافي التدفقات النقدية	180,147	157,730
نسبة تغطية السيولة %	343.93%	126.41%
الحد الأدنى المطلوب من قبل مصرف البحرين المركزي	80%	80%

43 النسب التنظيمية (يتبع)

2) كفاية رأس المال

إن الهدف الرئيسي لسياسات إدارة رأس مال المجموعة هو التأكد بأن المجموعة تلتزم بالمتطلبات الخارجية المفروضة لرأس المال وبأن المجموعة تحتفظ بدرجات ائتمانية قوية ونسب رأس مال عالية من أجل دعم أعمالها وزيادة الحد الأقصى للقيمة للمساهمين. كما يتم إدارة كفاية رأس المال لكل شركة من شركات المجموعة بشكل منفصل وبصورة فردية. لا توجد لدى المجموعة أية قيود جوهرية على قدرتها للحصول على أو استخدام موجوداتها وتسوية التزاماتها باستثناء القيود التي قد تنتج عن الأطر الرقابية من خلال الشركات التابعة المصرفية التي تعمل فيها.

من أجل الحفاظ على أو تعديل هيكلة رأس المال، يمكن للمجموعة تعديل مبالغ أرباح الأسهم المدفوعة للمساهمين أو إصدار أسهم حقوق ملكية. لم يتم عمل تغييرات في الأهداف والسياسات والعمليات عن السنوات السابقة.

تم احتساب رأس المال التنظيمي والموجودات المرجحة المخاطر وفقاً لاتفاقية بازل 3 على النحو المحدد من قبل مصرف البحرين المركزي.

	كما في	
	31 ديسمبر 2021 ألف دينار بحريني	31 ديسمبر 2020 ألف دينار بحريني
الفئة الأولى لرأس المال العادي – رأس المال قبل التسويات التنظيمية	**295,333**	277,655
مطروحاً: التسويات التنظيمية	**25,971**	25,971
الفئة الأولى لرأس المال العادي – رأس المال بعد التسويات التنظيمية	**269,362**	251,684
رأس المال الإضافي من الفئة الأولى	**36**	26
تسويات رأس المال من الفئة الثانية	**34,596**	35,745
رأس المال التنظيمي	**303,994**	287,455
التعرضات الموزونة للمخاطر:		
الموجودات الموزونة لمخاطر الائتمان	**934,629**	988,982
الموجودات الموزونة لمخاطر السوق	**27,314**	250
الموجودات الموزونة للمخاطر التشغيلية	**103,250**	97,200
مجموع الموجودات التنظيمية الموزونة للمخاطر	**1,065,193**	1,086,432
مجموع التعرضات المعدلة الموزونة للمخاطر	**1,065,193**	1,086,432
نسبة كفاية رأس المال	**28.54%**	26.46%
نسبة كفاية رأس المال من الفئة الأولى	**25.29%**	23.17%
الحد الأدنى المطلوب من مصرف البحرين المركزي	**12.50%**	12.50%

كما في 31 ديسمبر 2021، تم إضافة إجمالي خسارة التعديل بمبلغ 24,768 ألف دينار بحريني إلى رأس المال من الفئة الأولى.

وفقاً لتعليمات مصرف البحرين المركزي، سيتم اتباع المعالجة الميسرة أعلاه للسنتين المنتهية في 31 ديسمبر 2020 و31 ديسمبر 2021، ومن ثم سيتم خصم هذا المبلغ بشكل تناسبي من رأس المال من الفئة الأولى على أساس سنوي للثلاث سنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2022، و31 ديسمبر 2023، و31 ديسمبر 2024.

3) نسبة صافي التمويل المستقر

الهدف من نسبة صافي التمويل المستقر هو تعزيز مرونة محافظ مخاطر السيولة للبنوك، وتحفيز قطاع مصرفي أكثر مرونة على مدى أفق زمني أطول. تحد نسبة صافي التمويل المستقر من كثرة الاعتماد على التمويل بالجملة قصير الأجل، وتشجع تقييماً أفضل لمخاطر التمويل عبر جميع البنود داخل وخارج الميزانية العمومية، وتعزز استقرار التمويل.

يتم احتساب نسبة صافي التمويل المستقر وفقاً لإرشادات وحدة إدارة مخاطر السيولة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي والتي أصبحت سارية المفعول ابتداءً من 2019. الحد الأدنى لنسبة صافي التمويل المستقر وفقاً لمصرف البحرين المركزي هي 100%. وبالرغم من ذلك، ووفقاً لتعميم مصرف البحرين المركزي رقم OG/106/2020 المؤرخ 17 مارس 2020 وتعميم رقم OG/296/2021 المؤرخ 26 أغسطس 2020 و OG/431/2020 المؤرخ 29 ديسمبر 2020، فقد تم تخفيض الحد الأدنى إلى 80% حتى يونيو 2022، بغرض احتواء تداعيات جائحة الكورونا.

43 النسب التنظيمية (يتبع)

3) نسبة صافي التمويل المستقر (يتبع)

تم احتساب نسبة صافي التمويل المستقر (كنسبة مئوية) كما في 31 ديسمبر 2021 كما يلي:

ألف دينار بحريني	قيم غير مرجحة (قبل تطبيق العوامل ذات العلاقة)				
	لا يوجد استحقاق محدد	أقل من 6 أشهر	أكثر من 6 أشهر وأقل من سنة واحدة	أكثر من سنة واحدة	مجموع القيمة الموزونة
البند					
التمويل المستقر المتاح					
رأس المال:					
رأس المال التنظيمي	272,744	-	-	34,596	307,340
ودائع الأفراد، وودائع العملاء من الشركات الصغيرة:					
ودائع مستقرة	-	85,820	3,048	6,445	90,869
ودائع أقل استقراراً	-	501,988	113,787	80,423	634,621
تمويلات بالجملة:					
تمويلات بالجملة أخرى	-	1,322,106	149,710	56,041	522,229
مطلوبات أخرى:					
جميع المطلوبات الأخرى غير المتضمنة في الفئات أعلاه	-	67,695	-	-	-
مجموع التمويل المستقر المتاح	272,744	1,977,609	266,545	177,505	1,555,059
التمويل المستقر المطلوب					
مجموع صافي التمويل المستقر لموجودات السيولة عالية الجودة	-	-	-	-	29,612
ودائع محتفظ بها لدى مؤسسات مالية أخرى لأغراض تشغيلية	-	-	-	-	-
تمويلات منتظمة الأداء والصكوك/ الأوراق المالية:					
تمويلات منتظمة الأداء للمؤسسات المالية المضمونة بموجودات السيولة عالية الجودة من غير المستوى 1، والتمويلات غير المضمونة ا والمنتظمة الأداء للمؤسسات المالية	-	366,087	6,367	5,878	63,974
تمويلات منتظمة الأداء للعملاء من الشركات غير المالية، والتمويلات للعملاء من الأفراد والشركات الصغيرة، والتمويلات للجهات السيادية، والمصارف المركزية ومنشآت القطاع العام، منها:	-	227,810	153,681	756,908	812,050
ذات وزن مخاطر أقل من أو يساوي 35% وفقاً لإرشادات نسبة كفاية رأس المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي	-	-	-	110,335	71,718
رهونات سكنية منتظمة الأداء، منها:	-	-	-	188,086	122,256
ذات وزن مخاطر أقل من أو يساوي 35% وفقاً لإرشادات نسبة كفاية رأس المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي	-	-	-	188,086	122,256
الأوراق المالية/الصكوك غير المتخلفة وغير المؤهلة كموجودات سيولة عالية الجودة، شاملة الأسهم المتداولة في البورصة	-	12,743	-	3,151	9,050
موجودات أخرى:					
جميع الموجودات الأخرى غير المتضمنة في الفئات أعلاه	241,383	5,809	-	30,018	274,306
البنود غير المتضمنة في الميزانية العمومية	-	188,333	-	-	9,417
مجموع التمويل المستقر المطلوب	241,383	800,782	160,048	984,041	1,320,665
نسبة صافي التمويل المستقر (%)	-	-	-	-	117.75%

43 النسب التنظيمية (يتبع)

3) نسبة صافي التمويل المستقر (يتبع)

تم احتساب نسبة صافي التمويل المستقر (كنسبة مئوية) كما في 31 ديسمبر 2020 كما يلي:

ألف دينار بحريني	قيم غير مرجحة (قبل تطبيق العوامل ذات العلاقة)				
	لا يوجد استحقاق محدد	أقل من 6 أشهر	أكثر من 6 أشهر وأقل من سنة واحدة	أكثر من سنة واحدة	مجموع القيمة الموزونة
البند					
التمويل المستقر المتاح					
رأس المال:					
رأس المال التنظيمي	255,056	–	–	35,745	290,801
ودائع الأفراد، وودائع العملاء من الشركات الصغيرة:					
ودائع أقل استقراراً	–	442,336	125,503	66,951	578,006
تمويلات بالجملة:					
تمويلات بالجملة أخرى	–	1,032,384	189,353	58,126	374,683
مطلوبات أخرى:					
جميع المطلوبات الأخرى غير المتضمنة في الفئات أعلاه	–	64,101	–	–	–
مجموع التمويل المستقر المتاح	255,056	1,538,821	314,856	160,822	1,243,490
التمويل المستقر المطلوب					
مجموع صافي التمويل المستقر لموجودات السيولة عالية الجودة	–	–	–	–	17,604
تمويلات منتظمة الأداء والصكوك/ الأوراق المالية:					
تمويلات منتظمة الأداء للمؤسسات المالية المضمونة بموجودات السيولة عالية الجودة من غير المستوى 1، والتمويلات غير المضمونة ا والمنتظمة الأداء للمؤسسات المالية	–	245,585	416	4,911	41,956
تمويلات منتظمة الأداء للعملاء من الشركات غير المالية، والتمويلات للعملاء من الأفراد والشركات الصغيرة، والتمويلات للجهات السيادية، والمصارف المركزية ومنشآت القطاع العام، منها:	–	225,592	133,368	740,303	775,213
ذات وزن مخاطر أقل من أو يساوي 35% وفقاً لإرشادات نسبة كفاية رأس المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي	–	–	–	167,627	108,958
رهونات سكنية منتظمة الأداء، منها:	–	–	–	131,367	85,388
ذات وزن مخاطر أقل من أو يساوي 35% وفقاً لإرشادات نسبة كفاية رأس المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي	–	–	–	131,367	85,388
الأوراق المالية/الصكوك غير المتخلفة وغير المؤهلة كموجودات سيولة عالية الجودة، شاملة الأسهم المتداولة في البورصة	–	7,386	6,567	780	3,337
موجودات أخرى:					
جميع الموجودات الأخرى غير المتضمنة في الفئات أعلاه	292,513	3,980	–	24,007	308,941
البنود غير المتضمنة في الميزانية العمومية	–	145,464	–	–	7,273
مجموع التمويل المستقر المطلوب	292,513	628,007	140,351	901,368	1,244,015
نسبة صافي التمويل المستقر (%)	–	–	–	–	99.96%

44 حدث لاحق

بعد تاريخ نهاية السنة، اتفق بنك السلام مع شركة إثمار القابضة ش.م.ب على استحواذ بنك السلام على وحدة الأعمال المصرفية للأفراد لبنك إثمار، وحصة ملكية شركة إثمار القابضة في كل من بنك البحرين والكويت ش.م.ب (بي بي كي) ومجموعة سوليدرتي القابضة ش.م.ب (مقفلة) على التوالي. تم تنفيذ مذكرة تفاهم بين المنشأتين في أكتوبر 2021. تظل الصفقة خاضعة لموافقة مساهمي شركة إثمار القابضة، والتوقيع على الاتفاقيات النهائية.

45 أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة للسنة السابقة لتتناسب مع العرض المطبق في السنة الحالية. إن إعادة التصنيفات هذه لم تؤثر على صافي الربح للسنة،ومجموع الموجودات، ومجموع المطلوبات، ومجموع حقوق الملكية للمجموعة المبينة مسبقاً. تم تطبيق معيار المحاسبة المالي رقم (32) بأثر رجعي، ولم يتم تعديل أرقام المقارنة.

معلومات إضافية غير مدققة

في 31 ديسمبر 2021

تماشيا مع توجيهات مصرف البحرين المركزي حسب التعميم OG/417/2021 الصادر في 23 ديسمبر 2021، والذي يهدف إلى الحفاظ على الشفافية، وسط الأثار المالية الحالية لتفشي جائحة كورونا (كوفيد19–)، قدم البنك معلومات إضافية عن تأثير هذه الجائحة على بياناتها المالية ونتائج عملياتها.

في 11 مارس 2020، أعلنت منظمة الصحة العالمية تفشي جائحة كورونا (كوفيد19–) وتطورها بسرعة على مستوى العالم. وقد أدى ذلك إلى تباطؤ اقتصادي عالمي مع عدم اليقين في البيئة الاقتصادية. ويشمل ذلك تعطيل العمل في أسواق المال، وأسواق الائتمان المتدهورة، ومخاوف السيولة. اتخذت السلطات في جميع أنحاء العالم تدابير مختلفة لاحتواء تفشي الوباء، بما في ذلك تطبيق قيود على السفر وتدابير الحجر الصحي. كان للوباء، والإجراءات والسياسات الناتجة عنه أثراً كبيراً على بنك السلام وشركاته التابعة الرئيسية (يشار إليها مجتمعة "المجموعة") وشركاته الزميلة. تراقب المجموعة عن كثب وضع جائحة كورونا (كوفيد19–)، وتجاوباً مع آثارها، قامت بتفعيل خطة مواصلة الأعمال، وبعض ممارسات إدارة المخاطر المختلفة الأخرى، بغرض إدارة والتعامل مع أي تعطيل للأعمال في عملياتها وأدائها المالي.

أعلن مصرف البحرين المركزي عن إجراءات مختلفة لمواجهة آثار جائحة كورونا على القطاع المصرفي في مملكة البحرين، وذلك لتخفيف متطلبات السيولة في الاقتصاد ومساعدة البنوك على الالتزام بالنسب التنظيمية، وفيما يلي بعض هذه الإجراءات الهامة:

- تخفيض نسبة الاحتياطي النقدي من 5% إلى 3%.
- تخفيض نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر من 100% إلى 80%.
- تخفيفات رأسمالية من خلال إضافة إجمالي خسارة التعديل ومخصص الخسائر الائتمانية الإضافية للمرحلة 1 و2 من مارس إلى ديسمبر 2020، إلى رأس المال من الفئة الأولى للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2020 و31 ديسمبر 2021، وخصم هذا المبلغ بشكل تناسبي من رأس المال من الفئة الأولى على أساس سنوي للثلاث سنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2022، و31 ديسمبر 2023، و31 ديسمبر 2024.

التدابير والإجراءات المذكورة أعلاه أدت للآثار التالية على المجموعة:

- تأجيل أقساط القروض لفترة 6 أشهر حسب تعليمات مصرف البحرين المركزي يتطلب من البنوك المتأثرة احتساب خسارة التعديل لمرة واحدة في حقوق الملكية. تم حساب خسارة التعديل كالفرق بين صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المعدلة المحتسبة باستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي والقيمة الدفترية الحالية للموجودات المالية بتاريخ التعديل.
- إن إجراء تأجيل أقساط القروض لفترة 6 أشهر يشمل شرطاً لتعليق الحد الأدنى للدفعات، ورسوم الخدمة، وأرصدة بطاقات الائتمان المستحقة. بالإضافة لذلك، فقد أدت جائحة كورونا لانخفاض حجم المعاملات والرسوم ذات العلاقة، مما أدى لانخفاض جوهري في دخل الرسوم للمجموعة.
- أعلنت حكومة مملكة البحرين عن العديد من برامج التحفيز الاقتصادي ("الحزم") لدعم الأعمال التجارية في هذه الأوقات الصعبة. استلم البنك مساعدة مالية من الجهات التنظيمية تمثل سداداً محدداً لجزء من تكاليف الموظفين، وتنازل عن الرسوم والضرائب ورسوم الخدمات، والتمويل الذي لا يتحمل فائدة المستلم من الحكومة و/أو الجهات التنظيمية، استجابة لإجراءات الدعم لمواجهة جائحة كورونا، وقد تم احتسابها مباشرة في حقوق ملكية المجموعة، وفقاً لتعليمات مصرف البحرين المركزي.
- احتفظت المجموعة باحتياطي نقدي أقل، نتيجة لتخفيض نسبة الاحتياطي النقدي إلى 3%.
- نتيجة لسيناريو السيولة المجهد في السوق، اضطر البنك لتكبد مصروفات تمويل أعلى للحصول على ودائع جديدة وصرف العملات الأجنبية.

بعد التأجيل الأول، أعلن مصرف البحرين المركزي عن أربع فترات تأجيل أخرى من سبتمبر 2020 إلى يونيو 2022 ، حيث تم تأجيل المدفوعات، وسُمح للبنك باحتساب الأرباح على المبالغ المؤجلة. وأدى ذلك إلى تأثير إضافي على سيولة البنك ومخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة.

فيما يلي ملخص للآثار الاقتصادية المذكورة أعلاه:

	صافي الأثر على المجموعة - المتراكم		
ألف دينار بحريني	**بيان الدخل الموحد**	**المركز المالي الموحد**	**حقوق الملكية الموحد**
خسارة التعديل	–	–	(24,768)
إطفاء خسارة التعديل	–	24,768	–
رسوم بطاقات ائتمان أقل	–	–	(282)
منح حكومية	–	–	2,143
معاملات إعادة الشراء الملزمة بمعدل صفري	–	121,613	–
متوسط الانخفاض في الاحتياطي النقدي	–	412,297	–
سيولة مجهدة	–	–	(371)
الخسائر الائتمانية المتوقعة المنسوبة لـكوفيد – 19	(2,423)	(9,053)	–

تستمر المجموعة بالوفاء بالمتطلبات التنظيمية لنسب كفاية رأس المال، وتغطية السيولة، وصافي التمويل المستقر. كما في 31 ديسمبر 2021، كانت النسب الموحدة لكفاية رأس المال، وتغطية السيولة، وصافي التمويل المستقر ثابتة عند 28.54% و322.93% و117.75% على التوالي.

المعلومات الواردة في الجدول أعلاه تشمل فقط المجالات أو البنود التي كان فيها الأثر قابلاً للتحديد وجوهرياً. بعض المبالغ الواردة أعلاه تشمل خسارة إفتراضية للدخل، أو قياس تكلفة إضافية، وبالتالي قد لا تتطابق بالضرورة مع المبالغ المعلنة في البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021.

لا ينبغي اعتبار المعلومات الواردة في هذا الإفصاح الإضافي كمؤشر على نتائج السنة بأكملها، أو الاعتماد عليها لأي أغراض أخرى. نظراً للشكوك المحيطة بوضع جائحة كورونا (كوفيد – 19) الذي لا يزال يتطور، فإن التقييم أعلاه هو كما في تاريخ إعداد هذه المعلومات، وتأخذ بالاعتبار فقط المجالات الجوهرية للأثر. قد تتغير الظروف، مما يؤدي بهذه المعلومات لأن تصبح قديمة وغير نافعة. بالإضافة لذلك، فإن هذه المعلومات لا تمثل تقييماً شاملاً وكاملاً لأثر جائحة كورونا (كوفيد – 19) على المجموعة. لم تخضع هذه المعلومات للتدقيق من قبل المدقق الخارجي.

06

المصادقة على وترخيص العمليات التي أجراها البنك خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021 مع أي أطراف ذوي علاقة أو مع مساهمين رئيسين في البنك، وكما هو مبين في ايضاحات البيانات المالية (رقم 28) من القوائم المالية الموحدة.

07

اعتماد توصية مجلس الإدارة بتخصيص صافي أرباح السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021 والبالغة قيمتها 21.37 مليون دينار بحريني، بالتوزيعات التالية:

أ. تحويل مبلغ 2.14 مليون دينار بحريني إلى الاحتياطي القانوني.

ب. توزيع أرباح بنسبة 7% من قيمة من قيمة رأس المال الصادر والمدفوع للبنك، ولمجموع قيمته 16.35 مليون دينار بحريني عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021، على النحو التالي:

- أرباح نقدية بنسبة 4% ولمجموع قيمته9.09 مليون دينار بحريني وذلك باستثناء أسهم الخزينة
- أسهم منحة بنسبة 3% ولمجموع قيمته 72,592 مليون سهم أي ما يعادل سهم واحد لكل 33,333 سهم من الأسهم المملوكة

سيتم توزيع الأرباح على المساهمين المستحقين في 5 إبريل 2022, آخر يوم تداول لاستحقاق الأرباح، ليتم تقييد اسم المساهم في سجل الأسهم يوم الاستحقاق 20 مارس 2022 وأول يوم تداول بدون استحقاق للأرباح 21 مارس 2022.

ج. تحويل المبلغ المتبقي والبالغ 2,88 مليون دينار بحريني الى حساب الأرباح المستبقاة

08

الموافقة على تخصيص مبلغ 690 ألف دينار بحريني كمكافأة لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021.

09

الاطلاع على ومناقشة تقرير حوكمة الشركات (Corporate Governance Report) للبنك للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021، وفقا لمتطلبات مصرف البحرين المركزي ووزارة الصناعة والتجارة والسياحة.

تقرير حوكمة الشركات

الالتزام بضوابط الحوكمة

يعمل البنك على تطبيق أعلى المعايير الأخلاقية عن طريق الإفصاح عن كافة نتائج البنك بدقة وشفافية مع الحرص على الاستمرار في الامتثال الكامل بالقوانين واللوائح وفقا للقوانين واللوائح التي تحكم نشاطات البنك. ومنذ قيام مصرف البحرين المركزي بمملكة البحرين بتطبيق قانون حوكمة الشركات الجديد، فقد استمر البنك في تطبيق المعايير والإجراءات الضرورية لتعزيز وضمان التزامه بضوابط الحوكمة.

المساهمون

المساهمون الرئيسيون كما في 31 ديسمبر 2021م

رقم متسلسل	الاسم	بلد المنشأ	عدد الأسهم	الحصة %
1	بنك مسقط ش.م.ع	سلطنة عمان	356,578,525	14.74
2	سایاکورب ش.م.ب (مقفلة)	مملكة البحرين	151,883,594	6.28
3	بنك السلام	مملكة البحرين	146,300,000	6.05
4	شركة عبر البحار للاستثمار ش.ش.و.	مملكة البحرين	145,542,249	6.01
5	شركة الرشد للاستثمار ذ.م.م.	الإمارات العربية المتحدة	118,673,100	4.90
6	شركة تصاميم العقارية ذ.م.م.	الإمارات العربية المتحدة	115,581,512	4.78
7	المتحدة العالمية لتمثيل الشركات ذ.م.م	الإمارات العربية المتحدة	87,558,143	3.62
8	شئون البلاط السلطاني	سلطنة عمان	80,048,235	3.31
9	شركة سلفر هيل للاستثمار المحدودة	الإمارات العربية المتحدة	65,846,448	2.72
10	سيد حسين علي علوي القطري	مملكة البحرين	63,934,235	2.64
11	Global Express Co. W.L.L	مملكة البحرين	46,000,000	1.90
12	شركة بوند للاستثمار المحدودة	الإمارات العربية المتحدة	43,287,426	1.79
13	شركة الاسوبان	مملكة البحرين	29,668,275	1.23
14	بنك الإمارات للاستثمار	الإمارات العربية المتحدة	26,800,615	1.11
15	بنك السلام– السودان	السودان	23,734,620	0.98

حصص المساهمين كما في 31 ديسمبر 2021

الفئة	عدد الأسهم	عدد المساهمين	نسبة الأسهم الصادرة
أقل من 1%	942,020,389	22,598	38.93%
1% الى اقل من 5%	677,397,989	10	27.99%
5% الى اقل من 10%	443,725,843	3	18.34%
10% الى اقل من 20%	356,578,525	1	14.74%
20% الى اقل من 50%	–	–	–
50% فأكثر	–	–	–
المجموع	2,419,722,746	22,612	100.00

تتوزع ملكية أسهم البنك العادية على النحو التالي:

الجنسية	عدد الأسهم	نسبة الملكية
البحرين		
الحكومة	–	–
المؤسسات	589,072,722	24.34%
الأفراد	253,604,546	10.48%
دول مجلس التعاون - باستثناء مملكة البحرين		
المؤسسات	916,890,757	37.89%
الأفراد	397,131,532	16.41%
اخرى		
المؤسسات	189,462,670	7.83%
الأفراد	73,560,519	3.04%
المجموع	2,419,722,746	100.00

مجلس الإدارة

يعمل مجلس الإدارة على تحديد توجهات البنك بكل حكمة وبصيرة ويضع أهدافه ويطوّر الإستراتيجيات التي تنطلق نشاطات البنك على نهجها من أجل تمكينه من تحقيق أهدافه وأغراضه. كما يقرر المجلس مستقبل البنك من خلال حماية أصوله وصيانة سمعته. ولكي يتمكن أعضاء مجلس الإدارة بأداء واجباتهم على أتم وجه، فإنهم يحرصون على تطبيق كل المهارات المهنية التي يتمتعون بها مع ما يتميزون به من عناية وحرص بما تمليه عليهم مسؤولياتهم كمؤتمنين عليها، حيث أنهم مسؤولين عن أداء البنك أمام المساهمين الذين يتمتعون بالأهلية والحق في عزلهم من مناصبهم.

تتمثل مهمة المجلس الرئيسية في ضمان الحوكمة السليمة والإدارة الفعالة لشؤون البنك حفاظاً على مصلحة مساهميه، وضمان توازن مصالح القطاعات المتنوعة للمتعاملين معه من عملاء وموظفين ومورّدين ومجتمعات محلية. ويتوقع من المجلس، في كل ما يقوم به من تصرفات، أن يصدر أحكامه وآراءه التجارية في كل ما يعتقد أنه في مصلحة البنك ومساهميه وعملائه بالشكل المعقول. وفي سبيل ذلك فإنه يمكن لأعضاء المجلس الاعتماد على ما يتمتع به كبار المسؤولين التنفيذيين بالبنك والمستشارين والمدققين الخارجيين من أمانة ونزاهة مهنية.

سعادة الشيخ خالد بن مستهيل المعشني
رئيس مجلس الإدارة

غير تنفيذي

عضو منذ: 5 مايو 2014
بدء الدورة: 22 مارس 2018
الخبرة: أكثر من 23 عاما

يمتلك سعادة الشيخ خالد المعشني خبرة تتجاوز 23 عاماً، ويشغل مناصب إدارية هامة إذ أنه رئيس مجلس إدارة بنك مسقط ش.م.ع.ع. وعضو مجلس إدارة الشركة العمانية لخدمات التمويل المتحدة، ورئيس مجلس إدارة شركة ظفار الدولية للتنمية والاستثمار القابضة ش.م.ع.ع.

يحمل سعادة الشيخ خالد البكالوريوس في الاقتصاد، وشهادة الماجستير في دراسات الحدود الدولية من كلية الدراسات الشرقية والأفريقية بجامعة لندن.

تقرير حوكمة الشركات (يتبع)

مجلس الإدارة (يتبع)

السيد مطر محمد البلوشي
نائب رئيس مجلس الإدارة

غير تنفيذي

عضو منذ: 22 مارس 2018
بدء الدورة: 22 مارس 2018
الخبرة: أكثر من 22 عاماً

يتمتع السيد مطر محمد البلوشي بخبرة واسعة تمتد عبر أكثر من 22 عاماً في مجال القطاع المالي وقطاع إدارة الصناديق. بدأ مسيرته المهنية مع المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة في العام 1992 حيث شغل منصب وسيط في دائرة الخزانة. ومن ثم انضم في العام 1995 إلى شركة أبوظبي للاستثمار وعمل مدير محفظة، لينضم بعدها إلى بنك الخليج الأول في يونيو 1998 بصفته رئيساً لقسم الخزانة والاستثمار، ثم انتقل إلى بنك أبوظبي الوطني في العام 2001 ليعمل رئيساً لقسم النقد الأجنبي والسلع. وفي فبراير 2005، أصبح السيد مطر البلوشي رئيساً لمجموعة "سوق رأس المال المحلية" ومديراً عاماً لشركة أبوظبي للخدمات المالية (التابعة لبنك أبوظبي الوطني)، وحصل بعد ذلك على لقب مدير أول في "مجموعة إدارة الأصول" في أكتوبر 2006. ويعمل السيد مطر البلوشي حالياً رئيساً تنفيذياً للاستثمار في شركة داس القابضة، كما أنه عضو في مجلس إدارة بنك السلام، وبنك الطاقة الأول في البحرين، وشركة اتصالات مصر، ورئيس مجلس إدارة شركة معالم القابضة في البحرين.

ويحمل السيد مطر البلوشي شهادة البكالوريوس في الصيرفة والإدارة المالية من جامعة أركنساس في الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد سلمان صالح المحميد
عضو مجلس الإدارة

غير تنفيذي

عضو منذ: 15 فبراير 0102
بدء الدورة: 22 مارس 2018
الخبرة: أكثر من 33 عاماً

يعتبر السيد سلمان صالح المحميد من الشخصيات المرموقة في عالم المال والأعمال وذلك بفضل خبرته التي تمتد إلى أكثر من 33 عاماً. ويشغل السيد سلمان المحميد حالياً منصب رئيس لجنة التدقيق في بنك السلام، وكما يشغل منصب الرئيس التنفيذي لشركة خدمات مطار البحرين الدولي، ونائب رئيس مجلس إدارة دار البلاد، وهو كذلك العضو المنتدب وممثل المالك في الشركة العالمية للفنادق، وجلوبال اكسبرس، وموفنبيك البحرين. وقد شغل السيد سلمان المحميد سابقاً منصب عضو مجلس إدارة البنك البحريني السعودي فضلاً عن كونه عضواً في اللجنة التنفيذية، واللجنة الاستثمارية ولجنة الاستراتيجيات، كما شغل أيضاً منصب المدير الاستثماري لشركة ماغنا القابضة.

السيد سلمان المحميد حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال، وماجستير في إدارة الفنادق، وبكالوريوس في الإدارة العامة.

السيد سالم عبد الله العوادي
عضو مجلس الإدارة

مستقل

عضو منذ: 22 مارس 2018
بدء الدورة: 22 مارس 2018
الخبرة: 30 عاماً

يشغل السيد سالم عبد الله العوادي مناصب مختلفة في عدة شركات مرموقة في سلطنة عمان، حيث يتولى منصب نائب الرئيس التنفيذي للشركة العمانية لخدمات التمويل (ش.م.ع.ع.)، كما إنه عضو مجلس إدارة في شركة المدينة للاستثمارات (ش.م.ع.ع.) في سلطنة عمان، وعضو مجلس إدارة شركة اعلاف ظفار (ش.م.ع.ع.) في سلطنة عمان، وعضو مجلس إدارة ورئيس لجنة التدقيق في شركة تلال للتطوير (ش.م.ع.م.) في سلطنة عمان، ورئيس مجلس إدارة شركة دواجن ظفار (ش.م.ع.ع.)، وعضو مجلس إدارة شركة ظفار الدولية للتنمية والإستثمار القابضة (ش.م.ع.ع.) في سلطنة عمان. ويشغل السيد سالم العوادي منصب عضو في اللجنة المصرفية والمالية في غرفة تجارة وصناعة عمان.

السيد سالم العوادي حاصل على شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال، كما يحمل شهادة الدبلوم العالي في المحاسبة من جامعة ستراثكلايد في المملكة المتحدة، ودرجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة لينكولن في المملكة المتحدة.

السيد خالد سالم الحليان
عضو مجلس الإدارة

مستقل

عضو منذ: 24 فبراير 2015
بدء الدورة: 22 مارس 2018
الخبرة: أكثر من 33 عاماً

يتمتع السيد خالد سالم الحليان بخبرة عالية المستوى تربو على 33 عاماً شملت مختلف قطاعات المال والأعمال، وهو يتقلد حالياً منصب الرئيس التنفيذي لمجموعة التدقيق الداخلي وتقييم المخاطر في مؤسسة مدينة دبي للطيران. خلال مسيرته المهنية الحافلة، شغل السيد خالد الحليان عدد من المناصب القيادية في مصرف الإمارات المركزي، ودائرة التنمية الاقتصادية بدبي، إلى جانب دوره المحوري في تأسيس المنطقة الحرة بمطار دبي، ورئاسة دائرة المالية، وتأسيس دائرة التدقيق الداخلي وتقييم المخاطر في مؤسسة مدينة دبي للطيران. كما دعم السيد خالد الحليان تأسيس إدارة التنمية الاقتصادية، وشركة إعمار العقارية، وجمعية المدققين الداخليين الإماراتية، وجمعية الجولف الإماراتية، وهيكلة المشاريع لشركة ألمنيوم دبي، والمركز التجاري العالمي بدبي، والطيران المدني بدبي، ومراقبة الخدمات المصرفية بمصرف الإمارات المركزي. كما أشرف السيد خالد الحليان على تنفيذ إنشاء المبنى الجديد لمركز النور لتدريب وتأهيل الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في دبي. ويتقلد السيد خالد الحليان عدداً من المناصب الهامة فهو نائب الرئيس لجمعية التدقيق الإماراتية، ورئيس مجلس إدارة مركز النور للاحتياجات الخاصة بدبي، ورئيس مجلس إدارة إعمار الجنوب بدبي، ومستشار شركة أملاك العقارية.

يحمل السيد خالد الحليان شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة برادفورد – المملكة المتحدة، وبكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة الإمارات – إمارة العين.

تقرير حوكمة الشركات (يتبع)

مجلس الإدارة (يتبع)

السيد زايد علي الأمين
عضو مجلس الإدارة

غير تنفيذي

عضو منذ: 22 مارس 2018
بدء الدورة: 22 مارس 2018
الخبرة: أكثر من 22 عاماً

السيد زايد الأمين رجل أعمال بحريني يتمتع بخبرة تزيد عن 22 عاماً في قطاعي المالية والاستثمار، ويشغل حالياً منصب عضو مجلس الإدارة التنفيذي للاستثمارات في مجموعة علي راشد الأمين، كما أنه عضو مجلس إدارة في العديد من الشركات بما في ذلك رئيس مجلس إدارة مصرف الطاقة الأول، عضو مجلس إدارة بنك السلام، عضو مجلس إدارة شركة استيراد الاستثمارية، وعضو مجلس إدارة بنك الخليج الأفريقي "كينيا"، كما كان في السابق عضو مجلس إدارة شركة مداد الخليج للطاقة، عضو مجلس إدارة راماكازا اللوجستية "قطر"، وعضو مجلس إدارة في شركة تخزين الأغذية المحدودة "السعودية". وقبل انضمامه إلى مجموعة الأمين عمل لدى بنك البحرين الوطني، وتوري لو الدولية لإدارة الأصول.

السيد زايد الأمين حاصل على درجة الدراسات العليا في المالية والاستثمار من كلية لندن للإدارة والمالية، كما حضر العديد من الدورات التنفيذية في الإدارة والمالية والاستثمار.

السيد الحر محمد السويدي
عضو مجلس الإدارة

مستقل

عضو منذ: 22 مارس 2018
بدء الدورة: 22 مارس 2018
الخبرة: 15 عاماً

السيد الحر محمد السويدي هو خبير استراتيجي في الاستثمار يتمتع بخبرة تزيد عن 15 عاماً في مجال الاستثمارات وإدارة المحافظ الاستثمارية في كل من الأسهم المدرجة والخاصة. وهو يشغل حالياً منصب عضو مجلس إدارة في بنك السلام ومدير محفظة في هيئة أبوظبي للاستثمار (ADIA)، الإمارات العربية المتحدة. في بداية مسيرته المهنية في عام 2004، شغل السيد الحر السويدي مناصب قيادية في هيئة أبوظبي للاستثمار كمدير للصندوق ومدير للاستثمار. كما عمل أيضاً في عدد من المجالس الاستشارية للشركاء العامة والشركات الدولية الخاصة التي تضم ليونارد غرين وشركاؤه، ومجموعة بلاكستون، ومجموعة كارلايل، وأبولو للإدارة العالمية، وآريس للإدارة، وشركة سيلفر ليك بارتنرز.

والسيد الحر السويدي حاصل على شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة تشابمان، كاليفورنيا، الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد هشام الساعي
عضو مجلس الإدارة

غير تنفيذي

الخبرة: 23 عامًا

يمتلك السيد هشام الساعي خبرة تزيد عن 23 عامًا في إدارة الاستثمارات (الاستثمارات المالية وإدارة الأصول العقارية وتمويل الشركات). ويشغل السيد هشام منصب عضو مجلس الإدارة وعضو اللجنة التنفيذية في بنك السلام.

حالياً يتولى السيد هشام منصب المدير العام للاستثمارات ودعم الأعمال لدى المجموعة الرئيسية، كما أنه يشغل منصب عضو مجلس إدارة و رئيس لجنة التدقيق والمخاطر بمجموعة مكلارين المحدودة، بالإضافة إلى عضويته في مجلس إدارة كل من شركة إنفستكورب القابضة (ش.م.ب) ، شركة ديار المحرق (ذ.م.م)، وشركة خليج البحرين للتطوير (ذ.م.م) بالبحرين.

علاوة على أنه عضو مجلس إدارة ورئيس لجنة المكافآت وعضو لجنة التدقيق والمخاطر في شركة ناس (ش.م.ب) – البحرين. كما يشغل السيد هشام منصب نائب رئيس مجلس إدارة شركة لما العقارية (ذ.م.م) – البحرين.

يمتلك السيد هشام الساعي درجة الماجستير في إدارة الأعمال من كلية لندن للأعمال، وهو حاصل أيضًا على بكالوريوس المحاسبة من جامعة تكساس، وأكمل برنامج الإدارة التنفيذية للمدراء والتنفيذيين الشباب من جامعة "انسياد".

السيد طارق عبدالحافظ سالم العجيلي
عضو مجلس الإدارة

مستقل

الخبرة: 21 عامًا

السيد طارق العجيلي هو عضو مجلس الإدارة في بنك السلام، وقد تولّى سابقًا منصب رئيس مجلس إدارة شركة الخدمات المالية (ش.م.ع.ع.). ويشغل السيد طارق حاليًا منصب رئيس مجلس إدارة فندق جاردن مسقط – عمان، ومنصب نائب رئيس مجلس الإدارة في شركة ظفار الدولية للتنمية والاستثمار القابضة (ش.م.ع.ع.)، وظفار للتأمين (ش.م.ع.ع.) وشركة عمان للاستثمارات والتمويل (ش.م.ع.ع.). وبالإضافة لذلك، يشغل السيد طارق منصب عضو مجلس الإدارة في كل من بنك ظفار (ش.م.ع.ع.)، وشركة أوكتال القابضة (ش.م.ع.م.)، شركة الظاهرة لتوليد الكهرباء (ش.م.ع.م.)، وشركة واصل للصرافة (ش.م.ع.م.)، وشركة ظفار للتحلية (ش.م.ع.م.).

يحمل السيد طارق درجة البكالوريوس في المحاسبة والدراسات المالية من كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية.

تقرير حوكمة الشركات (يتبع)

تشكيل مجلس الإدارة

يتألف مجلس الإدارة من كوادر متخصصة يتميزون بالمهارات والخبرة اللازمة لقيادة البنك بمراعاة اشتراطات الحوكمة وتحقيق أهداف جميع منسوبي البنك والجهات ذات العلاقة بالبنك. وفي إطار الالتزام بالأنظمة، فقد تم الحرص على أن يتألف مجلس الإدارة من أعضاء يتمتعون بخبرات وخلفيات مهنية كافية. وفي هذا الإطار يقوم المجلس الإدارة بصفة دورية بمراجعة تشكيلته والمساهمات التي يقدمها أعضاؤه واللجان المنبثقة عن المجلس. ويخضع تعيين أعضاء مجلس الإدارة للدراسة المسبقة من لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة وموافقة السادة المساهمين ومصرف البحرين المركزي. ويخضع تصنيف أعضاء مجلس الإدارة "التنفيذيين" و"غير التنفيذيين" و "المستقلين" للتعريفات الواردة في قواعد مصرف البحرين المركزي.

وينتخب كل عضو في مجلس الإدارة لمدة ثلاث سنوات حيث يتوجب عليه بعد انقضائها أن يتقدم من جديد إلى الاجتماع السنوي للجمعية العمومية للمساهمين في حال رغبته في إعادة تعيينه. ويخضع حضور اجتماعات مجلس الإدارة للأنظمة واللوائح المنصوص عليها في قواعد مصرف البحرين المركزي.

تفويضات ومهام ومسئوليات مجلس الإدارة

تتمثل المهمة الرئيسية لمجلس الإدارة في الإشراف على تنفيذ المبادرات الاستراتيجية للبنك ومباشرة عملياته وفقا للهياكل والنظم القانونية والرقابية المقررة. كما أن المجلس مسئول عن القوائم المالية الموحدة للبنك وعن مدى ملاءمة الأنظمة المالية والتشغيلية وضوابط الرقابة الداخلية فضلا عن تنفيذ مبادئ أخلاقيات العمل وقواعد السلوك. وقد قام المجلس بتكليف الرئيس التنفيذي للمجموعة لتولي مسؤوليات الإدارة اليومية للبنك.

يعمل مجلس الإدارة وفقاً لبرنامج رسمي بالنسبة للموضوعات التي تتطلب منه اتخاذ قرارات بشأنها بما يضمن استمرارية مجلس الإدارة في مسؤوليته عن تحديد توجهات البنك والتي تشمل على:

- مراجعة الخطة الإستراتيجية للبنك.
- مراجعة أداء الإدارة التنفيذية (جميع الأشخاص المعتمدين)
- تقييم أداء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة وهيئة الفتوى والرقابة الشرعية.
- الموافقة على شراء المواد والتصرف في الأصول؛
- الموافقة على النفقات الرأسمالية؛
- الموافقة على مستويات الصلاحيات؛
- تعيين مدققي الحسابات ومراجعة القوائم المالية وأنشطة التمويل؛
- مراجعة تقرير حوكمة الشركات؛
- الموافقة على الخطة والموازنة التشغيلية السنوية؛
- تأمين الامتثال بالأنظمة والاشتراطات الرقابية؛
- دراسة ومراجعة كفاية وسلامة ضوابط الرقابة الداخلية؛ و
- إقرار جميع السياسات المتعلقة بعمليات البنك وممارسته لمهامه وأنشطته.

نظام الانتخاب في مجلس الإدارة

تنص المادة 25 من النظام الأساسي للبنك والمتعلقة بمجلس الإدارة على ما يلي:

1. يتولى إدارة البنك مجلس إدارة لا يقل عدد أعضائه عن (5) أعضاء ينتخبهم المساهمون عن طريق التصويت التراكمي السري وذلك بمقتضى أحكام قانون الشركات التجارية بعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي على تعيينهم. ويعين أعضاء مجلس الإدارة او ينتخبون لفترة لا تتجاوز ثلاث (3) سنوات قابلة للتجديد. والتصويت التراكمي يعني أن كل مساهم سوف يكون له عددا من الأصوات يعادل عدد الأسهم التي يملكها في الشركة، ويتمتع بحق التصويت لمرشح واحد او يوزع اصواته على المرشحين الذين يختارهم.

2. يجوز لكل مساهم يملك 10% أو أكثر من رأس المال تعيين من يمثله في مجلس الإدارة بنفس تلك النسبة من عدد أعضاء المجلس، ويسقط حقه في التصويت في النسبة التي يتم التعيين عنها. فإذا بقي له نسبة لا تؤهله لتعيين عضو آخر يجوز له استخدام تلك النسبة في التصويت.

3. ينتخب مجلس الإدارة عن طريق الاقتراع السري رئيساً ونائباً واحداً او أكثر للرئيس لمدة ثلاث سنوات، قابلة للتجديد. ويحل نائب الرئيس مكان الرئيس اثناء غيابه او إذا حالت أي ظروف دون حضوره. وترسل نسخة من قرار انتخاب رئيس مجلس الإدارة ونائبه الى وزارة الصناعة والتجارة والسياحة والى مصرف البحرين المركزي.

4. يحب أن يتكون مجلس الإدارة من أعضاء مستقلين وغير تنفيذيين وفق شروط وأحكام مصرف البحرين المركزي.

5. لا يجوز تعيين أو انتخاب أي شخص عضوا بمجلس الإدارة إلا بعد أن يقر كتابة بقبول الترشيح، على أن يتضمن الإقرار الإفصاح عن أي عمل يقوم به بصورة مباشرة أو غير مباشرة يشكل منافسة للشركة، وأسماء الشركات والجهات التي يزاول العمل فيها أو يشغل عضوية مجالس إدارتها.

تناولت المادة 27 من النظام الأساسي "حالات إنهاء العضوية في مجلس الإدارة"، ونصت على ما يلي:

تنتهي عضوية العضو في المجلس في الأحوال التالية:

1. إذا تخلف عن حضور أربع جلسات متتالية في السنة بدون عذر مقبول وقرر مجلس الإدارة إنهاء عضويته؛
2. إذا استقال من منصبه بطلب كتابي؛
3. إذا فقد أي من الاشتراطات المنصوص عليها في المادة 26 من النظام الأساسي؛
4. إذا تم تعيينه أو انتخابه بخلاف أحكام القانون؛ و
5. إذا أساء استعمال عضويته للقيام بأعمال منافسة للشركة أو ألحق ضرراً فعليا بها؛
6. إذا أدين من قبل أية محكمة بالسرقة او الاختلاس أو النصب او التزوير او اصدار شيكات بدون رصيد او أي من الجرائم التي ينص عليه القانون؛
7. إذا أعلن افلاسه؛
8. إذا أنهى أي من المساهمين تعيينه في المجلس كممثل له او إذا صوّت المساهمون في الجمعية العمومية على اقالته بموجب المادة رقم 44، او
9. إذا اعتبره مصرف البحرين المركزي غير مستحقا لهذا المنصب.

استقلالية أعضاء مجلس الإدارة

العضو المستقل هو العضو الذي قرر مجلس الإدارة بشكل محدد بأنه ليس لديه أية علاقة جوهرية من شأنها التأثير على استقلاليته في اتخاذ قراراته مع الأخذ في الاعتبار جميع الحقائق المعروفة. وقد أفصح أعضاء مجلس الإدارة عن استقلاليتهم بتوقيعهم على الإقرار السنوي لأعضاء مجلس الإدارة والذي من خلاله أعلنوا أنه خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021 قد استوفوا جميع الشروط المطلوبة من مختلف الجهات الرقابية لكي يتم اعتبارهم أعضاء مستقلين.

كان مجلس الإدارة يتكون من الأعضاء التالية أسمائهم كما في –31ديسمبر2021–:

الأعضاء غير التنفيذيين

الشيخ خالد بن مستهيل المعشني	رئيس مجلس الإدارة
السيد مطر محمد البلوشي	نائب رئيس مجلس الإدارة
السيد سلمان صالح المحميد	عضو مجلس إدارة
السيد هشام صالح الساعي	عضو مجلس إدارة
السيد زايد علي الأمين	عضو مجلس إدارة

تقرير حوكمة الشركات (يتبع)

الأعضاء المستقلين

السيد سالم عبد الله العوادي	عضو مجلس إدارة
السيد الحر محمد السويدي	عضو مجلس إدارة
السيد خالد سالم الحليان	عضو مجلس إدارة
السيد طارق عبدالحافظ العجيلي	عضو مجلس إدارة

أُنتخب جميع أعضاء مجلس الإدارة الحاليين لفترة ثلاث سنوات بتاريخ 17 مارس 2021.

ميثاق مجلس الإدارة

تبنى مجلس الإدارة ميثاقاً يشمل الصلاحيات والأعراف اللازمة لحوكمة البنك. وقد صادق المجلس على الميثاق مع بدء دورته في عام 2021م ويشمل معلومات عامة حول تشكيلة مجلس الإدارة، تصنيف أعضاء مجلس الإدارة، اللجان المنبثقة عن المجلس، دور ومسئوليات مجلس الإدارة، لائحة سلوك مجلس الإدارة، مكافآت وتقييم المجلس، العلم بالمعلومات الداخلية، تعارض المصالح ومعلومات أخرى خاصة بالمجلس. وتتم مراجعة وتعديل الميثاق بشكل دوري وتعديله كلما تطلب الأمر.

تعارض المصالح

لدى البنك إجراءات موثقة للتعامل مع الأوضاع والمواقف التي تنطوي على "تعارض مصالح" أعضاء المجلس. في حالة نظر مجلس الإدارة أو اللجان المنبثقة عنه في أية أمور تنطوي على "تعارض المصلحة" لدى أعضاء المجلس يتم اتخاذ القرارات بشأنها بإجماع أصوات مجلس الإدارة/اللجان المنبثقة عنه. في هذه الأحوال يمتنع عضو مجلس الإدارة المعني عن المشاركة في المناقشات وعملية التصويت على القرار. ويتم تسجيل هذه الحالات في المحاضر الخاصة بمداولات المجلس او اللجان المنبثقة عنه. ويجب على أعضاء مجلس الإدارة إبلاغ المجلس بالكامل بالتعارض (المحتمل) للمصالح في نطاق أنشطتهم مع البنك والالتزامات تجاه المؤسسات والجهات الأخرى حالما تنشأ والامتناع عن التصويت على الموضوع. ويشمل هذا الإفصاح جميع الوقائع الجوهرية في حالة العقد أو المعاملة التي يشارك فيها عضو المجلس. ويجب تزويد المساهمين – عند الطلب – بتقرير تفصيلي عن الامتناع عن التصويت بسبب تعارض المصالح.

توجيه وتهيئة أعضاء المجلس الجدد

عندما يتم تعيين أعضاء جدد بمجلس الإدارة، يتم تزويدهم بخطاب التعيين ودليل إداري يحتوي على معلومات ذات صلة بأداء واجباتهم كأعضاء في مجلس الإدارة. ويتضمن الدليل إرشادات وضوابط حوكمة الشركات، وعرض لميثاق المجلس واللجان المنبثقة عنه والسياسات الرئيسية. ويحتفظ المجلس بجدول رسمي بالأمور التي يتوجب اتخاذ قرارات بشأنها لضمان أن توجهات البنك وضوابطها هي من مسئولية مجلس الإدارة.

قواعد السلوك

- أقر مجلس الإدارة قواعد السلوك التي يتوجب على أعضاء مجلس الإدارة الالتزام بها وهي كالتالي:
- أن يعملوا بأمانة ونزاهة وبنية حسنة مع بذل الجهد والعناية اللازمة بما فيه مصلحة البنك وأصحاب المصلحة.
- أن يعملوا ويتصرفوا فقط في نطاق مسئولياتهم.
- أن يكون لديهما فهما مناسبا بشئون البنك وتكريس وقت كاف لمسئولياتهم.
- أن يحافظوا على سرية مناقشات ومداولات المجلس.
- أن لا يسيئوا استخدام المعلومات التي يتلقونها من خلال منصبهم كأعضاء في مجلس الإدارة.
- أن لا يستفيدوا من مناصبهم كأعضاء بمجلس الإدارة بطريقة غير لائقة.
- أن يتأكد العضو من أن امورة/امورها المالية الشخصية سوف لن تؤدي الى خسارة سمعة البنك.
- أن يحتفظوا بمعرفة كافية/تفصيلية بشأن نشاطات البنك وأدائه لكي يتمكنوا من اتخاذا قرارات مبنية على معلومات صحيحة.
- أن يكونوا مستقلين في اتخاذ قراراتهم وأن يتخذوا جميع الخطوات المعقولة لكي يطمئنوا على سلامة جميع قرارات المجلس.
- أن يعتبروا أنفسهم ممثلين عن المساهمين ويعملوا تبعا لذلك.

- أن لا يوافقوا على أن يتحمل البنك التزامات ما لم يكن/تكن تعتقد في ذلك الوقت وعلى أسس معقولة، بأن البنك قادر على الوفاء بتلك الالتزامات عندما يتطلب منه ذلك.
- أن لا يوافقوا على اتمام أعمال البنك او التسبب او السماح بإتمام اعمال البنك بطريقة تؤدي الى احتمالية تحمل البنك مخاطر كبيرة او حدوث خسارة خطيرة لدائني البنك.
- أن يتعاملوا بشكل عادل ومنصف وباحترام مع موظفي البنك وعملائه الذين يتعاملون معهم.
- أن لا يدخلوا في منافسة مع البنك.
- أن لا يطلب العضو او يقبل هدايا كبيرة من البنك لنفسه/لنفسها او لمشاركيه/مشاركيها.
- أن لا يستغل البنك فرص الأعمال المتاحة للبنك لنفسه/لنفسها او لمشاركيه/مشاركيها.
- أن يبلغ العضو المجلس عن أي تعارضات محتملة مع المصالح.
- أن يتغيبوا عن أي مناقشات او اتخاذ قرارات تشتمل على موضوع لا يكونون مؤهلين لتقديم مشورة موضوعية او تتألف من موضوع يؤدي الى حدوث تعارض في المصالح.

تقييم أداء المجلس

أعتمد المجلس "إطار تقييم الأداء" والمصمم لتوفير الفرصة للأعضاء لتقييم أدائهم بشكل سنوي. ويركز هذا التقييم الذاتي على ثلاث تصنيفات أساسية وهي كالتالي:

- تقييم أداء مجلس الإدارة كوحدة؛
- تقييم أداء اللجان كوحدة؛ و
- التقييم الذاتي لأعضاء مجلس الإدارة.

وسيتم إبلاغ المساهمين بنتائج التقييم السنوي في اجتماع الجمعية العمومية العادية. والنتيجة لهذه السنة كانت مُرضية

مكافأة أعضاء مجلس الإدارة

تعني مكافأة أعضاء مجلس الإدارة كما هو منصوص عليها في المادة 34 من النظام الأساسي ما يلي:

"تحدد الجمعية العامة العادية مكافأة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة ولا يجوز تقدير مجموع هذه المكافآت بأكثر من 10% من صافي الربح بعد خصم الاحتياطات القانونية وتوزيع ربح لا يقل عن 5% من رأسمال الشركة المدفوع على المساهمين، كما يجوز للجمعية العامة أن تقرر صرف مكافآت سنوية لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة في السنوات التى لاتحقق فيها الشركة أرباحا أو السنوات التى لاتوزع الشركة فيها أرباحا على المساهمين على أن يوافق على ذلك وزير الصناعة والتجارة والسياحة، ويجب أن يشتمل تقرير مجلس الإدارة إلى الجمعية العامة على بيان شامل لكل ما حصل عليه أعضاء مجلس الإدارة خلال السنة المالية. وفقاً لما هو وارد بنص المادة (188) من القانون."

يتألف هيكل ومستوى تعويضات مجلس الإدارة، بمقتضى سياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة المعتمدة من المساهمين في الجمعية العمومية السنوية، مما يلي:

1. مكافأة سنوية متوقفة على النتائج المالية السنوية للبنك وبما يحددها القانون.
2. اجمالي المبلغ المستحق الدفع الى كل عضو بالمجلس كبدل حضور اجتماعات المجلس واللجان المنبثقة عنه خلال السنة.

ويصادق المساهمون على مكافأة أعضاء مجلس الإدارة في اجتماع الجمعية العمومية.

بالإضافة إلى ما سبق، فإن أعضاء مجلس الإدارة من موظفي البنك لن يحصلوا على أية مكافآت كأعضاء مجلس إدارة. أما الأعضاء من غير الموظفين في البنك فلا يجوز لهم القيام بأية ترتيبات استشارية مع البنك دون الحصول على موافقة مسبقة من المجلس. ولا يجوز لأعضاء لجنة التدقيق، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، تقديم أو الحصول على مكافآت لقاء تقديم خدمات محاسبية، استشارية، قانونية، بنكية استثمارية أو مالية للبنك.

تقرير حوكمة الشركات (يتبع)

اجتماعات المجلس والحضور

يعقد مجلس الإدارة اجتماعاته بناء على دعوة من رئيس المجلس أو نائبه (في حالة غيابه أو إصابته بعجز) أو إذا طلب ذلك عدد من الأعضاء حسب ميثاق مجلس الإدارة. وبموجب قانون الشركات التجارية والنظام الأساسي للبنك، يعقد مجلس الإدارة ما لا يقل عن أربع اجتماعات في السنة. ويكون انعقاد اجتماع مجلس الإدارة قانونياً بحضور ما لا يقل عن نصف أعضاء المجلس شخصيا. يمكن الاطلاع على محضر اجتماع الجمعية العمومية السنوية لعام 2021 لمعرفة أعضاء مجلس الإدارة الذين حضروا اجتماع الجمعية المذكور.

أما تفاصيل اجتماعات مجلس الإدارة التي عقدت خلال عام 2021 فهي كالتالي.

اجتماعات مجلس الإدارة لعام 2021 – أربع اجتماعات خلال السنة كحد أدنى

الأعضاء	9 فبراير	17مارس	7 يونيو	5 اغسطس	9 سبتمبر	2 نوفمبر	9 ديسمبر
سعادة الشيخ خالد بن مستهيل المعشني	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد الحر محمد السويدي	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد خالد شهاب الدين ماضي	✓	*	*	*	*	*	*
السيد خالد سالم الحليان	✓	✓	✓	*	✓	✓	✓
السيد مطر محمد البلوشي	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد سالم عبد الله العوادي	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد سلمان صالح المحميد	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد زايد علي الأمين	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد طارق عبدالحفيظ العجيلي	*	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد هشام صالح الساعي	*	✓	✓	✓	✓	✓	✓

*انتهت عضوية السيد خالد شهاب الدين ماضي في مجلس الإدارة بتاريخ 17 مارس 2021

*تم انتخاب وبدء عضوية كلا السيد هشام صالح الساعي و السيد طارق العجيلي بتاريخ 17 مارس 2021

حصص أعضاء مجلس الإدارة

عدد الأسهم التي يملكها أعضاء مجلس الإدارة، مقارنة بين عامين كما في 31 ديسمبر كالتالي:

الأعضاء	عدد الأسهم	
	2021	2020
سعادة الشيخ خالد بن مستهيل المعشني	0	0
السيد مطر محمد البلوشي	0	0
السيد سالم عبد الله العوادي	0	0
السيد الحر محمد السويدي	0	0
السيد خالد سالم الحليان	11,302	10,764
السيد زايد علي الأمين	5,000,000	520,000
السيد سلمان صالح المحميد	0	0
السيد خالد شهاب الدين ماضي	0	0
السيد طارق عبدالحفيظ العجيلي	0	0
السيد هشام صالح الساعي	0	0

الموافقة على معاملات الأطراف ذات العلاقة

يتبع البنك عملية معينة للتعامل مع المعاملات التي تشارك فيها الأطراف ذات العلاقة. تتطلب مثل هذه المعاملات موافقة بالإجماع من مجلس الإدارة. وطبيعة وحجم المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة مفصح عنها في القوائم المالية الموحدة حسب الإيضاح رقم 28 الأطراف ذات العلاقة.

المعاملات الجوهرية التي تتطلب موافقة مجلس الإدارة

تتطلب أية معاملة تتجاوز قيمتها 5 ملايين دينار بحريني ولغاية 15 ملايين دينار بحريني موافقة اللجنة التنفيذية المنبثقة عن مجلس الإدارة، وأية معاملة تزيد قيمتها عن 15 ملايين دينار بحريني تستوجب اعتماد مجلس إدارة البنك. إضافة إلى ذلك، فإن الاستحواذ على 20% من شركة ما يستوجب الحصول على موافقة مجلس الإدارة بغض النظر عن المبلغ.

العقود الجوهرية والتمويلات المقدمة الى أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا

يتعامل البنك مع أعضاء مجلس إدارته ومدراءه والمؤسسات التابعة له على أساس عدم التضارب في المصالح وبمقتضى الشروط التجارية المتعلقة بمخاطر انكشافها والودائع المستلمة منهم. وتخضع كافة التسهيلات المالية الممنوحة إلى أعضاء الإدارة العليا للسياسات المطبقة على الموظفين والتي تتم مراجعتها واعتمادها من لجنة المكافآت والترشيحات. وفيما يلي العقود الجوهرية والتمويلات المقدمة إلى أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا خلال عام 2021.

- تمويل بقيمة 1.6 مليون دينار بحريني مقدم الى شركة علي راشد الأمين، وهي شركة لها علاقة بأحد أعضاء مجلس الإدارة.
- تسهيلات تمويلية مقدمة الى أعضاء معينين في مجلس الإدارة بمبلغ اجمالي قدره 834 ألف دينار بحريني.
- اجمالي التسهيلات القائمة لشركة كوالتي واير برودكتس ذ.م.م تبلغ 712 ألف دينار بحريني، وهي شركة لها علاقة بأحد أعضاء الإدارة العليا.
- تسهيلات تمويلية مقدمة إلى الإدارة العليا بمبلغ إجمالي قدره 766 ألف دينار بحريني.

إن جميع معاملات الأطراف ذات العلاقة مفصح عنها في الإيضاح رقم 28 من القوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021.

العضويات التي يحتفظ بها الأعضاء لدى مجالس إدارة أخرى

تتطلب الضوابط واشتراطات الحوكمة التي وضعها مصرف البحرين المركزي أن لا يكون للعضو عضوية في أكثر من ثلاث مجالس إدارة شركات مساهمة عامة في البحرين. وقد استوفي جميع أعضاء مجلس الإدارة هذا المتطلب وأصبحوا معتمدين من قبل مصرف البحرين المركزي.

اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

قام مجلس الإدارة بتشكيل أربع لجان بمهام ومسئوليات محددة.، وهي اللجنة التنفيذية، لجنة التدقيق والمخاطر، لجنة المكافآت ولجنة الترشيحات والحوكمة.

فيما يلي بعض المعلومات المتعلقة بعمل بعض لجان مجلس الإدارة خلال العام 2021، وملخص لتواريخ اجتماعات اللجان، وحضور الأعضاء وملخص للمسئوليات الرئيسية لكل لجنة.

تقرير حوكمة الشركات (يتبع)

اللجنة التنفيذية

تعمل اللجنة بموجب الصلاحيات المفوضة للمجلس وتوفر التوجيهات اللازمة للإدارة التنفيذية فيما يتعلق بالأمور ذات العلاقة بعمل البنك، كما هي مفوضة للمجلس، لمعالجة المسائل التي تنشأ عن اجتماعات المجلس. وتتولى اللجنة مسؤولية مراجعة المسائل التجارية المتعلقة بمخاطر الائتمان والسوق، ومراجعة الإستراتيجية، وتقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة.

اجتماعات اللجنة التنفيذية لعام 2021 – أربع اجتماعات خلال العام كحد أدنى.

عقدت اللجنة أربع اجتماعات خلال عام 2021 كالتالي:

الأعضاء	2 فبراير	23 يونيو	2 سبتمبر	5 ديسمبر
السيد مطر محمد البلوشي	✓	✓	✓	✓
السيد هشام الساعي	*	✓	✓	✓
السيد سالم عبد اللّه العوادي	✓	✓	✓	✓
السيد زايد علي الأمين	✓	✓	✓	✓
السيد الحر محمد السويدي	✓	*	*	*

* السيد الحر محمد السويدي كان عضوا في اللجنه حسب تكوين لجان مجلس الإدارة السابق

*تم انتخاب السيد هشام صالح الساعي و بدء عضويته بتاريخ 17 مارس 2021

لجنة التدقيق والمخاطر

تقع على عاتق اللجنة مسؤولية مساعدة المجلس في الاضطلاع بواجباته الرقابية فيما يتعلق بمسائل المخاطر والالتزام، بما في ذلك سلامة البيانات المالية للبنك، وعمليات ونظم التقارير المالية، والضوابط الداخلية والضوابط المالية. كما تعمل اللجنة كنقطة وصل بين المدقق الخارجي والمدقق الداخلي والمجلس. وتتحمل اللجنة أيضاً مسؤولية التعامل مع الشكاوى المتعلقة بالإبلاغ عن المخالفات ومراقبة معاملات الأطراف ذات العلاقة.

اجتماعات لجنة التدقيق والمخاطر لعام 2021 – أربع اجتماعات خلال العام كحد أدنى.

تم عقد ست اجتماعات خلال عام 2021 كالتالي:

الأعضاء	3 فبراير	2 يونيو	3 اغسطس	1 سبتمبر	28 اكتوبر	2 ديسمبر
السيد سلمان صالح المحميد (رئيس اللجنة)	✓	✓	✓	✓	✓	✓
الشيخ خالد بن مستهيل المعشني	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد خالد شهاب الدين ماضي	✓	*	*	*	*	*
السيد خالد سالم الحليان	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد الحر محمد السويدي	*	✓	✓	✓	✓	✓
السيد طارق عبدالحافظ سالم العجيلي	*	✓	✓	✓	✓	✓

* انتهت عضوية السيد خالد شهاب الدين ماضي في مجلس الإدارة بتاريخ 17 مارس 2021

* تم انتخاب وبدء عضوية كلا السيد هشام صالح الساعي و السيد طارق العجيلي بتاريخ 17 مارس 2021 و اصبحا أعضاء في اللجنة حسب تكوين لجان مجلس الإدارة الحالي الموافق عليه بتاريخ 26 ابريل 2021

لجنة المكافآت

يتمثل دور اللجنة في توفير إجراءات رسمية وشفافة لوضع سياسة تعويضات للمجلس والرئيس التنفيذي للمجموعة والإدارة التنفيذية (الأشخاص المعتمدون الذين يتحملون المخاطر المادية)؛ ويضمن أن تكون التعويضات المعروضة تنافسية بما يتماشى مع ما هو سائد في السوق وتدفعها المؤسسات المماثلة وتتفق مع المسؤوليات المسندة إلى الموظف. وبالإضافة إلى ذلك، تقر اللجنة خطط التعويضات الخاصة لمجلس الإدارة، بما في ذلك مكافآت الأداء السنوية (البونس) والحوافز القصيرة / طويلة الأجل، لجذب الموظفين الرئيسيين وتحفيزهم والاحتفاظ بهم.

اجتماعات لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة لعام 2021 – اجتماعان خلال العام كحد أدنى.

تم عقد ثلاث اجتماعات خلال عام 2021 كالتالي:

الأعضاء	3 فبراير	20 يونيو	2 ديسمبر
الشيخ خالد بن مستهيل المعشني (رئيس اللجنة)	✓	✓	✓
السيد خالد سالم الحليان	✓	✓	✓
السيد الحر محمد السويدي	*	✓	✓
السيد خالد شهاب الدين ماضي	✓	*	*

*انتهت عضوية السيد خالد شهاب الدين ماضي في مجلس الإدارة بتاريخ 17 مارس 2021

* اصبح السيد الحر محمد السويدي عضوا في اللجنة حسب تكوين لجان مجلس الإدارة الحالي الموافق عليه بتاريخ 26 ابريل 2021

لجنة الترشيحات والحوكمة

يتمثل دور اللجنة في تقييم المرشحين وترشيحهم إلى المجلس، فضلاً عن تسهيل عملية تقييم أداء مجلس الإدارة واللجان وأعضاء مجلس الإدارة. بالإضافة إلى ذلك، فإن اللجنة مسؤولة عن ضمان حصول أعضاء مجلس الإدارة على التدريب الكافي خلال السنة حتى يتمكنوا من أداء واجباتهم في المجلس واللجان التي يعملون من فيها. كما تم تكليف اللجنة بمسؤولية ضمان أن يكون إطار حوكمة الشركات الخاص بالبنك كافياً ويمتثل للوائح السائدة. وتتواصل اللجنة مع مسؤول حوكمة الشركات بالبنك لإدارة الأنشطة المتعلقة بالحوكمة.

اجتماعات لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة لعام 2021 – اجتماعان خلال العام كحد أدنى.

تم عقد اجتماعين خلال عام 2021 كالتالي:

	2 فبراير	2 سبتمبر
السيد سالم عبد الله العوادي (رئيس اللجنة)	✓	✓
السيد مطر عبد الله البلوشي	✓	✓
السيد طارق عبدالحافظ سالم العجيلي	*	✓
السيد الحر محمد السويدي	✓	*
د. فريد يعقوب المفتاح	✓	✓

تقرير حوكمة الشركات (يتبع)

هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

يعمل البنك بمقتضى تعليمات هيئة الرقابة الشرعية التي تتألف من خمسة من رجال العلم البارزين. وتقوم الهيئة بمراجعة أنشطة البنك لضمان مطابقة جميع المنتجات والاستثمارات مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية. وعلاوة على ذلك، تقوم هيئة الرقابة الشرعية بمراجعة وفحص معايير الفرز للتبرعات والرعاية الخيرية بالإضافة إلى عقود الرعاية.

كما تقوم هيئة الرقابة الشرعية بالتأكد من وجود وظيفة التدقيق الشرعي الداخلي وبأنها تقوم بأداء واجباتها كما هو منصوص عليه في نموذج هيئة الرقابة الشرعية ومعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI).

بالإضافة إلى ذلك، يشكل عضو معين من هيئة الرقابة الشرعية جزءاً من لجنة الترشيحات وحوكمة الشركات لضمان توافق المسائل المتعلقة بإدارة الشركات مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

يجتمع أعضاء الهيئة ما لا يقل عن أربع مرات سنوياً، ويتم مكافأة أعضاءها في شكل رسوم استخدام سنوية وبدل لكل اجتماع يتم حضوره، مع التعويض المناسب عن تكاليف السفر. ولا يتم دفع أية مكافآت متعلقة بالأداء لأعضاء الهيئة. ويتم تقييم أداء هيئة الرقابة الشرعية على أساس التقييم الذاتي وتقديمها إلى المجلس لمراجعتها واتخاذ الإجراءات المناسبة بشأنها.

الشيخ عدنان عبد الله القطان
رئيس الهيئة

الشيخ عدنان القطان حائز على درجة الماجستير في القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف من جامعة أم القرى في مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية، ودرجة البكالوريوس في الشريعة الإسلامية من الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة – المملكة العربية السعودية وهو قاضي محكمة الاستئناف الشرعية العليا. الشيخ عدنان القطان عضو في هيئات الفتوى والرقابة الشرعية في عدد من البنوك والمؤسسات المالية، كذلك يرأس جمعية السنابل لرعاية الأيتام بمملكة البحرين، وهو أيضا رئيس مجلس أمناء المؤسسة الخيرية الملكية التابعة للديوان الملكي بمملكة البحرين، ورئيس بعثة البحرين للحج. وهو أيضا خطيب جامع مركز أحمد الفاتح الإسلامي. كما أسهم الشيخ عدنان القطان في وضع مسودة قانون الأحوال الشخصية بوزارة العدل. ويشارك بصورة منتظمة في اللجان الإسلامية والدورات التدريبية والحلقات الدراسية والمؤتمرات.

د. فريد يعقوب المفتاح
عضو الهيئة

يشغل الدكتور فريد المفتاح وهو يشغل منصب وكيل محكمة التمييز الشرعية– مملكة البحرين، وكيل وزارة الشئون الإسلامية سابقاً، في مملكة البحرين، وهو عضو في المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، وقاضي سابق في المحكمة الكبرى الشرعية الإستئنافية. يرأس الدكتور فريد الهيئة الشرعية للمصرف الخليجي التجاري، كما عمل سابقًا بصفته محاضرًا في جامعة البحرين، وله العديد من البحوث والأوراق العلمية المنشورة. الدكتور فريد حاصل على شهادة الدكتوراة في الفلسفة الإسلامية من جامعة أدنبرة في بريطانيا.

د. نظام محمد يعقوبي
عضو الهيئة

يعتبر الشيخ نظام محمد يعقوبي من أكبر وأهم علماء الشريعة المتخصصين في الصيرفة الإسلامية، لديه إلمام بالعلوم الإسلامية والإقتصادية من خلال التقائه بكبار العلماء من مختلف أنحاء العالم الإسلامي. حاصل على شهادة الدكتوراه في الشريعة من جامعة ويلز كما أنه حاصل على شهادة الماجستير في الإقتصاد ومقارنة الأديان من جامعة "ماك غيل" في كندا. قام الشيخ بتعليم الدراسات الشرعية في البحرين وحاضر في جميع أنحاء العالم. وهو عضو في العديد من المجالس الدولية: المجلس الشرعي بهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، هيئة الرقابة الشرعية لمؤشر داو جونز الإسلامي، المجلس الشرعي بمصرف البحرين المركزي، المجلس الشرعي للسوق المالية الإسلامية الدولية، وهو أيضا عضو في عديد من الهيئات الشرعية المحلية والدولية. كما قام الشيخ بتحقيق العديد من المخطوطات الإسلامية، وله أكثر من 500 محاضرة مسموعة ومرئية باللغتين العربية الإنجليزية.

* من إجتماع الجمعية العامة العادية المنعقد في 20 مارس 2019 توقف عضو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية عن شغل منصبه.

الدكتور أسامة محمد بحر
عضو الهيئة

الشيخ أسامة محمد بحر من علماء الشريعة المتخصصين والمعروفين في التمويل الإسلامي، وهو يمتلك خبرة كبيرة في مجال هيكلة المنتجات المالية والإسلامية والعقود الإسلامية بالإضافة إلى مساهمته في إعداد العديد من الأبحاث حول التمويل والصيرفة الإسلامية. يحمل الشيخ أسامة بحر درجة البكالوريوس من جامعة الأمير عبد القادر للدراسات الإسلامية في الجزائر، وكذلك درجة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي من كلية الإمام الأوزاعي في لبنان ودرجة دكتوراه في الهندسة المالية الإسلامية من جامعة أوروبا الإسلامية. وهو عضو في عدد من الهيئات الشرعية.

الجمعية العمومية السنوية

يقوم مجلس الإدارة بإبلاغ المساهمين عن أداء البنك عبر اجتماع الجمعية العمومية السنوية، الذي ينعقد بناءً على دعوة من رئيس مجلس الإدارة، ويُعقد خلال الأشهر الثلاثة التالية لنهاية السنة المالية للبنك.

على جميع أعضاء مجلس الإدارة، وخاصة رؤساء المجلس واللجان، وعضواً واحداً على الأقل من هيئة الرقابة الشرعية والتدقيق الخارجي أن يحرصوا على حضور هذا الاجتماع للرد على أسئلة المساهمين بشأن الأمور التي تقع ضمن مسؤولياتهم:

يقدم مجلس الإدارة كحد أدنى ما يلي للمساهمين، لاعتمادها في اجتماع الجمعية العمومية السنوية:

- البيانات المالية المدققة للبنك.
- معاملات الأطراف ذات العلاقة؛
- تقرير حوكمة الشركات؛
- تقرير عن المسؤولية الاجتماعية؛
- تقييم أداء مجلس الإدارة واللجان وأعضاء مجلس الإدارة؛ و
- مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء هيئة الرقابة الشرعية.

الإدارة التنفيذية

يفوض مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي للمجموعة لإدارة البنك، والذي يعتبر هو والإدارة التنفيذية الجهتين المسؤولتين عن تنفيذ القرارات والاستراتيجيات التي يعتمدها المجلس وهيئة الفتوى والرقابة الشرعية.

تقرير حوكمة الشركات (يتبع)

الإدارة التنفيذية (يتبع)

السيد رفيق النايض
الرئيس التنفيذي للمجموعة

الخبرة: أكثر من 27 عاماً

السيد رفيق النايض من المصرفيين المتمرسين بالمنطقة حيث يتمتع بخبرة تزيد عن 27 عاماً في قطاع المصارف والخدمات المالية. وقد انضم إلى مصرف السلام–البحرين قادماً من دويتشه بنك حيث كان يشغل منصب نائب رئيس مجلس إدارة دويتشه بنك في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى جانب عمله كرئيس إقليمي لدويتشه بنك بدولة الإمارات العربية المتحدة كما شغل منصب رئيس تنفيذي لفرع دويتشه بنك بمركز دبي المالي العالمي. وقبل انضمامه إلى دويتشه بنك شغل السيد الانايض منصب الرئيس التنفيذي للمؤسسة الليبية للاستثمار. وقبل ذلك تولى العديد من المناصب العليا الدولية في قطاعي النفط والغاز والخدمات المالية.

السيد أنور محمد مراد
نائب الرئيس التنفيذي - الخدمات المصرفية

الخبرة: أكثر من 26 عاماً

يتمتع السيد أنور مراد بخبرة تربو على 26 عاماً في مجالات الصيرفة الخاصة، والخزانة، وإدارة مخاطر السوق، والخدمات المصرفية. قبيل تقلده المنصب الحالي مع مصرف السلام–البحرين، شغل السيد مراد منصب نائب الرئيس التنفيذي رئيس إدارة الصيرفة الخاصة بالمصرف منذ مايو 2006م. قبل انضمامه إلى مصرف السلام–البحرين، عمل السيد مراد في بنك مسقط – البحرين كرئيس للصيرفة الخاصة. وقبل ذلك شغل أيضاً منصب مدير مخاطر السوق الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ورئيس عمليات الخزانة مع بنك إي بي إن أمرو البحرين، هذا بالإضافة إلى تقلده لعدد من المناصب الإدارية الهامة مع سيتي بنك البحرين. يمتلك السيد مراد معرفة مستفيضة، وخبرة طويلة في الخدمات المصرفية للمستهلكين الدوليين، والخزانة، ومنتجات الاستثمار بدءاً من سوق المال، وأوراق النقد الأجنبية، والديون الثانوية، وهيكلة المنتجات.

السيد إيهاب عبداللطيف أحمد
نائب رئيس التنفيذي - الشئون المؤسسية

الخبرة: أكثر من 24 عاماً

يمتلك السيد إيهاب أحمد مجموعة واسعة من الخبرات المهنية تزيد عن 24 عاماً في جميع التخصصات القانونية الرئيسية، بما في ذلك الخدمات المصرفية الاستثمارية، والخدمات المصرفية للشركات، والقانون الجنائي، و قانون العمل، والقوانين الدولية العامة والخاصة. وقبل انضمامه إلى مصرف السلام، كان المستشار العام وأمين سر مجلس الإدارة ورئيس الشؤون القانونية ورئيس قسم الإلتزام ومكافحة غسيل الأموال في مصرف الطاقة الأول – البحرين (First Energy Bank–Bahrain). وكان السيد أحمد نقطة الاتصال الرئيسية بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وكذلك بين المصرف والمساهمين، حيث يقدم المشورة والتوجيهات الإرشادية حول مبادئ وممارسات حوكمة الشركات. وعمل السيد إيهاب كرئيس قسم الشؤون القانونية والإلتزام ومكافحة غسيل الأموال في بنك الاستثمار الدولي – البحرين (IIB) وشغل منصب رئيس الشؤون القانونية ورئيس قسم مكافحة غسيل الأموال وأمين سر مجلس الإدارة لشركة الخليج للتمويل والاستثمار. كما عمل أيضاً في عدد من الشركات الرائدة في مملكة البحرين وقبل 15 عاماً من وصوله إلى مملكة البحرين، خدم السيد أحمد كمستشار قانوني لوزارة العدل في السودان.

يحمل السيد أحمد درجة البكالوريوس في القانون من كلية الحقوق – جامعة الخرطوم، السودان. وفي يناير 2017، حصل على الدبلوم الدولي في الحوكمة والمخاطر والإلتزام من وكالة تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات وجامعة مانشستر بالمملكة المتحدة. وهو حاصل أيضا على شهادة بار السودانية من السودان وهو عضو مسجل في جمعية المحامين السودانيين كمحامي أمام مختلف محاكم القانون وهو موظف الإلتزام المعتمد من الأكاديمية الأمريكية للإدارة المالية – دبي، الإمارات العربية المتحدة. في عام 2014، تم منح السيد أحمد جائزة أفضل مسؤول مكافحة غسيل الأموال في مجلس التعاون الخليجي.

الإدارة التنفيذية (يتبع)

السيد يوسف أحمد إبراهيم
رئيس الشؤون المالية

الخبرة: أكثر من 26 عاماً

السيد يوسف إبراهيم هو مصرفي متمرس يمتلك أكثر من 26 عاماً من الخبرة في مجالات المالية والتدقيق. وهو المسؤول الأول عن إدارة ومراقبة الإدارة المالية والضريبية للمصرف والشركات التابعة لها ومن بين أهم مسؤولياته المساهمة في التخطيط الإستراتيجي للمصرف وقيادة وتوجيه عملية الميزانية والمحافظة على إطار محاسبي مناسب وإنشاء نظام فعال لإدارة التكاليف والرقابة الداخلية. قبل انضمامه إلى مصرف السلام، شغل السيد إبراهيم منصب الرئيس المالي في بنك الطاقة الأول لأكثر من 9 سنوات. كما عمل في بنك الخليج الدولي كنائب الرئيس للتدقيق الداخلي وعمل أيضاً في دائرة التدقيق وضمان جودة الأعمال في برايس ووتر هاوس كوبرز "PricewaterhouseCoopers". السيد إبراهيم هو محاسب قانوني معتمد من الولايات المتحدة الأمريكية وهو عضو في المعهد الأمريكي للمحاسبين المعتمدين.

السيد عبدالكريم تركي
الرئيس المسئول عن العمليات

الخبرة: أكثر من 39 عاماً

السيد عبدالكريم تركي مصرفي محنك يتمتع بخبرة تربو على 39 عاماً في مجال الخزانة، والعمليات، والتدقيق، والرقابة الداخلية، إدارة معالجة الأصول وإدارة المخاطر، وقد كان من المشاركين الرئيسيين في إنشاء وهيكلة المصرف، وتأسيس إدارة العمليات. وقد تم تعيينه عضواً رئيسياً في لجنة الاختيار والتنفيذ للنظام الأساسي للخدمات المصرفية وكان له دوراً رئيسياً في نجاح عمليتي الاستحواذ وتحويل كافة أعمال بي ام اي بنك إلى مصرف السلام–البحرين بالإضافة إلى عضويته في لجان إدارية رئيسية أخرى. قبيل انضمامه للعمل مع المصرف في عام 2006م، شغل السيد تركي منصب نائب رئيس عمليات الخزانة في سيتي بنك البحرين حيث اكتسب خبرته من خلال ترؤسه للعديد من الإدارات والوحدات. كما شارك تركي أيضاً في إطلاق الخدمات المصرفية الإسلامية للاستثمار سيتي بنك. السيد تركي حاصل على درجة الماجستير في الاستثمار والتمويل من جامعة هال في المملكة المتحدة.

السيد أحمد عبد الله سيف
رئيس الإستراتيجية والتخطيط

الخبرة: أكثر من 13 عاماً

يمتلك السيد أحمد سيف خبرة تتجاوز 13 عاماً في القطاع المصرفي. قبيل التحاقه بمصرف السلام في عام 2008م كمدير ضمن فريق الاستثمار، عمل السيد سيف في مصرف "دي بي اس" بسنغافورة كمحلل استثماري. في عام 2012م، تقلد السيد سيف منصب قسم رئيس إدارة الاستثمارات، ليتولى بعدها في عام 2016م منصب رئيس االإستحواذات الإستراتيجية وإدارة الاستثمارات للمجموعة. السيد سيف عضو في مجالس الإدارة عدد من الشركات التابعة لمصرف السلام منها مصرف السلام–سيشيل، شركة "إن إس القابضة ذ.م.م"، وشركة ساما الاستثمارية، وهو يحمل شهادة الماجستير في المالية والقانون المالي مع مرتبة الشرف من جامعة "سو أس" في لندن بالمملكة المتحدة، وشهادة البكالوريوس في التجارة، تخصص المال والاقتصاد من جامعة "دي بول" الأمريكية.

تقرير حوكمة الشركات (يتبع)

الإدارة التنفيذية (يتبع)

السيد حسين علي عبدالحق
رئيس الخزينة والأسواق المالية

الخبرة: أكثر من 19 عاماً

يتمتع السيد حسين عبد الحق بخبرة متميزة في مجال الخزينة والأسواق المالية من خلال خبرته العملية التي امتدت إلى اكثر من 19 عاماً حيث عمل في مجال إدارة السيولة والاستثمار في أسواق المال المختلفة، هيكلة المنتجات الإسلامية، وأدوات التحوط وإدارة العلاقات مع المؤسسات المصرفية. انضم السيد عبدالحق إلى مصرف السلام–البحرين في عام 2007م كتنفيذي في دائرة الخزينة، حيث اضطلع بمسؤولية تأسيس مختلف أقسام الدائرة، وقاد عملية دمج قسمي الخزينة في مصرفي السلام وبنك البحرين السعودي في العام 2010م، ومرة أخرى مع بي ام اي بنك في عام 2014م. قبل التحاقه للعمل مع مصرف السلام، عمل السيد عبدالحق سابقاً في دائرة الخزينة مع بيت التمويل الكويتي بالبحرين لمدة تزيد عن 5 سنوات. السيد عبدالحق خريج جامعة البحرين بتقدير امتياز مع مرتبة الشرف في برنامج الماجستير في التمويل والصيرفة الإسلامية، كما أنه يحمل شهادة محلل المالي المعتمد (CFA) من الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد أحمد جاسم مراد
رئيس الخدمات المصرفية للشركات

الخبرة: أكثر من 23 عاماً

يمتلك السيد أحمد جاسم مراد أكثر من 23 عاماً من الخبرة في القطاع المصرفي والتي تغطي مجالات تشمل الخدمات المصرفية للأفراد والشركات والخدمات التجارية. قبل انضمامه إلى مصرف السلام–البحرين، شغل منصب رئيس الخدمات المصرفية للشركات وعضو في لجنة الائتمان في بنك البحرين الوطني. يحمل السيد مراد درجة البكالوريوس في التسويق من جامعة سينت إدوارد – أوستن، تكساس، الولايات المتحدة الأمريكية و ودبلوم في الدراسات التجارية من جامعة البحرين وشهادة الدبلوم من جامعة فرجينيا بالولايات المتحدة الأمريكية. بالإضافة إلى حضوره لعدد من الدورات التدريبية داخل وخارج مملكة البحرين

السيد علي حبيب قاسم
رئيس الخدمات المصرفية الخاصة

الخبرة: أكثر من 20 سنة

السيد علي حبيب قاسم هو مصرفي متمرس ومختص في إدارة علاقات العملاء، وذلك بفضل خبرته التي تتجاوز 20 عاماً في العمل المصرفي الاستثماري الخاص والمؤسسي. قبيل التحاقه بمصرف السلام في عام 2011 م، وعمل في عدد من المصارف المحلية، إذ كان مسؤولاً عن العمليات المصرفية المؤسسية، وإدارة علاقات العمل مع المؤسسات المالية والحكومية. وهو حاصل على شهادة الماجستير في العلوم من جامعة إيمرسون ببوستن في الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد محمد يعقوب بوحجي
رئيس الخدمات المصرفية للأفراد

الخبرة: أكثر من 18 سنة

لدى السيد محمد بوحجي خبرة تزيد عن 18 عاماً في مجال الاستشارات والخدمات المصرفية، وقد انضم في عام 2006م للعمل مع مصرف السلام–البحرين حيث تولى عملية تأسيس قسم التدقيق الداخلي، ووضع السياسات والإجراءات المصرفية لمختلف دوائر المصرف خلال عملية التأسيس. وقد انتقل السيد بوحجي في عام 2009م إلى قسم الخدمات المصرفية للأفراد حيث عمل على تطوير المنتجات والخدمات المقدمة للأفراد، ووضع الأنظمة التقنية والسياسات الرئيسة للمصرف. ولقد كان له دوراً هاماً في نجاح عمليتي الاستحواذ التي قام بها المصرف على البنك البحريني السعودي وبي ام اي بنك، حيث كان عضواً في لجنة الاندماج، وفي عدد من اللجان الأخرى بما في ذلك لجنة تقنية المعلومات ولجنة أمن المعلومات. قبل التحاقه للعمل مع المصرف، عمل السيد بوحجي مع شركة إرنست ويونغ في دائرة خدمات مخاطر الأعمال، حيث كان مسؤولاً عن التدقيق، وتقديم الاستشارات لمؤسسات مالية كبرى والعديد من الهيئات الحكومية داخل البحرين وخارجها. يحمل السيد بوحجي درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ستراثكلايد للأعمال الإدارية من جلاسكو، بالمملكة المتحدة، ودرجة البكالوريوس في المحاسبة. كما استكمل أيضاً دورات إدارية في كلية إدارة الأعمال في جامعة هارفارد بالولايات المتحدة الأمريكية، وكلية آيفي للأعمال في كندا.

السيد صادق الشيخ
رئيس المعاملات المصرفية الدولية

الخبرة: أكثر من 22 عاماً

السيد صادق الشيخ هو مصرفي محترف يتمتع بخبرة تزيد عن 22 عاماً في القطاع المصرفي التجاري بمملكة البحرين. يدير السيد الشيخ الاستثمارات في دول مجلس التعاون الخليجي، والشرق الأوسط، وشمال إفريقيا، وشرق إفريقيا وجنوب آسيا، ورابطة الدول المستقلة (CIS)، حيث عمل على تطوير المنتجات التمويلية التي تشمل على التمويلات الدولية، والخدمات المصرفية المراسلة، وأدوات تمويل التجارة العالمية، وتأمين ائتمان الصادرات، هذا بالإضافة إلى توليه مهام مراجعة الحد الائتماني للبلدان والمصارف. قبل انضمامه إلى مصرف السلام–البحرين في عام 2014، تقلد السيد الشيخ منصب رئيس المؤسسات المالية والمصرفية الدولية في بي ام اي بنك لمدة 10 سنوات، كما شغل أيضاً العديد من المناصب العليا لمدة 7 سنوات في الشركة العربية للاستثمار في دائرة العمليات وإدارة المخاطر، ودائرة الخدمات المصرفية الدولية، والتي تغطي المؤسسات المالية، والشركات العاملة في الأسواق الدولية. السيد الشيخ حاصل على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال تخصص المالية والتسويق من جامعة بنغالور.

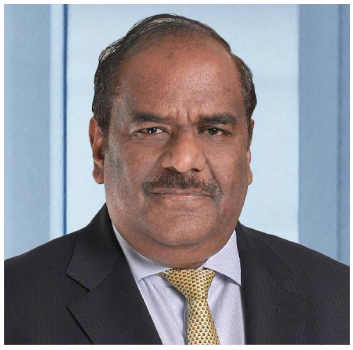

السيد كريشنان هاريهاران
رئيس إدارة المخاطر

الخبرة: أكثر من 35 عاماً

السيد كريشنان هاريهاران هو مصرفي متمرس يتمتع بخبرة تزيد عن 35 عاماً في البنوك التقليدية والإسلامية في المنطقة والهند. قبل انضمامه إلى مصرف السلام – البحرين في عام 2019، عمل السيد كريشنان في بنك الإثمار – البحرين كرئيس إدارة المخاطر. وقبل ذلك كان جزءاً من فريق تأسيس لبنك العز الإسلامي في سلطنة عُمان. وهو حاصل على درجتي بكالوريوس في التجارة والاقتصاد من جامعات في الهند. كما يحمل درجة الماجستير في الإدارة المالية من معهد جامانالال باجاج للدراسات الإدارية في مومباي – الهند.

تقرير حوكمة الشركات (يتبع)

الإدارة التنفيذية (يتبع)

السيد عيسى عبدالله بوحجي
رئيس التدقيق الداخلي

الخبرة: أكثر من 19 عاماً

لدى السيد عيسى بوحجي خبرة تزيد عن 19 عاماً في مجالات الاستشارات، والخدمات المالية، والمؤسسات التجارية والهيئات الحكومية، والتدقيق الداخلي. قبل انضمامه إلى مصرف السلام–البحرين، شغل السيد بوحجي منصب رئيس التدقيق الداخلي، وأمين سر مجلس إدارة أحد البنوك الاستثمارية الإسلامية في مملكة البحرين، كما أنه قضى سنواته الأولى المهنية في العمل مع شركة إرنست ويونغ حيث عمل في مجموعة خدمات التدقيق والضمان ومجموعة خدمات الاستشارات التجارية والمخاطر والتي هي من شأنها تقديم خدمات التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر. شغل السيد بوحجي منصب عضو مجلس إدارة ولجنة التدقيق في مصرف السلام–الجزائر، وعضو غير تنفيذي في لجنة التدقيق في شركة منارة للتطوير العقاري ش.م.ب (مقفلة)، وعضو مجلس إدارة في بي ام اي بنك، وعضو مجلس إدارة ولجنة التدقيق في البنك البحريني السعودي، وعضو مجلس إدارة مرحلي في بي ام اي أو بنك في سيشل. السيد بوحجي هو محاسب قانوني معتمد من الولايات المتحدة الأمريكية، ويحمل ترخيص من ولاية نيو هامشاير، وهو عضو في المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين، وحاصل على بكالوريوس في المحاسبة من جامعة البحرين.

السيدة منى البلوشي
رئيس الموارد البشرية والشئون الإدارية

الخبرة: أكثر من 20 عاماً

انضمت السيدة منى البلوشي إلى مصرف السلام–البحرين منذ التأسيس في العام 2006م، وهي تمتلك خبرة تتجاوز 20 عاماً في مجال الموارد البشرية، وقوانين العمل، اكتسبتها من خلال عملها السابق كرئيسة لدائرة الموارد البشرية في ديوان صاحب السمو الملكي ولي العهد، ومن قبلها كإدارية في دائرة الموارد البشرية في شركة كي بي إم جي. ولقد كان للسيدة البلوشي دوراً رئيسياً في نجاح عمليتي الاستحواذ التي قام بها المصرف على البنك البحريني السعودي، وبي ام اي بنك بما يتعلق باندماج الموارد البشرية لتلك البنوك مع المصرف. وتحمل السيدة البلوشي درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ديبول بمدينة شيكاغو الأمريكية، كما تحمل زمالة معهد تطوير الموارد البشرية البريطاني (CIPD). شاركت السيدة البلوشي في برنامج إعداد وتأهيل القياديين المنظم من صندوق الـ WAQF بالتعاون مع جامعة أيفي في هونغ كونغ وتورنتو.

السيد قاسم تقوي
المستشار العام

الخبرة: أكثر من 17 عاماً

السيد قاسم تقوي هو مستشار قانوني محترف ذو خبرة أكثر من 17 عاماً في مجال الخدمات المصرفية الاستثمارية، والخدمات المصرفية الإسلامية، والخدمات المصرفية للأفراد، والشؤون المالية، وقانون الشركات، وقانون العمل، والعقارات، والمقاولات. خلال حياته المهنية، قام السيد تقوي بمتابعة الأمور القانونية المستجدة للمصرف في دول مجلس التعاون الخليجي، والولايات المتحدة الأمريكية، وأوروبا، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا. شغل السيد تقوي عدة مناصب تنفيذية في عدد من المؤسسات المصرفية والمالية في المنطقة. وبالإضافة إلى المسؤوليات التنفيذية الحالية كرئيس للشؤون القانونية للمجموعة، فإن السيد تقوي عضو في عدد من لجان الإدارة بما فيها لجنة الاستثمار، ولجنة المعالجات والتحصيل. السيد تقوي حاصل على درجة البكالوريوس في القانون، وهو محام مسجل لدى وزارة العدل والشئون الإسلامية في مملكة البحرين.

الإدارة التنفيذية (يتبع)

د. محمد برهان أربونا
رئيس الرقابة الشرعية

الخبرة: أكثر من 22 عاماً

يمتلك الدكتور محمد أربونا خبرة تربو على 22 عاماً في القطاع المصرفي الإسلامي. قبل التحاقه بمصرف السلام–البحرين عمل الدكتور أربونا كرئيس قسم الرقابة الشرعية، وعضو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في مصرف سيرة الاستثماري بمملكة البحرين. وقد تقلد قبل ذلك في بيت التمويل الكويتي في البحرين منصب رئيس قسم الرقابة الشرعية. كما عمل الدكتور أربونا أيضاً في هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية–البحرين (ايوفي) كباحث ومستشار شرعي. وبالإضافة إلى ذلك، يقدم الدكتور أربونا محاضرات في مجالي الصيرفة الإسلامية، والتمويل الإسلامي، إضافة إلى تقديمه الخدمات الاستشارية لبرامج التوجيه والتمهين لعدد من المؤسسات التعليمية الاحترافية. الدكتور أربونا عضو سابق في اللجنة المنشأة من قبل مصرف البحرين المركزي لإدارة السيولة بين المصارف الإسلامية، وهو حاصل على درجة الدكتوراه في القانون المقارن تخصص الصيرفة الإسلامية والتمويل الإسلامي من الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، ودرجة الماجستير في القانون المقارن، كما أنه حاصل أيضاً على درجة البكالوريوس في الشريعة الإسلامية، والدبلوم العالي في التربية من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

السيد علي الخاجة
رئيس قسم الإلتزام ومكافحة غسيل الأموال

الخبرة: أكثر من 11 عاماً

يتمتع السيد علي الخاجة بخبرة طويلة في مجال الإلتزام تمتد إلى 11 عاماً. قبل التحاقه للعمل مع مصرف السلام–البحرين، عمل مع بيت التمويل الكويتي–البحرين حيث كان مسؤولاً عن مختلف الجوانب التنظيمية بما فيها التأكد من توافق استثمارات العملاء وتداولاتهم مع تشريعات وقوانين مصرف البحرين المركزي. كما قضى السيد الخاجة فترة من حياته المهنية مع مصرف البحرين المركزي، حيث تولى مهمة الإشراف والتدقيق على المؤسسات المالية الإسلامية في البحرين. يحمل السيد الخاجة شهادة البكالوريوس في الأعمال المصرفية والمالية من جامعة البحرين، وشهادة الدبلوما العالمية في الإلتزام من الجمعية الدولية للإلتزام.

السيد أحمد بن عبدالرحيم آل محمود
رئيس التدقيق الشرعي الداخلي

الخبرة: أكثر من 13 عاماً

يتمتع السيد أحمد آل محمود بخبرة مهنية في مجال الرقابة والتدقيق الشرعي تربو على 13 عاماً. قبل التحاقه بمصرف السلام–البحرين، قام بتأسيس الإدارة الشرعية في كل من بي ام اي بنك والمصرف العالمي، بالإضافة إلى انضمامه لفريق الدائرة الشرعية بمصرف أبوظبي الإسلامي. ولقد كان له دوراً هاماً في نجاح عملية الاستحواذ التي قام بها المصرف على بي ام اي بنك، حيث كان عضواً في لجنة تحول بي ام اي بنك.

حاصل على الماجستير في التمويل الإسلامي من جامعة بولتون – المملكة المتحدة، ويعمل حاليا على تحضير رسالة الدكتوراة في نفس الجامعة. كما أنه حاصل على البكالوريوس في الدراسات الإسلامية من جامعة البحرين. حصل على العديد من الشهادات المهنية والمتقدمة في مجال التخصص مثل عضوية زمالة برنامج المراقب والمدقق الشرعي المعتمد من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) ودبلوم عالي في الفقه المالي الإسلامي من معهد البحرين للدراسات المصرفية (BIBF). قام بتقديم العديد من ورش العمل التدريبية عن مبادئ المصرفية الإسلامية وصيغ التمويل والمنتجات المختلفة، وله العديد من المقالات والبحوث الصغيرة المتعلقة بالتدقيق والرقابة الشرعية وفقه المعاملات المالية والتمويل الإسلامي.

تقرير حوكمة الشركات (يتبع)

الإدارة التنفيذية (يتبع)

محمود قنّاطي
رئيس التسويق والاتصالات

لخبرة: أكثر من 18 عاماً

يمتلك السيد محمود قنّاطي خبرة عريقة تتجاوز 18 عامًا في مجال التسويق والاتصالات والعلامات التجارية وذلك على الصعيدين المحلي والإقليمي، والتي اكتسبها بفضل عمله في قطاعات مختلفة، من ضمنها: الخدمات المصرفية، الاتصالات، السيارات والطيران.

وخلال الفترة التي قضاها بدولة الإمارات العربية المتحدة، عمل السيد محمود في مؤسسات بارزة ومعروفة، حيث شغل منصب الرئيس الإقليمي للتسويق والعلامات التجارية لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا وباكستان لدى بنك ستاندرد تشارترد، كما تقلد منصب المدير التسويقي لمنطقة الشرق الأوسط في شركة Cigna Insurance .

وتولى السيد قنّاطي كذلك العديد من المناصب العليا على الصعيد المحلي، فقد اكتسب خبرة في مجال التسويق والاتصالات من خلال عمله لدى كُلٍ من: بنك HSBC ، ومطار البحرين الدولي، وشركة بتلكو. وشغل السيد محمود أيضًا منصب رئيس تنفيذي الاتصالات المؤسسية والتسويق في بنك البحرين الإسلامي (BisB)، وبعد ذلك انضم إلى مصرف السلام ليتولى منصب رئيس التسويق والاتصالات.

يحمل السيد قنّاطي درجة الماجستير في نظم المعلومات التسويقية من جامعة ساندرلاند، وشهادة البكالوريوس في التسويق من جامعة البحرين.

السيد هيمانثا ويجيسنج
الرئيس التنفيذي للتكنولوجيا

يتولى السيد هيمانثا ويجيسنج منصب الرئيس التنفيذي للتكنولوجيا في مصرف السلام، ويمتلك خبرة تزيد عن 20 عامًا في مجال إدارة تكنولوجيا المعلومات بالقطاع المصرفي والمالي في الأسواق الدولية. وقبل توليه لمناصب رفيعة في المملكة المتحدة، عمل السيد هيمانثا في مناطق متعددة تشمل دول في آسيا والشرق الأوسط وأمريكا الشمالية وأوروبا.

ويحمل السيد هيمانثا العديد من المؤهلات الدولية، ومنها هندسة الأنظمة ومجالات أخرى من تخصص تكنولوجيا المعلومات، علاوة على دراساته العليا في تكنولوجيا المعلومات لدى منظمة "NCC Education" بالمملكة المتحدة.

يحمل السيد ويجيسنج درجة الماجستير في تكنولوجيا المعلومات للأعمال الاستراتيجية من جامعة بورتسموث – المملكة المتحدة، بالإضافة لدراساته العليا في معهد تشارترد لتكنولوجيا المعلومات بالمملكة المتحدة.

السيد محمد الشهابي
رئيس الابتكار

يمتلك محمد الشهابي خبرة تزيد عن 15 عامًا في القطاع المصرفي والتي تغطي مختلف المجالات مثل أسواق رأس المال والخدمات المصرفية للشركات والخزينة والخدمات التجارية. هو يشغل حالياً منصب رئيس الابتكار في بنك السلام، وهو مسؤول عن الاستراتيجية الرقمية للبنك ومبادرات التكنولوجيا المالية بهدف الحفاظ على الدور الرائد في تقديم منتجات وخدمات رقمية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية في مملكة البحرين.

وقبل انضمامه إلى بنك السلام في عام 2018، كان جزءًا من فريق الخدمات المصرفية للشركات في سيتي بنك البحرين بعد أن أمضى عدة سنوات في دائرة الخزينة والحلول التجارية في سيتي بنك التي تغطي البحرين والمملكة العربية السعودية. بدأ حياته المهنية في المؤسسة العربية المصرفية كجزء من فريق أسواق رأس المال، بالإضافة إلى بنك ABC الإسلامي قبل أن ينتقل إلى فريق تطوير الأعمال في مجلس التنمية الاقتصادية – البحرين مع التركيز على الخدمات المالية.

يحمل السيد محمد شهادة بكالوريوس في إدارة الأعمال والتجارة الإلكترونية، بالإضافة إلى شهادة بكالوريوس في المحاسبة من جامعة تكساس الأهلية في فورت وورث – تكساس بالولايات المتحدة الأمريكية.

أسهم كبار الموظفين

عدد الأسهم التي يملكها كبار الموظفين، مقارنة بين عامين كما في 31 ديسمبر كالتالي:

الأعضاء	الأسهم	
	2021	2020
الدكتور محمد برهان اربونا	378	360
السيد عيسى عبد الله بوحجي	134,489	128,085
السيد كريم تركي	187	179
المجموع	135,054	128,624

لجان الإدارة

يساند الرئيس التنفيذي للمجموعة عدد من اللجان الإدارية التي لدى كل منها مسئوليات معينة لإتاحة التركيز على النواحي المتعلقة بالأعمال والمخاطر والإستراتيجية. وفيما يلي نبذة عن اللجان المختلفة وأدوارها ومسئولياتها:

اللجنة	الأدوار والمسئوليات
الهيئة الإدارية التنفيذية	تشرف على اللجان الإدارية الأخرى ومساعدة الرئيس التنفيذي في مختلف الأمور او المواضيع حيثما وعندما يتطلب ذلك.
لجنة الائتمان والخطر	توصي اللجنة لمجلس الإدارة بسياسة وإطار عمل إدارة المخاطر. ويتمحور دورها الرئيسي في اختيار وتنفيذ نظم إدارة المخاطر، ومراقبة المحافظ الاستثمارية، واختبار مدى تحمل المخاطر، ورفع التقارير عن المخاطر إلى مجلس الإدارة، واللجان المنبثقة عن المجلس، والسلطات الإشرافية، والإدارة التنفيذية. بالإضافة إلى هذه المسئوليات، يشكل اعتماد ومراقبة مخاطر كل عمليات الائتمان جزءاً لا يتجزأ من مسئوليات اللجنة.
لجنة الموجودات والمطلوبات	تتألف المسئوليات الأساسية للجنة من مراجعة سياسة التداول والسيولة لإدارة المخاطر المتعلقة بالميزانية العمومية للبنك.
لجنة الاستثمار	تتولى لجنة الاستثمار مراجعة واعتماد جميع الصفقات المتعلقة باستثمارات تملك الشركات والاستثمارات العقارية ومراقبة أدائها بشكل متواصل. كذلك تتولى اللجنة مسئولية الإشراف على أداء مدراء الصناديق والتوصية باستراتيجيات التخارج بهدف زيادة العوائد للمستثمرين.
لجنة التوجيه لتقنية المعلومات	تشرف اللجنة على عمليات تقنية المعلومات بالبنك، وتوصي بالموازنة السنوية وخطط تقنية المعلومات المصممة حسب استراتيجية البنك المعتمدة الى الرئيس التنفيذي للمجموعة لكي يحيلها الى مجلس الإدارة للاعتماد. وتشرف على تنفيذ الخطة المعتمدة لتقنية المعلومات السنوية ضمن الفترة المحددة والميزانية المخصصة.
لجنة المعالجة	يتمثل دور لجنة المعالجة في تقييم ومتابعة الأصول المتعثرة للبنك بهدف مضاعفة المبالغ المستردة للبنك.
لجنة الموارد البشرية	تتولى اللجنة مهمة تمكين موظفي البنك من تلبية أهدافهم المهنية والشخصية بموازاة نمو البنك بالتركيز على تعزيز المهارات والتطوير الوظيفي وتقديم الحوافز مقابل الأداء والعمل بقية الحياة.

لجنة أمن المعلومات	يعتبر دور لجنة أمن المعلومات استشاريا بطبيعته، حيث تساعد أصحاب العلاقة بالبنك في تطوير ومراجعة وتنفيذ نظام شامل لإدارة أمن المعلومات بالبنك. ويتمثل دور اللجنة في تقوية كفاءة وفاعلية دائرة أمن المعلومات ايضا.
لجنة المسؤولية الاجتماعية	تشرف هذه اللجنة على الأمور ذات الصلة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات في البنك، وإدارة عملية التبرعات وطلبات الرعاية، وتقييم المقترحات وتخصيص الأموال للأغراض التي يلتزم البنك بدعمها، بما يتماشى مع خطة المسؤولية الاجتماعية السنوية للبنك وسياسة المسؤولية الاجتماعية للشركات. وتتم مراجعة أي استثناءات للخطة المعتمدة وتقديم توصية الى المجلس للموافقة عليها. وتشارك اللجنة أيضاً في إعداد تقرير المسؤولية الاجتماعية للشركات، والذي يشكل جزءاً من التقرير السنوي، والذي يشرح بالتفصيل التبرعات ومبادرات الرعاية خلال السنة. الأغراض الاجتماعية التي يدعمها البنك هي: • المساعدة الطبية؛ • رعاية الناس المحتاجين، • المبادرات الثقافية التي تركز على الحفاظ على التقاليد البحرينية وتعزيزها في المستقبل.

التعويضات للإدارة التنفيذية

يخضع دفع مكافأة الأداء (البونس) للرئيس التنفيذي للمجموعة الى توصية من لجنة الترشيحات والمكافآت ومصادقة مجلس الإدارة. أما مكافأة الأداء (البونس) للإدارة العليا فإنها تدفع بتوصية من الرئيس التنفيذي للمجموعة الى لجنة الترشيحات والمكافآت التي تقوم بمراجعتها والموافقة عليها على أن يعتمدها مجلس الإدارة فيما بعد. تم تعديل سياسة المكافآت لسنة 2022 لتشمل مايلي (خاضعة لموافقة المساهمين والجهات الرقابية):

Item	Changes
Approved Persons	1. Additions: • Chief Risk Officer • Chief Technology Officer • Head of Internal Shari'a Audit • Head of Shari'a Compliance
RNC	2. Definition Name changed to Remuneration Committee (RC)
CEO	3. Definition changed to Group Chief Executive Officer (GCEO)
HRC	4. Newly added (Human Resources Committee)
The Remuneration Committee	5. Point 3.1.1.: • The GCEO and the HRC can only provide inputs regarding remuneration as and when requested by RC and RC will be responsible for finalizing the remuneration policy
Internal Audit Department	6. Point 3.12.: • Certain aspects of the Audit will be covered by the external auditor as per the Module AU of the CBB rulebook, furthermore, the Bank, subject to the Board's approval, may engage the external auditor or an independent third-party consultant to conduct an independent audit on sensitive items.
Board of Directors' Remuneration	7. Point 4.3.: • Board Remuneration (Up to 10% of the net profit after deducting the legal reserves and distributing the profit above) article 188
Approvals	8. Point 5.4.: • The compensation for the relevant heads reporting to the Audit & Risk Committee shall be approved by the Audit & Risk Committee.

Item	Changes
Variable Pay Scheme	9. Point 6.3.1.: • Calculation Basis for the GCEO & His Deputies 10. Point 6.3.2 & 6.3.3 Combined 11. Point 6.4. Addition of: • The remuneration system must link the size of the bonus pool to the overall performance of the bank 12. Section 7 added on Variable non-cash reward components* 13. Section 9 on LTIP (Long Term Incentive Plan) Share Awards introduced
Classification of Employees	14. Point 6.6.2 • Addition of Chief Risk Officer • Chief Technology Officer • Head of Internal Shari'a Audit • Head of Shari'a Compliance
Performance Management and Annual Increment	15. Point 9.6.: • The Bank shall carry out the performance management process once a year for all employees
Promotion	16. Point 11.2.: • Promotion of employees reporting to the GCEO shall be approved by the Board based on the recommendation of the GCEO & RC.
Effective Date and Changes	17. Point 12.1.: • The policy will be approved in the next Annual General Meeting, after the recommendation of the RC and Board.

الامتثال

لدى البنك سياسات وإجراءات شاملة لضمان الامتثال التام بأنظمة ولوائح السلطات الرقابية والتشريعية. ويحرص البنك على مراجعة أنشطة العملاء المالية بصورة دورية وذلك للتأكد من مطابقتها لمتطلبات التشريعات الرقابية والقانونية.

ويحرص البنك على بذل العناية الواجبة لضمان أن نشاطات عملاء البنك تتم بموجب التوجيهات الصادرة من الجهات الرقابية.

ويبذل البنك باستمرار قصارى جهده لتعزيز أنظمة الامتثال ومكافحة غسل الأموال. وعلى هذا الصعيد، قام البنك بتحديث عملياته في متابعة غسل الأعمال باستخدام نظام معروف جدا.

ويلتزم البنك بنماذج الجرائم المالية المذكورة في دليل قواعد مصرف البحرين المركزي والذي يحوي تشريعات مكافحة غسل الأموال الحالية في مملكة البحرين والمطورة بموجب توجيهات وحدة مكافحة الجرائم المالية، وهي المنظمة الدولية المسؤولة عن وضع سياسات مكافحة غسيل الأموال حول العالم. وقد التزم البنك بمتطلبات قانون الالتزام بالضريبة على الحسابات الأجنبية (FACTA) ومعايير التقارير المعروفة (CRS) حسب متطلبات مصرف البحرين المركزي.

تقرير حوكمة الشركات (يتبع)

الأتعاب وتعيين شركات التدقيق الخارجية

وافق المساهمون خلال اجتماع الجمعية العمومية المنعقد في 17 مارس 2021على تعيين شركة كي بي ام جي (KPMG) مدققاً خارجياً للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021 ومنح أعضاء مجلس الإدارة صلاحية تحديد أتعابهم.

الرقابة الداخلية

تعتبر الرقابة الداخلية عملية نشطة ومستمرة على جميع المستويات في البنك. وقد أرسى البنك ثقافة ملائمة لتسهيل تنفيذ عملية الرقابة الداخلية بصورة فعالة. كل موظف في البنك. ويشارك كل موظف في عملية الرقابة الداخلية ويساهم بفعالية بتعرفه على المخاطر في مراحلها المبكرة وبتطبيق عمليات تحكم لتقليل الأضرار وبأقل قدر من التكاليف. ويتم إبلاغ الإدارة العليا بالمخاطر المتبقية ويتم اتخاذ الإجراءات التصحيحية حيالها.

سياسة الأشخاص الرئيسيين

وضع البنك سياسة للأشخاص الرئيسيين لضمان أن يكون الأشخاص الرئيسيون على علم بالاشتراطات القانونية والإدارية بخصوص امتلاك والتداول في أسهم بغرض منع إساءة استخدام المعلومات الداخلية. ويشمل الأشخاص الرئيسيون أعضاء مجلس الإدارة، الإدارة التنفيذية، موظفين معينين وأي شخص أو مؤسسة ذات صلة بالأشخاص الرئيسيين المحددين. وتناط بلجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة مهام مراقبة تطبيق ومتابعة سياسة الأشخاص الرئيسيين. يمكن الاطلاع على سياسة الأشخاص الرئيسيين على موقع بنكالبنك على الإنترنت.

علاقات الموظفين

يلتزم بنكبنك السلام بخلق بيئة عمل متنوعة وشاملة تشجع على الإبداع والتفرد الذي يجلبه كل موظف معه الى بنكالبنك. ويتم توظيف الموظفين وتعيينهم على أساس الجدارة والكفاءة، ويعمل على تقييمهم بصورة منصفة.

وتماشياً مع سياسة بنكالبنك، والتزاماً منه بمبدأ تكافؤ الفرص الوظيفية وتطبيقاً لمتطلبات الحوكمة الواردة في دليل القواعد الخاص بمصرف البحرين المركزي، يحرص بنكالبنك على عدم توظيف أقارب الموظفين حتى الدرجة الرابعة. يتوجب على الموظفين الحاليين تنبيه دائرة الموارد البشرية عن أي صلة قرابة وعلاقة مع الموظفين الآخرين او المرشحين للتوظيف، علماً بأنه في حالة عدم القيام بذلك، فسوف يخضع الموظف لإجراءات تأديبية وفقاً للقانون رقم 36 لسنة 2012 بإصدار قانون العمل في القطاع الأهلي ودليل الإرشادات التأديبية للبنك.

سياسة الاتصال

يدرك بنكالبنك أن التواصل الفعال مع مختلف الجهات المعنية والجمهور جزءاً لا يتجزأ من حسن إدارة الأعمال. وفي سبيل تحقيق أهدافها العامة في مجال الاتصال، يتبع البنك مجموعة من المبادئ مثل الكفاءة والشفافية والوضوح والوعي الثقافي.

وبهذا الخصوص، يستخدم البنك تقنيات الاتصال الحديثة في الوقت المحدد لنقل رسائل إلى الفئات المستهدفة والمساهمين. ويقوم البنك بالرد ودونما إبطاء، على طلبات المعلومات من الجهات الإعلامية والجمهور مع الحرص على تحري الشفافية والانفتاح كلما أمكن مع مراعاة متطلبات السرية الخاصة بالبنك مما يساهم في الحفاظ على مستوى عال من الموثوقية. كما يبادر البنك بصورة سباقة الى تطوير علاقاته مع الفئات المستهدفة وتحديد الموضوعات المحتملة ذات الاهتمام المشترك. ويحرص البنك في اتصالاته الخارجية على الإصرار على الوضوح والالتزام بهوية بصرية واضحة ومحددة. ويتم توفير مواد الاتصالات الرسمية للبنك باللغتين العربية والإنجليزية.

وتنشر التقارير السنوية والقوائم المالية ربع السنوية وتقرير حوكمة الشركات على الموقع الإلكتروني للبنك، حيث يتيح هذا الموقع للمساهمين الفرصة للحصول على مختلف الاستمارات بسهولة ومنها بطاقة التوكيل المستخدمة لحضور اجتماعات الجمعية العمومية السنوية. كما تتوفر الاستمارات المخصصة لتقديم الشكاوى أو لتقديم الاستفسارات التي يتم التعامل بها في وقتها. كما يحرص البنك على الاتصال مع موظفيه بصورة منتظمة عبر الاتصال الداخلي لتوفير أحدث المعلومات حول أنشطة البنك المختلفة.

سياسة الإبلاغ عن المخالفات

تحدد هذه السياسة الخطوات التي يتوجب على الراغب في الإبلاغ عن المخالفات اتباعها للمسئولين المعينين والإجراءات التي ينبغي على لجنة التدقيق والمخاطر انتهاجها لضمان التحقيق في الشكوى المبلغ عنها بالصورة المناسبة واتخاذ الإجراء الملائم بشأنها والحرص في نفس الوقت على توفير حماية كافية للموظف الذي قام بالتبليغ عن أي رد فعل عكسي بسبب قيامه بالإبلاغ.

حدود التفويض بالصلاحيات

إن الحد الأقصى من صلاحيات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة والأفراد هي محددة في وثيق حدود التفويض بالصلاحيات، وهذه الصلاحيات محددة للأنشطة المالية والتشغيلية.

الإفصاح

يحتفظ البنك بسياسة إفصاح تشتمل على تفاصيل اتصالات البنك الداخلية والخارجية، ويشرف مجلس الإدارة على عملية الإفصاح والاتصالات مع الجهات المعنية الداخلية والخارجية.

توضيحات بشأن الاستثمارات من قواعد الالتزام:

الرقم المتسلسل	القاعدة	الوضع الحالي
1	HC–1.4.6 يجب أن يكون رئيس مجلس الإدارة عضوا مستقلا لكي يكون هناك توازن مناسب للصلاحيات وقدرات أكبر للمجلس لاتخاذ قرارات مستقلة.	يتم اعتماد هيكل المجلس من قبل مصرف البحرين المركزي. وبما أن هذا توجيه، فإن البنك بحاجة إلى الكشف عن هذه الحقيقة في التقرير السنوي فقط.
2	HC–5.3.2 (لجنة المكافآت) يجب أن تضم اللجنة الأعضاء المستقلين فقط، او بدال عن ذلك فقط الأعضاء غير التنفيذيين الذين أغلبيتهم هم من المستقلين ورئيس المجلس هو عضو مستقل. وهذا يتوافق مع أفضل الأعراف الدولية لضمان أن لجنة المكافآت يجب أن تمارس حكمها بعيدا عن تعارض المصالح المهنية الشخصية.	رئيس اللجنة ليس عضو مستقلا بنك. كما أن الهيكل الحالي معتمد من مصرف البحرين المركزي ويجب على البنك نشر هذه المعلومة في التقرير السنوي.
3	HC–6.6.15 و HC–3.2.1 يجب ان يترأس لجنة التدقيق والمخاطر عضو مستقل .	رئيس اللجنة ليس عضو مستقلا, تم الموافقة على هذا من قبل مصرف البحرين المركزي.
4	HC–7.2.2 يتوجب على جميع أعضاء مجلس الإدارة حضور اجتماعات المساهمين للجواب على أسئلتهم، وبالخصوص، يجب استعداد رئساء لجان التدقيق والترشيحات والمكافآت للإجابة على استفسارات المساهمين بخصوص الأمور المتعلقة بلجانهم.	حضر اعضاء مجلس الإدارة الذين تمكنوا من الحضوراجتماع المساهمين وذلك بسبب جائحة كورونا.

تقرير حوكمة الشركات (يتبع)

الهيكل التنظيمي

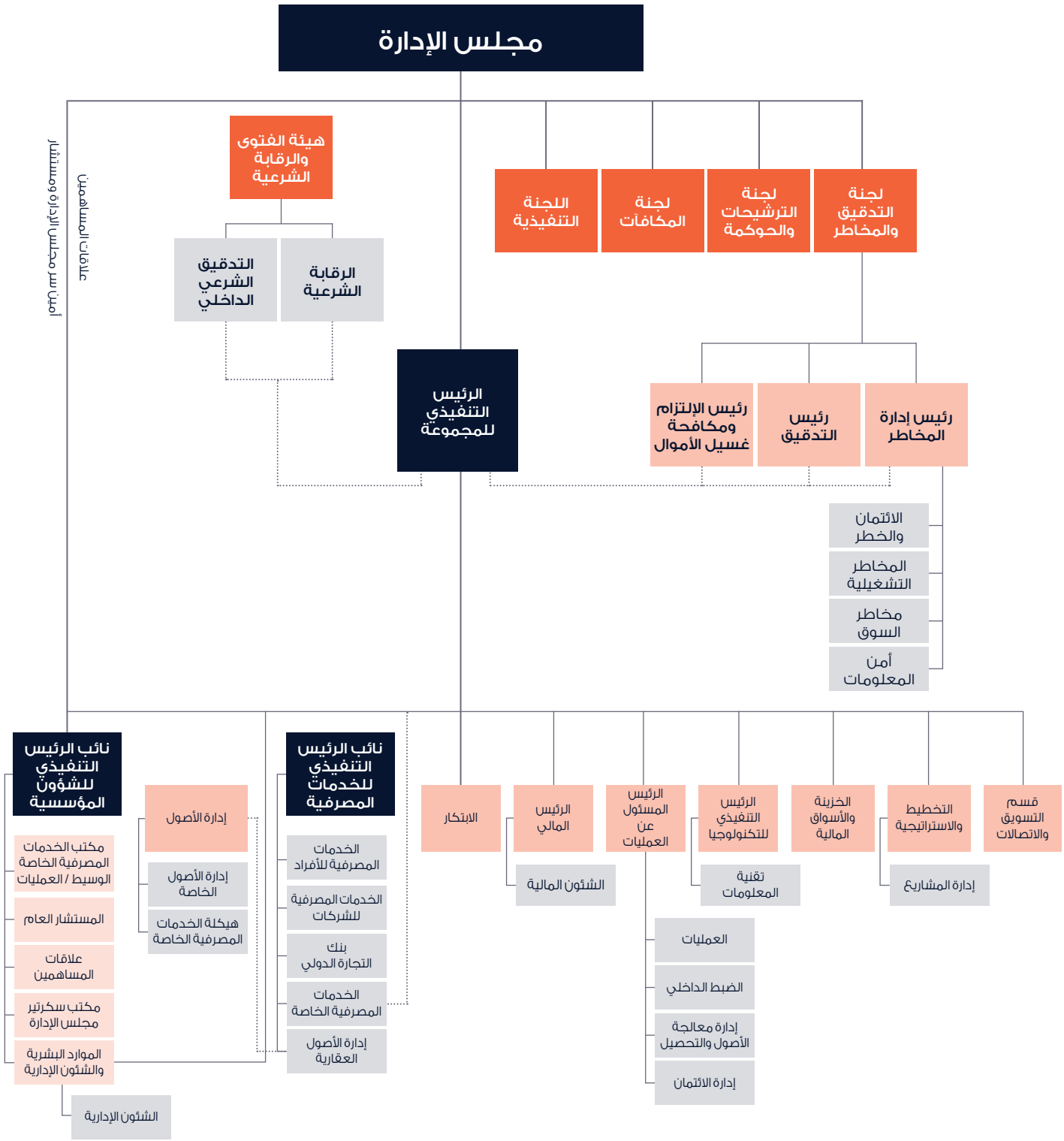

10

الموافقة على التعديلات المقترحة في سياسة نظام المكافآت الداخلي وتفويض مجلس الإدارة لإجراء التعديلات اللازمة عليه من وقت لآخر، حسب ما تقتضيه الحاجة، ويخضع هذا لموافقة مصرف البحرين المركزي

11

إبراء ذمة السادة أعضاء مجلس الإدارة عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم كأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021.

12

تعيين أو إعادة تعيين السادة أعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

13

تعيين أو إعادة تعيين مدققي الحسابات الخارجيين للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022، وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم، مع الأخذ بأن التعيين سيكون خاضعاً لموافقة مصرف البحرين المركزي.

14

مناقشة ما يستجد من أعمال طبقاً للمادة 207 من قانون الشركات التجارية رقم (21) لسنة 2001 وتعديلاته اللاحقة

ثانيـــاً

اجتماع الجمعية العمومية غير العادية عن السنة المالية المنتهية في **31** ديسمبر **2021**

الخميس **17** مارس **2022**
الساعة **12** مساءً

فندق موفنبيك
مملكة البحرين

جدول أعمال اجتماع الجمعية العامة غير العادية

1. المصادقة على محضر اجتماع الجمعية العامة غير العادية والمنعقدة بتاريخ 30 سبتمبر 2021.
2. الموافقة على رفع رأس المال المصرح به للبنك من 2.5 مليار سهم الى 5 مليار سهم (0.100 للسهم الواحد).
3. الموافقة على رفع رأس المال الصادر والمدفوع للبنك من مبلغ 241,972,275 دينار بحريني (2,419,722,746 سهم) إلى 249,231,443 دينار بحريني (2,492,314,429 سهم) عن طريق اصدار 72,591,683 سهما عادي بقيمة اسمية 100 فلس للسهم، وذلك تماشياً مع قرار الجمعية العمومية العادية السنوية للبنك بتوزيع أسهم المنحة.
4. الموافقة على تعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك، ليعكس التعديلات المذكورة في البند (2) و (3) أعلاه، وليتوافق مع التعديلات المستجدة على قانون الشركات التجارية البحريني رقم (21) لسنة 2001 وتعديلاته اللاحقة ، وبناءً عليه اعتماد عقد تأسيس ونظام أساسي معدلين ومعاد صياغتهما للبنك. وسيكون هذا التعديل خاضعاً لموافقة مصرف البحرين المركزي، ووزارة الصناعة والتجارة والسياحة.
5. تخويل رئيس مجلس الإدارة و/أو الرئيس التنفيذي للبنك السيد/ رفيق النايض و/أو ممثل عن شركة كيبوينت منفردين، للقيام بالإجراءات اللازمة، بما في ذلك التوقيع على عقد التأسيس والنظام الأساسي المعدلين للبنك أمام كاتب العدل في مملكة البحرين، وتقديم أي مستندات ذات صلة لدى الجهات الرسمية، فيما يتعلق بالبند (4) أعلاه.

01

المصادقة على محضر اجتماع الجمعية العامة غير العادية والمنعقدة بتاريخ 30 سبتمبر 2021.

جدول أعمال اجتماع الجمعية العامة غير العادية

الوقت:

10:40 صباحاً المكان: المركز التجاري– بورصة البحرين–مرفأ البحرين المالي المنامه – مملكــة البحريــن

الرئيس:

ترأس الإجتماع السيد سلمان صالح المحميد – عضو مجلس الإدارة – رئيس لجنة التدقيق والمخاطر

النصاب:

أعلن رئيس الإجتماع إكتمال النصاب القانوني لعقد إجتماع الجمعية العمومية غير العادية وفقاً لقانون الشركات والنظام الأساسي للمصرف حيث بلغت نسبة حضور المساهمين (أصالة ووكالة) ما مجموعه 66.95% من إجمالي أسهم رأس مال المصرف.

مقرر الإجتماع:

أجازت الجمعية تعيين المستشار العام/ إيهاب عبد اللطيف أحمد – سكرتير مجلس الإدارة – مقرراً للإجتماع.

وحضر الإجتماع من مجلس الإدارة كل من:

1	الشيخ خالد بن مستهيل المعشني (عبر Zoom)	رئيس مجلس الإدارة
2	السيد / سلمان صالح المحميد	عضو مجلس الإدارة
3	السيد / سالم العوادي	عضو مجلس الإدارة
4	السيد/ هشام الساعي	عضو مجلس الإدارة
5	السيد/خالد الحليان (عبر Zoom)	عضو مجلس الإدارة
6	السيد /طارق العجيلي (عبر Zoom)	عضو مجلس الإدارة

سكرتير الإجتماع:

1	المستشار إيهاب عبد اللطيف أحمد	

بينما حضر من الإدارة التنفيذية للمصرف كل من:

1	السيد / رفيق النايض	الرئيس التنفيذي
2	السيد / أنور مراد	نائب الرئيس التنفيذي
3	المستشار إيهاب أحمد	نائب الرئيس التنفيذي–سكرتير مجلس الإدارة
4	السيد/ يوسف إبراهيم	رئيس الشؤون المالية

جدول أعمال اجتماع الجمعية العامة غير العادية (يتبع)

وحضر الإجتماع كل من:

1	السيدة/ خديجة أحمد (عبر Zoom)	ممثل مصرف البحرين المركزي
2	السيدة/ حصة المناعي (عبر Zoom)	ممثل مصرف البحرين المركزي
3	السيد/ عيسى الزياني (عبر Zoom)	ممثل مصرف البحرين المركزي
4	السيدة/نوف البلوشي(عبر Zoom)	ممثل مصرف البحرين المركزي
5	السيدة/ندى الذوادي	ممثل وزارة الصناعة والتجارة
6	السيد/ عبدالله عابدين	ممثل شركة البحرين للمقاصة، مسجلي أسهم المصرف
7	السيد/ وجدي الجلاد	ممثل كي بوينت، مسجلي أسهم المصرف

إستهل الإجتماع السيد سلمان المحميد رئيس الاجتماع باسم الله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين، معلناً ترحيبه بالسادة المساهمين وشكرهم على حضور الإجتماع، كما رحب بممثلي مصرف البحرين المركزي وممثلي وزارة الصناعة والتجارة والسياحة , وممثلي مسجلي أسهم البنك.

1 المصادقة على محضر إجتماع الجمعية العامة غير العادية والمنعقد بتاريخ 17 مارس2021:

أبان السيد سلمان المحميد أنه قد تم إرسال نسخة من المحضر المذكور لجميع السادة المساهمين ولم ترد أية ملاحظات أو إستفسارات بشأنه، وطلب من المساهمين الحاضرين إبداء أي ملاحظات لديهم أو إجازة المحضر والمصادقة عليه كما جاء.

ولما لم تكن هناك أية ملاحظات حول المحضر:

قرار رقم 1: أجازت الجمعية بالإجماع محضر اجتماع الجمعية العامة غير العادية والمنعقد بتاريخ 17مارس 2021.

2 الموافقة على تعديل الاسم التجاري للمصرف باللغة العربية من «مصرف السلام – البحرين ش.م.ب.» الى «بنك السلام ش.م.ب.(عامة)»خاضع لموافقة مصرف البحرين المركزي المسبقة.

و ردّاً على إستفسار المساهم السيد/ أحمد عبدالله عن سبب تغيير مسمى المصرف، أوضح السيد رفيق النايض الرئيس التنفيذي أن البنك الآن في طور تجديد الهوية المؤسسية تماشياً مع إستراتيجيته الرامية للتوسُّع محلياً و إقليمياً لذلك جاءت فكرة إجراء هذا التعديل المحدود في الإسم بما لا يمس بأصل الإسم والهوية كمصرف إسلامي ، مضيفاً أنه قد تم إجراء دراسة ميدانية تبيّن منها أن الإسم المتداول لدى عملاء البنك وأصحاب المصلحة والمهتمين هو "بنك السلام"،

قرار رقم 2: أجازت الجمعية بالإجماع تعديل الاسم التجاري للمصرف على النحو التالي:

باللغة العربية: من "مصرف السلام – البحرين ش.م.ب." ليصبح الإسم المُعَدَّل: "بنك السلام ش.م.ب"

باللغة الإنجليزية: من" "Al Salam Bank – Bahrain B.S.C ليصبح الإسم المُعَدَّل: "Al Salam Bank B.S.C"

3 الموافقة على إعتماد عقد التأسيس والنظام الأساسي المعدليْن للمصرف ليعكس القرار (2) المذكور أعلاه، على أن يخضع ذلك خاضع لموافقة مصرف البحرين المركزي المسبقة.

قرار رقم 3: أجازت الجمعية بالإجماع إعتماد عقد التأسيس والنظام الأساسي المعدليْن للمصرف ليعكس القرار رقم (2) المذكور أعلاه، على أن يخضع ذلك لموافقة مصرف البحرين المركزي المسبقة.

4 تخويل رئيس مجلس الإدارة السيد / خالد بن مستهيل بن احمد المعشني و/أو الرئيس التنفيذي للمصرف السيد/ رفيق النايض و/أو ممثل عن شركة كيبوينت لخدمات الأعمال ذ.م.م.، منفردين للتوقيع على عقد التأسيس والنظام الأساسي المعدليْن للمصرف أمام كاتب العدل، وتقديم أي مستندات ذات صلة لدى الجهات الرسمية فيما يتعلق بالقراريْن (2) و (3) أعلاه.

قرار رقم 4: أجازت الجمعية بالإجماع تخويل رئيس مجلس الإدارة السيد / خالد بن مستهيل بن احمد المعشني و/ أو الرئيس التنفيذي للمصرف السيد/ رفيق النايض و/أو ممثل عن شركة كيبوينت لخدمات الأعمال ذ.م.م.، منفردين للتوقيع على عقد التأسيس والنظام الأساسي المعدليْن للمصرف أمام كاتب العدل، وتقديم أي مستندات ذات صلة لدى الجهات الرسمية فيما يتعلق بالقراريْن (2) و (3) أعلاه.

5. تخويل مكتب كيبوينت لخدمات الأعمال ذ.م.م. القيام بكافة الأعمال اللازمة مع جميع الجهات المعنية في مملكة البحرين لتنفيذ القرارات المذكورة أعلاه بما في ذلك تقديم الطلب و متابعة الإجراءات أمام وزارة الصناعة و التجارة و السياحة في مملكة البحرين.

قرار رقم 5: أجازت الجمعية بالإجماع تخويل مكتب كيبوينت لخدمات الأعمال ذ.م.م. القيام بكافة الأعمال اللازمة مع جميع الجهات المعنية في مملكة البحرين لتنفيذ القرارات المذكورة أعلاه بما في ذلك تقديم الطلب و متابعة الإجراءات أمام وزارة الصناعة و التجارة و السياحة في مملكة البحرين.

وقبل ختام الاجتماع أشاد المساهم السيد / علي الطريف بتوجُّه البنك نحو آفاق أرحب و ما يشهده من نجاحات بفضل الله وتوفيقه كما أشاد بجودة المحضر السابق والذي دُوّن بدقة وأثنى على بادرة نشر المحضر باللغتين العربية والإنجليزية كأول مصرف في البحرين يقوم بذلك. كما تساءل السيد الطريف عن تفاصيل بيع مصنع شركة السكر العربية و حصة البنك في هذه العملية، و ردّاً على ذلك أوضح السيد سلمان المحميد رئيس الاجتماع أنه و نسبةً لأن هذا الموضوع ليس مدرجاً ضمن أجندة الاجتماع فإنه يمكن للسيد الطريف التواصل مباشرة في وقت لاحق عقب الاجتماع مع إدارة البنك للحصول على المعلومات المطلوبة.

ولما لم تكن هناك بنود أخرى على جدول أعمال الجمعية المنعقدة بصفة غير عادية، تقدم السيد سلمان المحميد رئيس الجمعية بشكره لجميع الحاضرين من المساهمين وممثلي الجهات الرسمية وأعضاء المجلس وفريق الإدارة التنفيذية على مساهمتهم الفعالة في إنجاح أعمال الجمعية غير العادية، وأعلن فضّ الإجتماع ورفع الجلسة.

رفعت الجلسة في تمام الساعة 11:10 ظهراً

السيد/ سلمان صالح المحميد
عضو مجلس الإدارة
رئيس الجمعية

المستشار / إيهاب عبد اللطيف أحمد
سكرتير المصرف
مقرر الإجتماع

02

الموافقة على رفع رأس المال المصرح به للبنك من 2.5 مليار سهم الى 5 مليار سهم (0.100 للسهم الواحد).

03

الموافقة على رفع رأس المال الصادر والمدفوع للبنك من مبلغ 241,972,275 دينار بحريني (2,419,722,746 سهم) إلى 249,231,443 دينار بحريني (2,492,314,429 سهم) عن طريق اصدار 72,591,683 سهما عادي بقيمة اسمية 100 فلس للسهم، وذلك تماشياً مع قرار الجمعية العمومية العادية السنوية للبنك بتوزيع أسهم المنحة.

04

الموافقة على تعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك، ليعكس التعديلات المذكورة في البند (2) و (3) أعلاه، وليتوافق مع التعديلات المستجدة على قانون الشركات التجارية البحريني رقم (21) لسنة 2001 وتعديلاته اللاحقة ، وبناءً عليه اعتماد عقد تأسيس ونظام أساسي معدلين ومعاد صياغتهما للبنك. وسيكون هذا التعديل خاضعاً لموافقة مصرف البحرين المركزي، ووزارة الصناعة والتجارة والسياحة.

05

تخويل رئيس مجلس الإدارة و/أو الرئيس التنفيذي للبنك السيد/ رفيق النايض و/أو ممثل عن شركة كيبوينت منفردين، للقيام بالإجراءات اللازمة، بما في ذلك التوقيع على عقد التأسيس والنظام الأساسي المعدلين للبنك أمام كاتب العدل في مملكة البحرين، وتقديم أي مستندات ذات صلة لدى الجهات الرسمية، فيما يتعلق بالبند (4) أعلاه.

بنك السلام- ش.م.ب.

ص. ب. 18282، المنامة، مملكة البحرين

علاقات المستثمرين

هاتف: 3399 1713 973+

فاكس: 1073 1713 973+

البريد الالكتروني: investors@alsalambahrain.com

www.alsalambank.com